



الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع.

التقرير السنوي

2023



الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع.

التقرير السنوي

2023



الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع.



■ جدول المحتويات

7	نبذة عامة عن الشركة
18	مساهمات الدول الأعضاء في رأسمال الشركة
19	ملخص النتائج المالية للشركة للعام 2023
29	نشاط الشركة في مجال الاستثمار في المشاريع
33	تقديم الخدمات المصرفية
36	إدارة المخاطر والالتزام
43	القوائم المالية



MENT COMPANY



الشركة العربية للاستثمار



الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع.

01

نبذة عامة

عن الشركة



أنشئت الشركة العربية للاستثمار في منتصف العام 1974، بموجب اتفاقية دولية كشركة مساهمة عربية حكومية. والغرض الأساسي للشركة كما حدده عقد تأسيسها هو: استثمار الأموال العربية بهدف تنمية الموارد العربية وذلك من خلال المساهمة في المشاريع الاستثمارية في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والمواصلات والخدمات على أسس اقتصادية وتجارية سليمة مما يحقق دعم وتنمية الاقتصاد العربي. وتتمتع الشركة بكافة الضمانات والامتيازات التي تكفلها قوانين الاستثمار السارية في الدول المساهمة بما في ذلك ضمان الحرية الكاملة لحركة الأموال وعدم خضوعها للتأميم والمصادرة.

الشركة العربية للاستثمار مملوكة من قبل حكومات سبع عشرة دولة عربية، ويبلغ رأسمالها المصرح به 1,200 مليون دولار أمريكي، بينما يبلغ رأسمالها المدفوع 1,050 مليون دولار أمريكي موزعاً بين الدول المساهمة. وتمارس الشركة نشاطها الاستثماري في مجالين أساسيين وهما الاستثمار في المشاريع والنشاط المصرفي، وذلك انطلاقاً من مقرها الرئيسي في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية ومن فرعها المصرفي في مملكة البحرين.



التأسيس

1974م



الهدف

استثمار الأموال
العربية



الملكية

17 دولة



رأس المال المصرح به

1,200

مليون دولار أمريكي



رأس المال المدفوع

1,050

مليون دولار أمريكي

ARAB INVESTMENT COMPANY





الرؤية

لتكون مؤسسة مالية عربية رائدة تعمل على تعبئة الموارد لتلبية احتياجات الاستثمار والتمويل، من أجل تحقيق التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية.



الرسالة

تحقيق عوائد مالية مجدية، ودعم مسيرة التنمية الاقتصادية، والمساهمة في تحسين البيئة الاستثمارية في الوطن العربي من خلال القيام بدور المحفز لتأسيس وتنفيذ المشروعات في القطاعات الاقتصادية المختلفة على أسس اقتصادية وتجارية سليمة، وتوظيف نشاط الشركة المصرفي لاستقطاب الموارد العربية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع، وتعزيز التجارة العربية البينية بما يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

مجلس الإدارة



سعادة الدكتور
عبد الله بن عبد الرحمن النمله
عضو مجلس الإدارة
المملكة العربية السعودية



سعادة الأستاذ
مشعل بن سالم العتيبي
نائب رئيس مجلس الإدارة
دولة الكويت



معالي الأستاذ
عبد العزيز بن صالح الفريح
رئيس مجلس الإدارة
المملكة العربية السعودية



معالي الأستاذة
طيف سامي الشكرجي
عضو مجلس الإدارة
جمهورية العراق



سعادة الأستاذ
ماجد خميس الدرمكي
عضو مجلس الإدارة
دولة الإمارات العربية المتحدة



سعادة الأستاذ
عبد الله بن سالم الحارثي
عضو مجلس الإدارة
سلطنة عمان



سعادة الأستاذ
سلطان أحمد الجنيبي
عضو مجلس الإدارة
دولة الإمارات العربية المتحدة



سعادة الأستاذ
أشرف محمد محمد عزت نجم
عضو مجلس الإدارة
جمهورية مصر العربية



سعادة الأستاذ
خالد حسين العمير
عضو مجلس الإدارة
دولة الكويت



سعادة الشيخ
خالد بن سعود آل ثاني
عضو مجلس الإدارة
دولة قطر



سعادة المهندس
نواف هاشم الساده
عضو مجلس الإدارة
مملكة البحرين



معالي الدكتورة
نجله محمد المنقوش
عضو مجلس الإدارة
دولة ليبيا

لجان مجلس الإدارة

لجنة الاستثمار العليا

معالي الأستاذ
عبدالعزیز بن صالح الفریح
رئيس اللجنة

سعادة الأستاذ
مشعل بن سالم العتيبي
عضو اللجنة

معالي الدكتورة
نجلاء محمد المنقوش
عضو اللجنة

سعادة الأستاذ
عبدالله بن سالم الحارثي
عضو اللجنة

سعادة الأستاذ
ماجد خميس الدرمني
عضو اللجنة

لجنة التدقيق

سعادة الدكتور
عبدالله بن عبدالرحمن النملة
رئيس اللجنة

معالي الأستاذة
طيف سامي الشكرجي
عضو اللجنة

سعادة الأستاذ
سلطان أحمد الجنيبي
عضو اللجنة

لجنة المخاطر والالتزام

سعادة الأستاذ
عبدالله بن سالم الحارثي
رئيس اللجنة

سعادة الأستاذ
أشرف محمد محمد عزت نجم
عضو اللجنة

سعادة الشيخ
خالد بن سعود آل ثاني
عضو اللجنة

لجنة الترشيحات والتعويضات

سعادة الأستاذ
ماجد خميس الدرمني
رئيس اللجنة

سعادة الأستاذ
خالد حسين العمر
عضو اللجنة

سعادة المهندس
نواف هاشم السادة
عضو اللجنة





المركز الرئيسي

المملكة العربية السعودية - الرياض

● **الرئيس التنفيذي المكلف**
الأستاذ/ إبراهيم ميلاد الزليطني

● **الشؤون المالية والإدارية**
الأستاذ/ فهد عبدالله الحقباني

● **الاستثمار**
الأستاذ/ دخيل الله عبدالله الزهراني

● **الشؤون المالية**
الأستاذ/ مجدي محمد الكفراوي

● **الموارد البشرية والشؤون الإدارية**
الأستاذ/ عبد العزيز عبد الرحمن الفريح

● **تقنية المعلومات**
الأستاذ/ سيد محمود عثمان

● **المستشار القانوني**
الأستاذ/ خالد صالح الزغيبي

● **التدقيق الداخلي**
الأستاذ/ يوسف سامي يوسف

الفرع المصرفي

مملكة البحرين

● مدير عام الفرع

الأستاذ/ إبراهيم ميلاد الزليطني

● الشؤون الإدارية والمالية

الأستاذ/ محمود سلمان

● الخزينة وأسواق المال

الأستاذ/ مارك دوندي

● الائتمان

الأستاذ/ سمير مجيبا - الأستاذ/ عصام خالد

● العمليات

الأستاذ/ محمد بن حميد منجرا

● إدارة المخاطر

الأستاذ/ نتن قوبتا

● المستشار القانوني

الدكتور/ أسامة أحمد مختار

● مسؤول الالتزام

الأستاذ/ صادق الجمري

● تقنية المعلومات

الأستاذ/ مسعود مراد



كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمين الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

يسرني أصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة، أن أقدم لكم التقرير السنوي للشركة العربية للاستثمار، والذي يستعرض أهم الإنجازات التي حققتها الشركة خلال العام المالي 2023.

على الرغم من المخاوف والأزمات والمخاطر العالمية والتحديات البيئية التي يشهدها العالم في السنوات الأخيرة بسبب التوترات الجيوسياسية والأزمة الاقتصادية وحالة عدم اليقين، استمر هدف السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة مع تقليل حدة التأثير على النمو الاقتصادي أولوية للاقتصاد العالمي خلال العام 2023، وبقيت معدلات التضخم في الدول العربية مرتفعة نسبياً ومتأثرة بدرجة كبيرة بالضغوط التي يتعرض لها سعر صرف العملة المحلية في بعض الدول العربية، وتذبذبات أسعار الطاقة والغذاء، وتراجع النمو الاقتصادي عن المتوقع بشكل عام.

وقد استطاعت الشركة خلال العام إظهار مرونة كبيرة وإدارة مالية حصيفة لمواردها باعتمادها منهجاً حذراً في إدارة محفظتها الاستثمارية وأصولها المصرفية من خلال الدخول في الفرص الاستثمارية والمصرفية ذات القيمة المضافة والعوائد المرغوبة، فاتبعت منهجاً انتقائياً للصفقات لتقليل المخاطر في ظل حالة عدم اليقين الاقتصادي.

واستجابة للمتغيرات المحيطة بالشركة، وسعياً لتحقيق تطلعات مساهميها اعتمد مجلس الإدارة خطة الشركة الاستراتيجية الجديدة متضمنة خارطة طريق لتنفيذها. إن الشركة - وفق توجهها الاستراتيجي - تهدف إلى تعظيم العائد على حقوق المساهمين، مع التركيز على تحقيق أثر إيجابي في المنطقة. وستعمل الشركة من خلال استراتيجيتها وفق نموذج عمل جديد يحقق التوازن بين محفظتها الاستثمارية وتوظيف أموالها في الأسواق الخاصة والعامه بشكل رئيسي مع اقتناص الفرص الاستثمارية المتاحة في رأس المال الجريء والنمو، كما ستعتمد الشركة نهجاً جغرافياً يتوافق مع اختصاصها التجاري في المقام الأول وذلك بإعطاء الأفضلية لأسواق المنطقة العربية مع بعض الانفتاح على الاستثمار في الأسواق العالمية.

لقد تبنت الشركة في استراتيجيتها الجديدة ترسيخ هوية ثقافية جديدة لبيئة العمل تتواءم مع أفضل الممارسات السائدة من خلال إطلاق قيم أساسية منها: التمكين والتركيز على الأداء، ودعم التقدم المهني للموظفين لرسم الهوية الثقافية المثالية القادرة على المنافسة ومواكبة التغيرات المحتملة لوضع أساس لمستقبل أكثر مرونة واستدامة، وتحقيق تطلعات جميع أصحاب المصالح من مساهمين ومجلس إدارة وموظفين وعملاء، وجهات حكومية بالإضافة إلى المسؤولية المجتمعية والبيئية.

وختاماً أتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان، باسمي وباسم زملائي أعضاء مجلس إدارة الشركة العربية للاستثمار، إلى حكومات الدول العربية المساهمة والعملاء الكرام لثقتهم الغالية في الشركة، ودورهم البناء في دعم مسيرتها. كما يطيب لي أن أعرب عن تقديري لجهود زملائي أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وجميع منسوبي الشركة على مساهمتهم في النتائج التي تحققت في العام المالي 2023، متمنياً للشركة العربية للاستثمار مزيداً من التقدم والازدهار.

رئيس مجلس الإدارة

عبدالعزيز بن صالح الفريح



كلمة الرئيس التنفيذي

السادة المساهمين الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

تميز العام 2023 ببلوغ الشركة الذكرى الخمسين لتأسيسها، حيث تحقق خلال هذه المرحلة عدد من النجاحات والإنجازات على مدار خمسة عقود من العمل، وبدخولها إلى مرحلة جديدة مليئة بالتحديات، حرص مجلس الإدارة على وضع خطة استراتيجية طموحة متضمنة الأهداف النوعية والكمية للسنوات الخمس القادمة. وقد بدأت الشركة العام المالي 2023 بنظرة إيجابية على الرغم من الأحداث والتطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي مما جعل البنوك المركزية تحافظ على أسعار الفائدة في مستويات مرتفعة كحداثة محاولة منها لكبح جماح معدلات التضخم المرتفعة.

لقد تمكنت الإدارة خلال العام 2023 من المضي قدماً في أداء دورها المنوط بها، وعملت على تهيئة الأسباب والعوامل المساعدة على اعتماد استراتيجيتها للسنوات الخمس القادمة، فتوزعت جهود الإدارة بين السعي إلى تحقيق النتائج التشغيلية المرجوة، والحرص على إنهاء متطلبات الخطة الاستراتيجية (2024-2028)، واعتمادها من مجلس الإدارة.

وشهد الأداء المالي تحسناً ملحوظاً حيث حققت الشركة بنهاية العام المالي 2023 أرباحاً صافية قدرها 42 مليون دولار أمريكي، مقارنة مع 38 مليون دولار أمريكي بنهاية العام المالي 2022، بنسبة ارتفاع قدرها 10٪. وبلغ مجموع إيرادات العمليات من أنشطة الشركة المختلفة للعام المالي 2023 حوالي 76 مليون دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ 62 مليون دولار أمريكي للعام المالي 2022 بارتفاع بلغت نسبته 23٪. وسوف تعمل الشركة بصفة مستمرة على تقييم وتوزيع استثماراتها بما يتوافق مع استراتيجيتها الجديدة، وذلك بهدف رفع كفاءة أداء أصولها الاستثمارية لتحقيق نتائج أفضل خلال الأعوام القادمة لتعزيز مركزها المالي وديمومتها.

وستواصل الإدارة تنفيذ مخرجات الخطة الاستراتيجية (2024-2028)، والتي تهدف إلى تعزيز مركز الشركة المالي ودعم نموها لمواجهة التحديات المستقبلية من خلال التركيز على تحقيق أهداف واعدة في الاستثمار ووضع مسار للتطبيق من خلال حزمة من المبادرات والخطط والتدابير المدروسة، والتي ستؤدي إلى نمو عوائدها المالية من خلال الاستثمار الأمثل في إدارة الموارد المالية.

ختاماً، أود أن أعرب عن خالص شكري وتقديري للمساهمين والعملاء وشركاء النجاح، كما أتقدم بفائق الشكر والتقدير لأصحاب المعالي والسعادة رئيس مجلس الإدارة والسادة الأعضاء على ثقتهم ودعمهم الدائم للشركة، والشكر موصول لزملائي الموظفين لقاء مساهماتهم المميزة خلال العام والتي كان لها الأثر الإيجابي على أعمال الشركة ونتائجها، متطلعين معكم نحو المزيد من النجاح والنمو والاستدامة.

الرئيس التنفيذي

إبراهيم ميلاد الزليطني

مساهمات الدول الأعضاء في رأسمال الشركة

نسبة المساهمة %	عدد الأسهم (ألف دولار أمريكي)	الدولة المساهمة	
16.56	173,848	المملكة العربية السعودية	1
16.56	173,848	دولة الكويت	2
13.58	142,641	الإمارات العربية المتحدة - أبو ظبي	3
11.07	116,243	جمهورية العراق	4
8.65	90,841	دولة قطر	5
7.36	77,268	جمهورية مصر العربية	6
6.30	66,170	دولة ليبيا	7
6.04	63,396	الجمهورية العربية السورية	8
2.83	29,696	جمهورية السودان	9
1.81	18,960	مملكة البحرين	10
1.81	18,960	الجمهورية التونسية	11
1.81	18,960	المملكة المغربية	12
1.61	16,918	سلطنة عمان	13
1.70	17,875	الجمهورية اللبنانية	14
1.70	17,875	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	15
0.34	3,569	المملكة الأردنية الهاشمية	16
0.27	2,932	الجمهورية اليمنية	17
100.00	1,050,000	المجموع	

أسباب ارتفاع الأرباح

- زيادة صافي إيرادات الفوائد
- أرباح محفظة الاستثمار بالتداول في الأسهم

صافي الأرباح
لعام 2023

41,621
ألف دولار أمريكي

نسبة
الزيادة

10%

ملخص النتائج المالية للشركة للعام 2023

حققت الشركة أرباحاً صافية بنهاية العام المالي 2023 بلغت 41,621 ألف دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ 37,880 ألف دولار أمريكي بنهاية العام المالي 2022، بنسبة ارتفاع قدرها 10%. ويعود ارتفاع أرباح الشركة للعام المالي 2023 مقارنة بالعام المالي 2022 إلى الزيادة في صافي إيرادات الفوائد وكذلك أرباح محفظة الاستثمار بالتداول في الأسهم. وقد بلغ مجموع إيرادات العمليات من أنشطة الشركة المختلفة للعام المالي 2023 حوالي 76,351 ألف دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ 62,031 ألف دولار أمريكي للعام المالي 2022 بارتفاع بلغت نسبته 23%.

فيما بلغت المصروفات العمومية والإدارية للعام المالي 2023 مبلغ 23,377 ألف دولار أمريكي مقارنة بمبلغ 21,288 ألف دولار أمريكي بنهاية العام المالي 2022 بارتفاع قدره 2,089 ألف دولار أمريكي أو ما نسبته 10%، نتيجة ارتفاع مصاريف الاستشارات المالية الناتجة عن إضافة تكلفة إعداد استراتيجيات الشركة للأعوام (2024-2028). وقد ساهمت أنشطة الشركة بشقيها الاستثماري والمصرفي في تحقيق هذه النتائج على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي شهدتها العام المالي 2023.

وقد بلغ إجمالي موجودات الشركة بنهاية العام المالي 2023 حوالي 1,695,347 ألف دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ 1,765,456 ألف دولار أمريكي عند نهاية العام المالي 2022، وذلك بانخفاض قدره 70,109 ألف دولار أمريكي أو ما نسبته 4%، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض الودائع المقبولة.

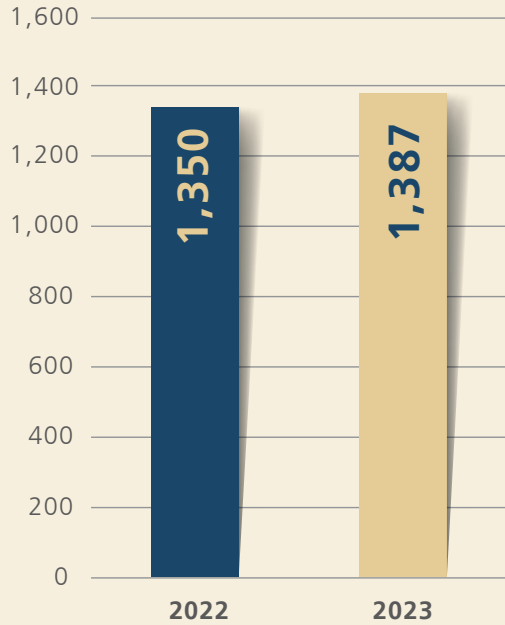
كما بلغ إجمالي حقوق المساهمين بنهاية العام المالي 2023 حوالي 1,386,717 ألف دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ 1,350,454 ألف دولار أمريكي تحققت عند نهاية العام المالي 2022، بارتفاع بلغت نسبته 2.7% ويعود ذلك بصفة أساسية إلى الأرباح الصافية التي تم تحقيقها خلال العام 2023 بالإضافة إلى ارتفاع القيمة العادلة لمحفظة الأوراق المالية، على الرغم من توزيع أرباح نقدية لمساهمي الشركة العربية للاستثمار عن العام 2022 بنسبة 2% من رأس المال المدفوع. وقد حققت الشركة عائداً على متوسط الموجودات بنسبة 2.4%، في حين بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين نسبة 3.1% عند نهاية العام المالي 2023.

ويوضح الجدول التالي مؤشرات الأداء الرئيسية للشركة لعام 2023، مقارنة مع مؤشرات الأداء للعام 2022:

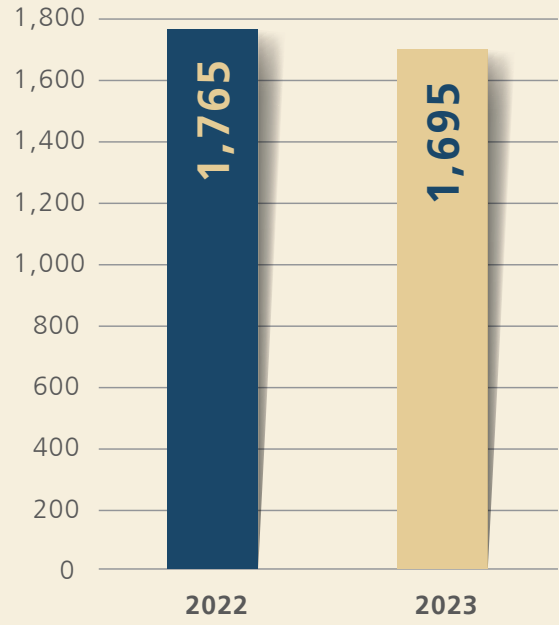
مؤشرات الأداء الرئيسية للشركة خلال العامين (2023-2022)

2022	2023	مؤشرات الأداء
٪2.8	٪3.1	نسبة العائد على متوسط حقوق المساهمين
٪3.6	٪4.0	نسبة العائد على رأس المال
٪2.1	٪2.4	نسبة العائد على متوسط الموجودات
٪100	٪100	نسبة كفاية رأس المال

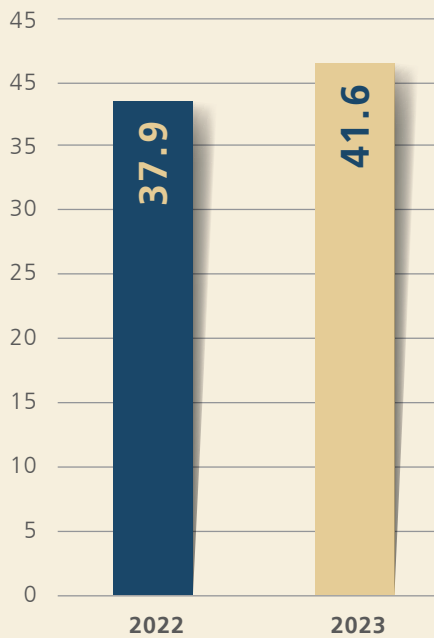
وتوضح الرسوم البيانية التالية التغيير في موجودات الشركة العربية للاستثمار، والنمو في حقوق مساهميها والعائد على متوسط الموجودات والعائد على حقوق المساهمين، وصافي الأرباح خلال العامين (2023 - 2022):



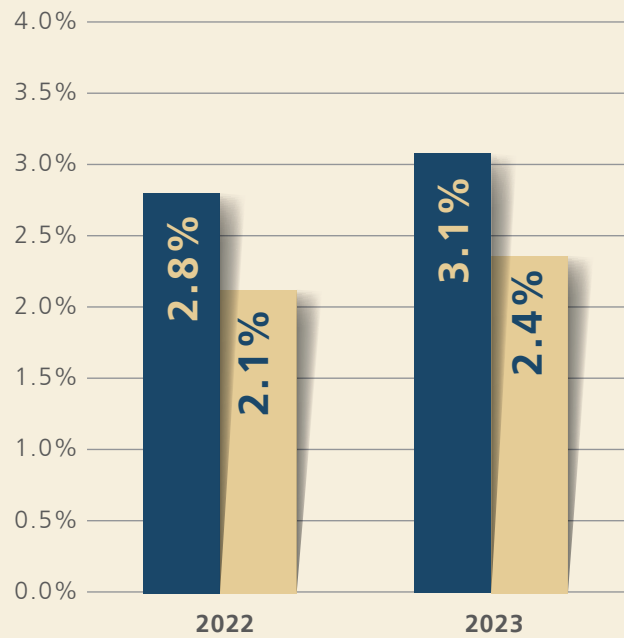
إجمالي حقوق المساهمين
(مليون دولار أمريكي)



إجمالي الموجودات
(مليون دولار أمريكي)



صافي الأرباح السنوي
(مليون دولار أمريكي)



العائد على متوسط حقوق المساهمين
العائد على متوسط الموجودات

في مجال إدارة الشركة

تلتزم إدارة الشركة من أجل تحقيق رسالتها الاستثمارية والتنموية، بتطبيق أفضل الممارسات وأحدث الأنظمة وأكثرها فعالية في مجال الإدارة والاستثمار وإدارة الأصول، مؤكدة على الدوام أن مساهمتها وبفعالية في تحقيق التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية تأتي في طليعة أولوياتها، وضمن إطارها التنظيمي. وقد واصل مجلس إدارة الشركة القيام بمهامه ومسؤولياته التي يحددها إطار حوكمة الشركات والأنظمة الداخلية للشركة، حيث عقد خمسة اجتماعات دورية خلال العام 2023، صدر عنها حزمة من القرارات المنظمة لآلية سير العمل وأدوات تنفيذه بما يتسق مع متطلبات الجهات الرقابية. وفي السياق ذاته، مارست لجان المجلس المتخصصة مهامها ومسؤولياتها، وعقدت عدة اجتماعات انبثق عنها جملة من القرارات الهامة. وقد اطمأن مجلس الإدارة، من خلال اجتماعاته، وتقارير لجانها المتخصصة، وتقارير الإدارة التنفيذية، على مسيرة وأداء الشركة ونجاحها في تحقيق النتائج المستهدفة، حيث أنجزت الشركة معظم الأهداف الكمية والنوعية التي تضمنتها خطتها التشغيلية السنوية للعام 2023، وذلك في إطار سياساتها العامة وتوجيهات وقرارات مجلس الإدارة، مما ساهم في المحافظة على وضع الشركة المتميز بين الشركات العربية المشتركة.

ويُولي مجلس الإدارة اهتماماً خاصاً بالتخطيط الاستراتيجي بهدف خلق التوازن بين تنفيذ الأعمال الحالية والعمل على تطويرها لضمان الاستمرارية وتجاوز تحديات المستقبل والاستفادة من الفرص المتاحة لتحقيق الأهداف العامة للشركة. وانطلاقاً من حرص مساهمي الشركة على إعادة النظر في التوجهات الاستراتيجية للأعمال قام مجلس الإدارة باعتماد خطة الشركة الاستراتيجية للفترة من 2024 حتى 2028 والتي تضمنت توجهات

محددة تتعلق بالمستهدفات الاستثمارية الاستراتيجية ونطاق الأعمال المستهدف والتركيز على بناء النموذج التشغيلي الذي يتواءم مع قطاعات الأعمال التي ركزت عليها الاستراتيجية بعد إعادة النظر في القطاعات الأخرى. وقد باشر المجلس ولجانه المختلفة في تفعيل عدة مسارات تهدف إلى تطبيق الاستراتيجية بكافة عناصرها ضمن إطار زمني يساعد على الانتقال من واقع الأعمال الحالي إلى المستهدف ضمن الاستراتيجية الجديدة مع تحقيق إدارة تغيير فعالة تتعامل مع التحديات المحتملة بصورة مناسبة.

وقد ترتب على إعداد الخطة الاستراتيجية للشركة خلال السنوات الخمس القادمة مراعاة عدة مرتكزات رئيسية تشمل مراجعة أهداف الشركة ورؤيتها انطلاقاً من عقد تأسيسها ونظامها الأساسي وتطلعات مساهميها، وتحليل نقاط القوة والضعف، وعرض الفرص والتحديات، وتقييم نموذج العمل الحالي لمعرفة التحديات والمخاطر التي من الممكن أن تؤثر في استمرارية نشاط الشركة والتي من أهمها مصادر التمويل التي يحتاجها النشاط المصرفي الذي تقدمه الشركة، كما تم تحليل أداء الشركة مقارنةً مع الشركات المماثلة ومؤشرات السوق وذلك بما يساعد على تحديد نموذج العمل المناسب، وتوقع الأداء المالي للشركة خلال فترة تطبيق الاستراتيجية بما تتضمنه من تكاليف تشغيلية، وتكاليف تنفيذ الاستراتيجية ومعرفة رأس المال المناسب والتمويل المتاح للشروع في تنفيذها، مع تحليل الهيكل التنظيمي الحالي واقتراح التعديلات المطلوبة عليه، إضافةً إلى وضع خارطة طريق تفصيلية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية وفق رؤية واضحة ومحددة المعالم والأهداف.

ووفقاً للتوجه الاستراتيجي فقد تم تقييم أربعة عناصر استراتيجية أساسية لتحديد اختصاص الشركة وتوجهها الاستراتيجي على المدى الطويل، وقد نتج عن ذلك وفقاً للاستراتيجية التي اعتمدها مجلس الإدارة بأن يكون هدف الشركة تجارياً بحيث ينطوي ذلك على منح الأولوية للعائدات التجارية لرفع القيمة للمساهمين، مع التركيز على تحقيق أثر إيجابي في المنطقة، وستعمل الشركة من خلال استراتيجيتها باتباع نموذج عمل جديد لتكون شركة استثمارية بحتة تستثمر أموالها في الأسواق الخاصة والعامة بشكل رئيس مع اقتناص الفرص الاستثمارية في رأس المال الجريء والنمو، كما سوف تعتمد الشركة نهجاً جغرافياً يتوافق مع اختصاصها التجاري في المقام الأول مع إعطاء الأفضلية لأسواق المنطقة العربية مع بعض الانفتاح على الاستثمار في الأسواق العالمية، وسيتم تحديد سقوف لدرجة الانفتاح على مستوى دول المنطقة العربية من أجل إدارة المخاطر بشكل ملائم، وسيكون تخصيص الأموال في المحافظ الاستثمارية وفقاً للتنوع القطاعي وذلك بالتركيز على القطاعات التي تحقق أهداف التحول الاستراتيجي والعائد المالي المناسب مع إجراء مراجعة دورية للقطاعات ذات الأولوية وتنقيح مجالات تركيزها بما يتماشى مع الفرص الناشئة.

ولضمان استمرارية أعمال الشركة وتنفيذ الاستراتيجية، تم العمل على وضع خطة لتنفيذ متطلبات الاستراتيجية وما تضمنته من مبادرات بشكل تدريجي وفق سيناريو مقبول المخاطر وفترة انتقالية محددة المدة، بحيث تتحول فيه الشركة تدريجياً لشركة استثمار بحت، وتستطيع خلال هذه الفترة الانتقالية استكمال إطار الحوكمة، وإعادة تركيبة المحفظة الاستثمارية الحالية للشركة، وبناء الكفاءات وتطوير الخبرات، كما ستمكن الشركة من إدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية. وسيتم خلال الفترة الانتقالية تحويل الأموال الذاتية الموظفة في النشاط المصرفي إلى المحافظ الاستثمارية بشكل تدريجي، وستوفر هذه الخطة المرنة الكافية للتكيف مع ما تقتضيه متغيرات السوق، والديناميكية العالية لاستيعاب كل سيناريوهات التغيير التي من المحتمل أن تواجهها الشركة خلال المراحل المختلفة لتنفيذ الاستراتيجية. كما أن الشركة تعمل الآن على دراسة ومراجعة الهيكل التنظيمي الحالي وإعادة تصميمه ليوائم متطلبات الاستراتيجية الجديدة بحيث يكون أكثر مرونة وفعالية، وسيكون عدد موظفي إدارة الاستثمار إلى عدد موظفي الإدارات المساندة في حدود النسب الاسترشادية وأفضل الممارسات، وما يتضمنه ذلك أيضاً من تطوير للموارد البشرية وبناء مهاراتهم وتعزيز أدائهم بما يتوافق مع احتياجات الشركة وتطلعاتها المستقبلية.

أبرز مرتكزات إعداد الخطة الاستراتيجية 2028-2024

- 01 مراجعة أهداف الشركة ورؤيتها وتطلعات مساهميها
- 02 تحليل نقاط القوة والضعف
- 03 عرض الفرص والتحديات
- 04 تقييم نموذج العمل الحالي لمعرفة أهم التحديات والمخاطر
- 05 تحليل أداء الشركة مقارنةً مع الشركات المماثلة بما يساعد على تحديد نموذج العمل المناسب
- 06 وضع خارطة طريق واضحة لتنفيذ الخطة

تطوير الخدمات المساندة

في ظل الجهود المتواصلة من إدارة الشركة لتطوير العمل المؤسسي وإيجاد بيئة عمل جاذبة ومهنية تساعد على تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتطلعات المستقبلية التي تسعى الشركة إلى تحقيقها، نفذت الشركة خلال العام المالي 2023 برامجها المعتمدة لدعم الخدمات المساندة في مجالي تطوير نظم تقنية المعلومات، وتطوير الموارد البشرية.

نظم تقنية المعلومات

انطلاقاً من حرصها على مواكبة التطورات التقنية في مجال تقنية وأنظمة المعلومات خلال العام 2023، عملت الشركة على زيادة قدراتها وإمكانياتها في هذا المجال، ومتابعة التغييرات المستمرة في مجالات تطوير أنظمة تقنية المعلومات، حيث تم خلال العام 2023 إنجاز عدد من المشاريع وبرامج التطوير التي تهدف إلى تحسين وتحديث الأنظمة المعلوماتية في الشركة. وفي سياق تحسين أنظمة أمن المعلومات ومواجهة زيادة التهديدات السيبرانية، تم تنفيذ مشروع استبدال أنظمة الجدار الناري وأجهزة التوزيع للشبكات اللاسلكية بالمركز الرئيسي، كما تم تنفيذ مشروع كشف الاختراقات وتحديث الجدار الناري والشبكات المحلية في فرع البحرين، وتحديث أنظمة تشغيل الشبكات المحلية لإغلاق الثغرات الأمنية وزيادة الأداء. وفي إطار متصل، تم خلال العام 2023 تنفيذ مشروع استبدال أنظمة الخوادم بالبنية التحتية السحابية، وترقية نظام تشغيل الخوادم الافتراضية إلى الإصدار الأحدث. كما تم تنفيذ مشروع أنظمة الصوت الرقمية (AVAYA)، وربطها بنجاح مع الأنظمة الصوتية لفرع البحرين. وتم أيضاً تحديث نظام سويفت إلى الإصدار الأعلى، علاوة على تطوير حلول أنظمة التخزين الرقمية.

أبرز مشروعات تطوير نظم تقنية المعلومات لعام 2023

استبدال أنظمة الخوادم بالبنية التحتية السحابية

تحديث نظم تشغيل الشبكات المحلية

تنفيذ مشروع كشف الاختراقات وتحديث الجدار الناري في فرع البحرين

استبدال أنظمة الجدار الناري وأجهزة التوزيع للشبكات اللاسلكية بالمركز الرئيسي

وتواصل إدارة تقنية المعلومات في الشركة اهتمامها بكل جديد ومتطور في سبيل تطوير بيئة العمل في الشركة واعتماد أحدث الطرق والأساليب التقنية التي تحقق مصالح الشركة وتوافق توجهاتها الاستراتيجية.

الموارد البشرية

في إطار سعي الشركة المستمر إلى تطوير الموارد البشرية وممارستها، وضرورة التغيير والتطوير لتحقيق المتطلبات الاستراتيجية للموارد البشرية ولمواجهة التحديات المستقبلية ومواكبة أفضل الممارسات المهنية، تم وضع عدة مبادرات خاصة بتطوير الموارد البشرية وإعادة هيكلتها، ويجري العمل على تنفيذها حيث تم تكليف إحدى الدور الاستشارية المتخصصة في دراسات واستراتيجيات الموارد البشرية وإشراف من لجنة الترشيحات والتعويضات المنبثقة عن مجلس الإدارة، والتي تولي اهتماماً كبيراً بإدارة رأس المال البشري وإدارة التغيير لتمكين الشركة من تحقيق مستهدفاتها المستقبلية المرتبطة بالنمو والتقدم.

وضمن جهود الشركة لرفع معدلات الأداء للموظفين تؤكد الشركة حرصها على استمرار التطوير وبناء المهارات لتعزيز الأداء وتشجيع التنمية الذاتية من خلال المشاركة في مجموعة من الدورات التدريبية والمنتديات وورش العمل المرتبطة بنشاط الشركة الاستثماري والمصرفي. ومن هذه البرامج: إدارة الموجودات والالتزامات، قواعد المعاملات التجارية الرقمية، التوعية الأمنية حول مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني، الجرائم المالية ومنع الاحتيال، مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، التمويل التجاري، وإدارة الالتزام، أخلاقيات العمل والمهنة، الخدمات المصرفية الرقمية والتحول الرقمي، والاتصالات الإدارية. كما شارك بعض موظفي الشركة خلال العام في عدد من المنتديات والمؤتمرات المتنوعة، ومن أبرزها منتدى الحدود الشمالية للاستثمار (المملكة العربية السعودية)، مؤتمر أسيت أبوظبي (الإمارات العربية المتحدة)، منتدى الخليج العربي السابع للمحاسبين والمراجعين (مملكة البحرين)، المنتدى العربي للأمن السيبراني (مملكة البحرين)، مؤتمر أيوفي - البنك الإسلامي للتنمية السنوي الثامن عشر للعمل المصرفي والمالي الإسلامي (مملكة البحرين).

والشركة العربية للاستثمار تستهدف من خلال استراتيجيتها الجديدة صياغة هوية جديدة لثقافتها المؤسسية الداخلية من خلال إطلاق قيم أساسية منها التمكين والتركيز على الأداء ودعم التقدم المهني لموظفيها لرسم الهوية الثقافية المثالية القادرة على مواكبة التغيرات المحتملة، وتحقيق تطلعات مساهمي الشركة ومجلس إدارتها وموظفيها.

جهود الشركة لرفع أداء الموظفين

المشاركة في عدد من الدورات والمنتديات وورش العمل، ومنها:



■ تعزيز العمل المؤسسي

يشكل العمل المؤسسي الركيزة الأساسية لدى الشركة، حيث تلتزم في كافة أنشطتها بالأنظمة والقوانين المتبعة، مسترشدة بمبادئ الحوكمة والشفافية، وبقرارات مجلس الإدارة، وتوجيهات الجهات الرقابية مما يضيف على أنشطتها مزيداً من المرونة والملاءمة مع متطلبات العمل ومستجداته.

■ الإدارة الرشيدة ونظم الحوكمة

التزاماً بمبادئ ومعايير الحوكمة الرشيدة كجزء من فلسفة الشركة لتحقيق تطلعاتها المستقبلية، وتنفيذ خططها الواعدة، وضعت الشركة حزمة من التدابير والسياسات التي من خلالها تحدد الأدوار وتوزع المسؤوليات، لخلق بيئة عمل منظمة تساعد على تنفيذ أنشطتها بكل دقة وأريحية مع مراعاة الجوانب الفنية ومتطلبات الجهات الرقابية. حيث يتولى مجلس الإدارة متابعة تطبيق أنظمة الحوكمة بما يتسق مع متطلبات الجهات الرقابية، ويلبي احتياجات سوق العمل، وذلك للتحقق من صحة ودقة تطبيق الأنظمة وضمن الالتزام بأفضل ممارسات الحوكمة والشفافية. لذا فقد أنشأ المجلس عدة لجان دائمة منبثقة عنه وهي: لجنة الاستثمار العليا، ولجنة التدقيق، ولجنة المخاطر والالتزام، ولجنة الترشيحات والتعويضات. كما أن هناك لجاناً داخلية دائمة من الإدارة التنفيذية، ومن أهمها لجنة الاستثمار، ولجنة الائتمان، ولجنة الأوراق المالية، ولجنة الموجودات والمطلوبات. وجميع هذه اللجان مكلفة بمهام وصلاحيات متفاوتة بغية تنظيم العمل المؤسسي وتحقيق الدور التكاملية بين الإدارات والأقسام في الشركة.

■ نشاط الشركة في مجال الاستثمار في المشاريع

استمر هدف السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة مع تقليل حدة التأثير على النمو الاقتصادي أولوية للاقتصاد العالمي خلال العام 2023، حيث لم تتوقف غالبية البنوك المركزية عن رفع أسعار الفائدة التي تعد أهم أدوات السياسة النقدية، مع المتابعة على تأثيرات ذلك على النشاط الاقتصادي ككل. وعلى غرار بقية دول العالم، شهد عام 2023 بقاء معدلات التضخم في الدول العربية مرتفعة نسبياً ومتأثرة بدرجة كبيرة بالضغوط التي يتعرض لها سعر صرف العملة المحلية في بعض الدول العربية وتذبذبات أسعار الطاقة والغذاء. وتراجع النمو الاقتصادي عن المتوقع بشكل عام، عاكسة بذلك حالة عدم اليقين التي سببتها تقلبات الأسعار العالمية، والتطورات الجيوسياسية، واستمرار بعض التحديات التي تواجه سلاسل الإمداد، وكذلك ظروف داخلية غير مواتية في بعض الدول، وتداعيات التغيرات المناخية على القطاع الزراعي بشكل مباشر وبعض القطاعات الأخرى غير المباشرة.

توزيع إجمالي استثمارات الشركة



توزيع إجمالي استثمارات الشركة

31

مشروعاً

11

قطاعاً

10

دول عربية

وعلى الرغم من تباين تداعيات المخاطر الاستثمارية في الدول العربية في خضم السياسة النقدية المتشددة خلال العام 2023، شهد نشاط الاستثمار في الشركة العربية للاستثمار عدداً من القرارات الاستثمارية، وقد شرعت الشركة في تعزيز أداء محفظة الاستثمار للمشاريع من خلال الاستثمار في مشاريع جديدة، ومتابعة وتقويم مشاريع المحفظة القائمة، حيث تم تنفيذ استثمارات جديدة في القطاعات التي تخدم التنوع الجغرافي والقطاعي وتدعم الشراكات الاستراتيجية لمحفظة الاستثمار في المشاريع.

كما قامت الإدارة في عام 2023 وبالرغم مع التداعيات المشار إليها آنفاً، بالعمل على زيادة القيمة المضافة لمحفظة المشاريع عبر البحث عن الفرص الاستثمارية في الدول العربية. حيث استهدفت محفظة الاستثمار في المشاريع خلال العام 2023 الدخول في مساهمتين جديدتين في قطاعين ذوي خصائص دفاعية هما: (قطاع الرعاية الصحية، وقطاع المرافق العامة)، لتضاف إلى مشاريع المحفظة بإجمالي 31 مشروعاً بعد تنفيذ الاستثمارات الجديدة خلال العام. وفي هذا السياق، استثمرت الشركة في رأسمال شركة هيئة كهرباء ومياه دبي «ديوا»، نظراً لتمتع المشروع بمؤشرات مالية ملائمة تسهم في جاذبية الاستثمار وتحقيق مستهدفات محفظة الاستثمار في المشاريع، وذلك من خلال ضخ مبلغ إجمالي قدره 30 مليون دولار أمريكي. إضافة إلى ذلك، ساهمت الشركة في رأسمال شركة الصبح للاستثمار القابضة في أبو ظبي عن طريق الاستثمار في أسهم ممتازة وعادية بمبلغ 22.3 مليون دولار أمريكي. وتتواءم الفرصة الاستثمارية مع التوجهات الاستراتيجية للشركة (2024-2028) في التركيز القطاعي، من خلال استهداف قطاع حيوي ذي مستقبل واعد وهو قطاع الرعاية الصحية. ويتمثل المشروع في إنشاء وإدارة المستشفيات، والنواة الأولى للمشروع كانت في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية بالشراكة مع مستشفيات السعودي الألماني التي تحظى بمكانة مميزة في قطاع الرعاية الصحية منذ 35 عاماً. ويقدم المستشفى خدمات طبية استشفائية شاملة تغطي كامل التخصصات بالإضافة إلى قسم خاص بإعادة التأهيل الطبي والنفسي مما يرفع من مستوى خدمات الرعاية الصحية المقدمة.

كما عززت الشركة مركزها الاستثماري في رأس مال شركة سالك (ش.م.ع) المدرجة في سوق دبي المالي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك من خلال زيادة استثماراتها في المشروع بمبلغ قدره 4,950 ألف دولار أمريكي، لتصل قيمة الاستثمار الإجمالي في المشروع إلى حوالي 8,511 ألف دولار أمريكي، وقد بلغ إجمالي استثمارات الشركة في مجالي المشاريع والصناديق الاستثمارية كما في 2023/12/31، حوالي 519,592 ألف دولار أمريكي، وتمثل ما نسبته 49.5% من رأسمال الشركة المدفوع، بارتفاع حوالي 12.1% عن إجمالي استثمارات الشركة في عام 2022م. حيث تضمنت محفظة المشاريع 31 مشروعاً استثمارياً بإجمالي استثمارات بلغت حوالي 506,579 ألف دولار أمريكي، وصندوق مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثمار يبلغ حوالي 13,013 ألف دولار أمريكي.

وقد توزعت إجمالي استثمارات الشركة في المشاريع جغرافياً على 10 دول عربية، وقطاعياً على 11 قطاعاً في مجالات مختلفة تشمل قطاع الرعاية الصحية، الاستثمار والتمويل، قطاع البنوك، قطاع إنتاج الأغذية، قطاع المواد الأساسية، قطاع الاتصالات، قطاع الخدمات الاستهلاكية، قطاع العقار، قطاع المرافق العامة، وقطاع الطاقة، وقطاع النقل. وفي إطار استثمار الشركة في صندوق مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تمثل المساهمة ما نسبته 12% وذلك بالشراكة مع مؤسسات إقليمية ودولية تشمل كلاً من مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكوروب)، بالإضافة إلى الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA).

وحرصت الشركة على المشاركة في الاجتماعات التي عقدتها مجالس إدارات المشاريع وجمعياتها العمومية من خلال بذل جهود مميزة لمعالجة المشكلات وتذليل العقبات التي واجهتها بعض المشاريع، بالإضافة إلى السعي لاستغلال الفرص بالتنسيق مع إدارات المشاريع ومع الجهات الأخرى المساهمة فيها من خلال ممثلي الشركة في مجالس إدارة المشاريع واللجان المتخصصة.



كما كرست الشركة جهودها للبحث عن الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات حيث أنجزت تقييماً ودارسات لفرص استثمارية واعدة على مستوى الوطن العربي.

وفي إطار جهود الإدارة للاستعداد لاستراتيجية الشركة (2024-2028)، بدأت الإدارة في عام 2023م، بخطوات استباقية في الإعداد والتهيئة لاستراتيجية الشركة (2024-2028) بشكل نشط وفعال لجميع فئات الأصول بما في ذلك مجال الاستثمار في المشاريع. حيث عمدت الإدارة إلى استمرارية التخطيط والتنفيذ والمتابعة وفقاً للتوجهات الاستراتيجية الجديدة من خلال الشروع في تعزيز أداء المحفظة بالبحث عن الفرص الجديدة في القطاعات المستهدفة وتحليلها ودراساتها، ومتابعة وتقويم المشاريع القائمة حالياً، وجهود التخارج من بعض الاستثمارات، بالإضافة إلى الدخول في مساهمات جديدة تخدم تحقيق العوائد الاستثمارية والآثار الإيجابية والتنوع الجغرافي والقطاعي والشراكات الاستراتيجية لمحفظة الاستثمار في المشاريع.

واستكمالاً لجهود التهيئة الاستراتيجية، عملت الإدارة على مراجعة اللوائح والضوابط والتعليمات الخاصة بالاستثمار مع مراعاة التوجهات الاستراتيجية ونموذج الأعمال والتغطية الجغرافية والتغطية القطاعية والهيكل التنظيمي وإطار الحوكمة العام.

تقديم الخدمات المصرفية

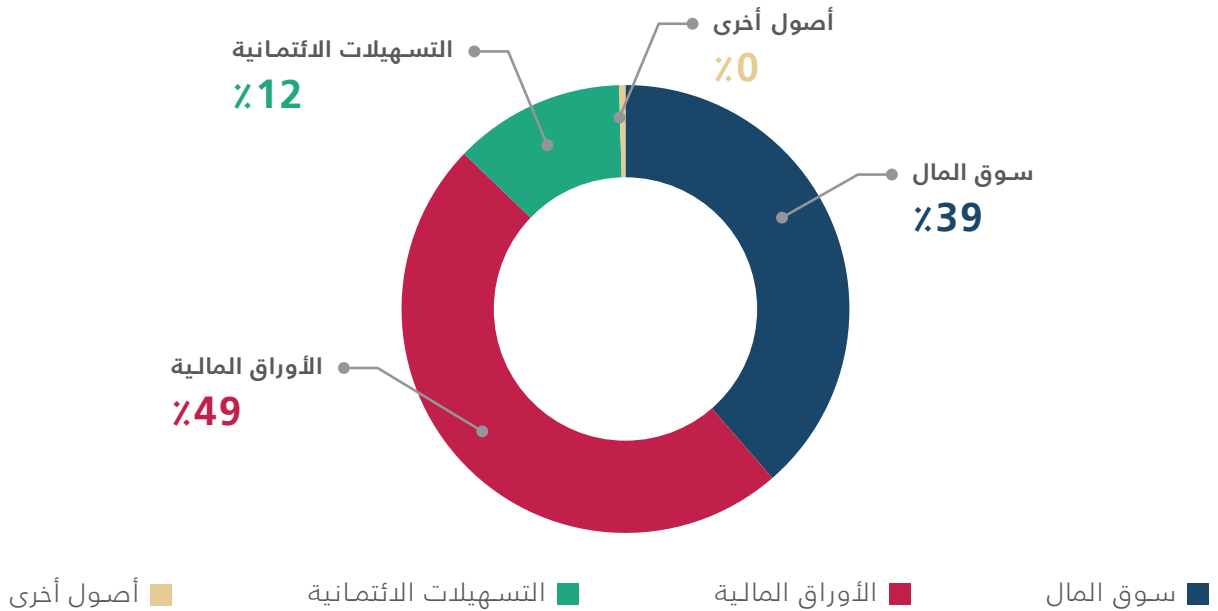
تقدم الشركة مجموعة من الخدمات المصرفية والمالية الشاملة عبر فرعها المصرفي في مملكة البحرين، والذي يعمل كمصرف قطاع جملة بموجب ترخيص من مصرف البحرين المركزي. وشكل النشاط المصرفي في الشركة مصدراً مهماً ومستقراً للدخل على مر السنوات السابقة، كما لعب دوراً فعالاً في تعزيز قدرتها على الاستثمار في المزيد من المشاريع من خلال تحقيق دخل إضافي يوجه لإعادة الاستثمار وتلبية الاحتياجات التمويلية للدول المساهمة، مما يعزز دورها كمحفز للاستثمار داخل الوطن العربي. ويقدم الفرع خدماته لعملائه من المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، مستفيداً من شبكة علاقاته الواسعة مع عدد كبير من المصارف والمؤسسات المالية الدولية، وتسانده في ذلك كفاءاته المؤهلة التي تتمتع بخبرات مهنية عالية في مختلف مجالات العمل المصرفي، مدعومة بأحدث التقنيات وأفضل الممارسات المصرفية.

وعلى الرغم من التحديات الصعبة السائدة في المشهد العالمي بسبب التوترات الجيوسياسية المستمرة، والأزمة الاقتصادية، وحالة عدم اليقين، فقد أظهر الفرع مرونة كبيرة وإدارة مالية سليمة باعتماده منهجاً حذراً في التعامل مع الأصول المصرفية للشركة، والتركيز على أربعة مجالات رئيسية وهي: تأمين الموارد، والمحافظة على السيولة من خلال الإدارة الدقيقة، واتباع منهج انتقائي في ترشيح الصفقات لتقليل المخاطر، والمراقبة المستمرة عن كثب لمكونات المحافظ الائتمانية والاستثمارية لضمان الامتثال للتوجيهات الرقابية وأفضل ممارسات السوق. وقد بلغ مجموع الأصول المصرفية مبلغ 1,093 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 2023 مقارنة بمبلغ 1,215 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 2022، بانخفاض بلغت نسبته 10٪. ويبين الجدول التالي مكونات ونسب الأصول المصرفية في نهاية العام 2023:

مكونات الأصول المصرفية كما في 2023/12/31

النسبة %	(مليون دولار أمريكي)	الأصول المصرفية
39%	422	محفظة سوق المال
49%	531	محفظة الأوراق المالية
12%	135	محفظة التسهيلات الائتمانية
0%	5	أصول أخرى
100%	1,093	المجموع

مكونات الأصول المصرفية في نهاية العام 2023



وقد توزعت محفظة الأصول المصرفية بين مختلف أنشطة إدارات الأعمال بالفروع على النحو التالي:

الذخينة والاستثمار في الأوراق المالية

تميز العام المالي 2023 باستمرار البنوك المركزية الكبرى في العالم برفع أسعار الفائدة لكبح جماح ارتفاع معدل التضخم، مع محاولة خلق التوازن المطلوب للمحافظة على النمو الاقتصادي في ظل الانقسام العميق بين دول العالم نتيجة لعدم الاستقرار الجيوسياسي في الشرق الأوسط، وآسيا، واستمرار الصراع الروسي-الأوكراني. وظلّ الانتعاش العالمي بطيئاً ومتفاوتاً عند مستويات أقل من مستويات العام 2022، بانخفاض أقل حدة مما كان متوقعاً ومستويات تضخم أكثر قبولاً خلال الربع الرابع من العام 2023، مما شجّع البنوك المركزية الكبرى على تعليق سياساتها النقدية المتشددة.

وقد حافظت إدارة الذخينة على توفير التمويل والسيولة المطلوبين لأنشطة إدارات الأعمال، واستمرت في المساهمة بقوة في ربحية الشركة من خلال إدارتها للموجودات والمطلوبات واستثماراتها في الأسهم والأوراق المالية ذات الدخل الثابت. إلا أنه بسبب الاستحقاقات في محفظة الدخل الثابت وإعادة استثمار السيولة في محفظة الاستثمار وأذونات الخزنة، بلغ حجم محفظة الاستثمار في الأوراق المالية 531 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 2023 مقارنةً بمبلغ 670 مليون دولار أمريكي في العام السابق، بانخفاض بلغت نسبته 21٪. في حين بلغت محفظة أسواق المال (الودائع لدى البنوك وأذونات الذخينة) في نهاية العام 2023 مبلغ 422 مليون دولار أمريكي مقارنةً بمبلغ 408 مليون دولار أمريكي في عام 2022 بزيادة طفيفة بلغت نسبتها 3.4٪، مما يعكس استقرار معدلات السيولة. كما بلغت الودائع المقبولة من العملاء والمؤسسات المالية والهيئات الحكومية مبلغ 276 مليون دولار أمريكي في نهاية العام 2023 مقارنةً بمبلغ 382 مليون دولار أمريكي في العام 2022 (تشمل اتفاقيات إعادة الشراء)، بانخفاض بلغت نسبته 28٪ نتيجة لاستحقاق بعض الودائع في الربع الأخير من العام 2023.

التسهيلات الائتمانية

سجلت محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية القائمة ارتفاعاً بنسبة 2.3٪، حيث بلغت في نهاية العام 2023 مبلغ 135 مليون دولار أمريكي مقارنةً بمبلغ 132 مليون دولار أمريكي بنهاية العام 2022. وبلغ إجمالي القروض المسددة خلال العام 2023 مبلغاً قدره 46.8 مليون دولار أمريكي، وفي المقابل بلغت التسهيلات الائتمانية الجديدة التي مُنحت خلال العام 2023 مبلغاً قدره 50 مليون دولار أمريكي. وسيطرت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمؤسسات المالية على ما نسبته 80٪ من إجمالي محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية، بينما بلغت نسبة الكيانات السيادية 20٪ من إجمالي المحفظة. أما من حيث التوزيع الجغرافي، فقد توزعت محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول منطقة الشرق الأوسط .

بالإضافة إلى نشاط منح التسهيلات الائتمانية، تقوم الشركة من خلال فرعها المصرفي في البحرين بتقديم خدمات التمويل التجاري، مع التركيز بشكل خاص على أسواق الدول المساهمة، وتشمل خدمات

التمويل التجاري إصدار وتبليغ وتعزيز وإعادة تمويل خطابات الاعتماد، وخصم الأوراق التجارية وتمويل نشاط ما قبل التصدير.

تحظى جودة الأصول بأهمية قصوى لدى الإدارة التنفيذية للشركة العربية للاستثمار، التي ظلت ملتزمة ومستمرة في بذل جهودها من أجل إدارة التعرض للأصول والأسواق عالية المخاطر من خلال وضع الأدوات الكافية والمناسبة لتخفيف المخاطر، والامتثال التام باللوائح والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.

إدارة المخاطر والالتزام

إدارة المخاطر

يشهد القطاع المصرفي والمالي نمواً مستمراً مصحوباً بالمزيد من التعقيد والتطور والتغيرات على الصعيد التنظيمي والبيئة التشغيلية. وفي ظل هذه البيئة المتغيرة حرصت الشركة على الاستمرار في تحديث الإطار العام لإدارة المخاطر لاستيعاب تلك المتغيرات والحد من المخاطر المتعددة المحتملة التي تواجهها الشركة من خلال ممارستها لأنشطة أعمالها المختلفة، حيث تمثل إدارة المخاطر بصورة سليمة جزءاً لا يتجزأ من أنشطة أعمال الشركة وعمليات صنع القرار فيها. كما أن الحفاظ على استدامة أداء الشركة يعتمد على قدرتها على التحوط وإدارة المخاطر على جميع المستويات.

تتعرض الشركة في سياق أدائها لأعمالها اليومية لمخاطر متعددة، ومن أهمها مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل، ومخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني، ومخاطر الالتزام، ومخاطر السمعة وغيرها. وتتم عملية تصميم ومراجعة استراتيجية العمل وإدارة المخاطر بما يتماشى مع مستوى المخاطر التي ترغب الشركة في التعرض له. وفي هذا الصدد، قامت الشركة ببناء هيكل وإطار قوي لإدارة هذه المخاطر بفعالية لضمان التوازن المناسب بين المخاطر والعوائد. ويتكون هذا الإطار من مجموعة شاملة من السياسات والمعايير والإجراءات والعمليات والأنظمة المصممة لتحديد وقياس ومراقبة وتخفيف المخاطر والإبلاغ عنها بطريقة متسقة وفعالة بين أقسام الشركة. حيث أن هذا الإطار يعد ضرورياً لدعم الأهداف الاستراتيجية للشركة ويعمل كمنصة للنمو. كما يحدد إطار الحوكمة بالشركة مسؤوليات واختصاصات كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية فيما يتعلق بفعالية إطار إدارة المخاطر وكيفية تطبيقه، والتأكد من متابعة النتائج واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة مع الاستمرار في تحديثه بما يتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية وأفضل الممارسات العملية.

حوكمة المخاطر

يضمن هيكل حوكمة المخاطر وجود عملية مراقبة بشكل مركزي مع توفر نظام واضح للمساءلة وملكية المخاطر. ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية تحديد مدى الرغبة في التعرض للمخاطر، بالإضافة إلى وضع ومراقبة إطار إدارة المخاطر. ولهذا الغرض، تتولى لجنة المخاطر والالتزام (Risk and Compliance Committee - RCC) المنبثقة عن مجلس الإدارة مسؤولية ضمان التطبيق الفعال ومراقبة إطار عمل إدارة المخاطر بما يتوافق مع توجيهات الجهات الرقابية، وبما يتسق مع أفضل الممارسات المتبعة في

الصناعة المصرفية من خلال إدارة مستقلة للمخاطر. وتعتمد الشركة نموذج خطوط الدفاع الثلاثة، حيث تمثل إدارات الأعمال «خط الدفاع الأول»، بينما تمثل الإدارات المساندة مثل إدارة المخاطر والالتزام والإدارة القانونية وغيرها من الإدارات «خط الدفاع الثاني» فيما تُشكل إدارة التدقيق الداخلي «خط الدفاع الثالث».

إطار عمل المخاطر

عملت الشركة على تطوير بنية شاملة ومتينة لإدارة المخاطر على مدى السنوات الماضية لتصبح ذات كفاءة عالية لمواجهة أي تحديات قد تنشأ خلال ممارستها لأنشطتها. ويشمل ذلك وضع سياسات واضحة لإدارة مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السيولة، ومخاطر السمعة وغيرها، الناجمة عن مختلف الأنشطة التجارية. وتراقب الشركة سياساتها في الرغبة في المخاطر وحدود تحملها المعتمدة من قبل مجلس الإدارة لكافة المخاطر الرئيسية بصورة دورية من خلال آلية المراقبة، والتحكم، والتقارير وذلك لغرض تقييم مستوى المخاطر التي تتعرض لها الشركة واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة للمحافظة على مستويات الرغبة في المخاطر في النطاق المقبول.

وتخضع هذه السياسات للمراجعة سنوياً لضمان توافقها مع التوجيهات الرقابية وأفضل الممارسات في الصناعة المصرفية. ويتم استكمال سياسات إدارة المخاطر من خلال نماذج إدارة المخاطر التي تشمل نظام إدارة الموجودات والمطلوبات، ومخاطر السوق، والنظام الداخلي لتصنيف مخاطر الائتمان، ومنصة تقييم كفاية رأس المال.

ويعدّ اختبار القدرة على التحمل جزءاً لا يتجزأ من إطار عمل إدارة المخاطر في الشركة حيث يوفر التدريب على اختبار القدرة على التحمل تحت الظروف الحرجة تقييماً استشرافياً للمخاطر المحتملة التي يمكن التعرض لها خلال الظروف المماثلة واستقراء الخسائر المالية المحتملة أو الآثار التي من المحتمل أن تترتب على الشركة. ويُمكن هذا التدريب الافتراضي الشركة من وضع خطط الطوارئ المناسبة لتخفيف حدة تلك المخاطر ويساعد على إدارة أي مخاطر متوقعة بكفاءة.

ووفقاً للمتطلبات التنظيمية فإن الشركة تقوم بإجراء التحقق الخارجي المستقل لفعالية أطر عمل المخاطر الخاصة بها لمخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، واختبار القدرة على التحمل، ومخاطر التشغيل، والتصنيف الداخلي لمخاطر الائتمان، والمعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم (9) للخسائر الائتمانية المتوقعة (IFRS-9 ECL)، للتأكد من توافقها التام مع الإرشادات التنظيمية المعمول بها، مما يعزّز متانة وسلامة إطار إدارة المخاطر بالشركة.

وتتمثل أبرز المخاطر التي تديرها إدارة المخاطر فيما يلي:

1- مخاطر الائتمان

إن الأهداف الرئيسية لإدارة مخاطر الائتمان تكمن في المحافظة على ثقافة قوية للإقراض المسؤول والجودة العالية للأصول، بما يتوافق مع بنود لائحة الائتمان للنشاط المصرفي المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. وتعدّ مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تتعرض لها الشركة، وتعدّ إدارتها الاستباقية هي المفتاح لضمان نجاحها على المدى الطويل. وتعمل الشركة وفقاً لسياساتها المحددة بصورة جيدة

لتحديد ومراقبة وإدارة مخاطر الائتمان على كافة المستويات. ويكتمل ذلك نظام شامل للفحص النافي للجهالة، وأدلة مفصلة للإجراءات ومصفوفة الصلاحيات مبنية على أساس المخاطر لتقييم التسهيلات الائتمانية والمصادقة عليها. وتعمل إدارة المخاطر على ضمان التوافق بين أنشطة الأعمال ومستوى الرغبة في المخاطر المعتمد من مجلس الإدارة، ويتم في هذا الصدد إجراء فحص تفصيلي لجميع الفرص التجارية المحتملة.

كما يتم تعزيز سلامة تقييم مخاطر الائتمان من خلال النظام الداخلي لتصنيف مخاطر الائتمان، والذي يضمن التحديد الفوري لأي تدهور في مخاطر الائتمان، وما يستوجب اتخاذه من الإجراءات التصحيحية. ويأخذ نموذج تصنيف المخاطر في الحسبان عوامل الخطر الكمية والنوعية الرئيسية، مثل عوامل المخاطر التجارية والمالية بما في ذلك مخاطر الدولة، والصناعة، والمركز التنافسي، ومعايير الرفع المالي، ضمن عوامل أخرى تشمل الإدارة والحوكمة، والسياسة المالية، وهيكل رأس المال وتنوع الأعمال، والتي يتم وزنها للوصول إلى التصنيف. وتتم مراجعة النظام الداخلي لتصنيف مخاطر الائتمان لكل عميل على أساس سنوي على الأقل. وتتبع الشركة معايير شديدة الدقة في وضع حدود الائتمان للدول والعملء والأطراف المقابلة، وتطبق المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي (IFRS 9) والقواعد الأخرى للجنة بازل لمراقبة وتصنيف وتوفير المخصصات للأصول المنتجة وغير المنتجة.

2- مخاطر السوق

تخضع أنشطة الشركة التي تتعرض لمخاطر السوق للأحكام الواردة في السياسات واللوائح المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، والتي تتطلب الالتزام الصارم والتام بالضوابط والحدود، والفصل بين مهام إدارات الأعمال وإدارة العمليات، وتقديم التقارير الدورية عن المواقف القائمة. ومن أبرز مخاطر السوق التي تتعرض لها أنشطة الشركة، مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار العملات الأجنبية.

3- المخاطر التشغيلية

يهدف إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية في الشركة إلى دمج إدارة المخاطر التشغيلية في أنشطة الأعمال اليومية للشركة من خلال إيجاد التوازن المناسب بين المخاطر التشغيلية والعائد والتكلفة بما يوفر ممارسة أفضل لإدارة المخاطر تتوافق تماماً مع كافة الإرشادات الرقابية المعمول بها. وفي هذا الصدد، تطبق الشركة لائحة شاملة ومفصلة لمخاطر التشغيل معتمدة من مجلس الإدارة تعمل جنباً إلى جنب مع عملية منهجية لإدارة مخاطر التشغيل بما يشمل تحديد المخاطر، وتقييمها، ومعالجتها، ومراقبتها، والإبلاغ عنها بشكل مستمر. وتم تضمين متطلبات إدارة مخاطر التشغيل وممارساتها بشكل مناسب في كافة الأدلة الإجراءات لإدارات الأعمال والعمليات وتؤخذ في الحسبان عند اتخاذ القرارات.

وتقاس المخاطر التشغيلية في الشركة بشكل دوري باستخدام عملية التقييم الذاتي للمخاطر والتحكم (Risk & Control Self-Assessment - RCSA) والتي تتم مراقبتها باستخدام مؤشرات المخاطر الرئيسية (Key Risk Indicators - KRIs) وتدار بشكل أساسي من قبل مديري إدارات الأعمال والإدارات المساندة، الذين يقومون بتحديد المخاطر وتقييمها، والتأكد من تطبيق الضوابط الفعالة لتخفيف تلك المخاطر. وتعمل وحدة إدارة المخاطر التشغيلية بشكل مستقل عن إدارات الأعمال المرتبطة بالمخاطر

التشغيلية، وتتولى مسؤولية التصميم والصيانة والتطوير المستمر لإطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية (Operational Risk Management Framework - ORMF)، وتقديم الدعم اللازم لإدارات الأعمال والإدارات المساندة لضمان الالتزام بمتطلبات إطار عمل المخاطر التشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، تطبق الشركة آلية فعّالة لجمع وتحليل بيانات الخسارة الداخلية (Internal Loss Data - ILD) بغرض توفير المعلومات اللازمة لتقييم مستوى التعرض للمخاطر التشغيلية وفعالية الضوابط الداخلية.

4- مخاطر أمن المعلومات

في ظل التطور الكبير في المخاطر التي برزت في مجال أمن المعلومات والأمن السيبراني (Information Security/Cyber Security)، قامت الشركة بإجراء تعزيزات إضافية لأطر عمل أمن المعلومات والأمن السيبراني الحالية بالشركة بما يتماشى مع المعايير الدولية والتنظيمية، وذلك لضمان الإدارة الجيدة لمخاطر أمن المعلومات بالشركة، وكفاية الضوابط لتأمين وحماية الأصول والنظم الهامة، ومعلومات الملكية الحساسة، وبيانات العملاء، وما إلى ذلك. حيث عهد مجلس الإدارة إلى لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن المجلس (RCC) بالاضطلاع بمسؤوليات الإشراف على هذا الجانب لضمان التطبيق الفعّال لأطر عمل أمن المعلومات والأمن السيبراني. كما قامت الشركة بإنشاء وحدة عمل متخصصة ومستقلة لإدارة مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني، وقامت بتعيين مسؤول لأمن المعلومات (Information Security Officer - ISO)، للإشراف على أطر أمن المعلومات والأمن السيبراني بالشركة.

5- مخاطر السيولة

تضمن إدارة مخاطر السيولة توافر الأموال اللازمة لتلبية متطلبات التمويل لدى الشركة في كل الأوقات. وتمارس لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالشركة (ALCO) مهامها وفقاً لأحكام لائحة إدارة الموجودات والمطلوبات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة لضمان الامتثال لمعايير السيولة المختلفة، مثل الحد الأدنى لمستوى الأصول السائلة، وحدود الفجوة، ونسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول وما إلى ذلك من معايير. وتهدف الشركة إلى تحقيق معدل نمو مستقر للأرباح من خلال الإدارة الفعّالة لمزيج من الموجودات والمطلوبات مع تمركزها بشكل انتقائي للاستفادة من التغييرات على المدى القريب في مستويات أسعار الفائدة.

وتتولى لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات في الشركة، بالإضافة لمهامها الأخرى، مسؤولية الإدارة الفعّالة لمخاطر وموقف السيولة، وحدود فجوة السيولة، ومتطلبات التمويل، وخطة تمويل الطوارئ (Contingency Funding Plan - CFP)، وتسعير الموجودات والمطلوبات وغيرها.

6- استمرارية العمل

تدار خطة استمرارية العمل في الشركة وفقاً للائحة خطة استمرارية العمل المعتمدة من مجلس الإدارة والمتوافقة مع جميع التوجيهات الرقابية المعمول بها. وتحدد لائحة خطة استمرارية العمل بوضوح الأدوار والمسؤوليات الواجبة على جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين وتُوفّر الإرشادات الضرورية لاستمرارية العمل بشكل سليم، بما في ذلك الاختبارات الدورية لضمان كفايتها وفعاليتها. وفي حالة وقوع كارثة محددة أو أي اضطراب في الأعمال، تعمل الشركة وفقاً لأحكام لائحة خطة استمرارية العمل (BCP)

والإجراءات المرتبطة بها والتي تهدف إلى حماية الأرواح والحد من أي خسائر قد تنجم عنها مثل الخسارة المالية، وخسارة البنية التحتية، وتدهور السمعة، وما إلى ذلك، إضافة لضمان استئناف استمرار العمل في الوقت المناسب للعمليات والأنشطة الحرجة والمهمة.

7- مخاطر السمعة

تُعدّ إدارة مخاطر السمعة سمة متأصلة في ثقافة العمل في الشركة، وتشكل جزءاً لا يتجزأ من أنظمة الرقابة الداخلية. وتحافظ الشركة على أعلى مستوى من المعايير المهنية في تسيير أعمالها، وتولي أهمية قصوى لسمعتها فيما يتعلق بالأمانة والنزاهة والمعايير الأخلاقية.

ثقافة المخاطر

تستمر الشركة في غرس ثقافة متينة للمخاطر لضمان تنفيذ كافة أنشطة الأعمال بنهج أخلاقي. وترتبط ثقافة المخاطر ارتباطاً وثيقاً بالثقافة الشاملة لممارسة الأعمال في الشركة وتشمل الوعي العام للموظفين، وتحديد تصرفاتهم وسلوكهم تجاه المخاطر وكيفية إدارتها في الشركة. ويعزز بيان الرغبة في المخاطر (Risk Appetite Statement - RAS) المعتمد من قبل مجلس الإدارة ثقافة المخاطر من خلال مفهوم نظام الحوكمة، والذي يوضح مستوى المخاطر التي ترغب الشركة في قبولها.

المفاضلة بين المخاطر والعوائد

نظراً لأن المخاطر المرتبطة بالنشاط التجاري لا يمكن استبعادها تماماً، فإن إطار إدارة المخاطر يهدف إلى ضمان الإدارة الفعّالة لهذه المخاطر بغرض تحقيق عوائد تنافسية تتناسب مع درجة المخاطر المتوقعة. ويرتكز تقييم المخاطر على التأثيرات المحتملة على الربحية وقيمة الأصول مع الأخذ في الحسبان التغييرات في الظروف السياسية والاقتصادية في الأسواق وكذلك الجدارة الائتمانية للعملاء.

■ الالتزام التنظيمي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تلتزم الشركة بالامتثال لجميع القوانين واللوائح المعمول بها، والقواعد الرقابية والمبادئ والإرشادات الدولية ومتطلبات قوانين العقوبات الدولية، وبناءً على ذلك فقد قامت الشركة بتطبيق الأطر التنظيمية المتينة لإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات. وبالنظر إلى المتطلبات والتوقعات المتزايدة لأصحاب المصلحة الرئيسيين مثل الجهات الرقابية والبنوك المراسلة، فقد استثمرت الشركة بشكل كبير في إدارة مخاطر الالتزام من خلال التطوير والتعزيز المستمرين لقدراتها على كافة المستويات. وتتمتع إدارة الالتزام بالشركة باستقلالية كاملة وترفع تقاريرها إلى لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة (RCC) والتي تقوم بدورها بالمراجعة الدورية للوائح التنظيمية للالتزام وسياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات، ومن ثم ترفعها لمجلس الإدارة سنوياً للاعتماد. يخضع الالتزام بهذه اللوائح للمراجعة الدورية التي تقوم بها وحدة التدقيق الداخلي ومن ثم ترفع تقريرها إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة. كما يخضع الالتزام أيضاً للمراجعة السنوية من قبل المدقق

الخارجي للشركة الذي يقوم بمراجعة مستقلة للالتزام بسياسة وإجراءات مكافحة غسل الأموال، ويقدم تقريره إلى مجلس الإدارة والجهات الرقابية.

الالتزام التنظيمي

يعكس إطار الالتزام الذي اعتمده مجلس الإدارة مبادئ تعزيز ممارسات الالتزام السليمة. ويتمثل دور إدارة الالتزام في مساعدة الإدارة العليا للتأكد من أن كافة الأنشطة في الشركة تمارس وتدار وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها وأفضل الممارسات المهنية في الصناعة المصرفية. وقد أنجزت الشركة برنامجاً قوياً للالتزام متوافقاً مع السياسة المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والتي تشمل تقييم المخاطر، وتطوير السياسات والإجراءات والضوابط، والتدريب المستمر للموظفين، والمراقبة المنتظمة والإبلاغ في الوقت المناسب عن المتطلبات التنظيمية واختبار الالتزام، ورفع التقارير الدورية إلى لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة (RCC).

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تتوافق سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع المعايير الدولية لمجموعة العمل المالي (FATF) بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد تم وضع الأنظمة والإجراءات المناسبة لضمان تقييم المخاطر، والسياسات، وأدلة الإجراءات، والفحص السليم النافي للجهالة للعملاء وتشمل المراقبة اليومية للمعاملات، والتزامات العقوبات المحلية والدولية، ودليل إجراءات للكشف والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، والبرامج التدريبية الشاملة للموظفين، والتدقيق المستقل، وحفظ السجلات وفقاً للمتطلبات الرقابية.

الالتزام بقانون الامتثال الضريبي (FATCA) والتبادل التلقائي للمعلومات (AEOI)

يحقق إطار الالتزام امتثالاً كاملاً بقانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الخارجية (Foreign Account Tax Compliance Act - FATCA)، وكذلك بالمعايير الموحدة للإفصاح الضريبي (Common Reporting Standards - CRS)، اللذين يشكلان معاً نظام التبادل التلقائي للمعلومات المتعلقة بدفع الضرائب (Automatic Exchange of Information - AEOI). وقد تم اعتماد لائحة التبادل التلقائي للمعلومات (AEOI) من قبل مجلس الإدارة، كما يتم تقديم تقارير (FATCA) و (CRS) سنوياً إلى الجهات الرقابية.

وختاماً، يسر مجلس إدارة الشركة العربية للاستثمار إذ يقدم تقريره السنوي، أن يعرب عن جزيل شكره ووافر امتنانه لحكومات الدول العربية المساهمة في الشركة لما أبدته من دعم متواصل، ومساندة منقطعة النظير للشركة. ويخص المجلس بالشكر حكومة المملكة العربية السعودية التي تحتضن المقر الرئيسي للشركة، وحكومة مملكة البحرين التي تستضيف فرعها المصرفي، على التسهيلات والرعاية المتميزة التي تقدمها الدولتان للشركة عبر مؤسساتها المختلفة.

كما يعرب مجلس الإدارة عن شكره لعملاء الشركة في القطاعين العام والخاص، مؤكداً اعتزازه وفخره بثقتهم بها. كما يتوجه بالشكر الجزيل للإدارة التنفيذية ولجميع منسوبي الشركة كل في موقعه مباركاً للجميع حصاد العام المالي 2023، والنتائج التي تحققت خلاله، متطلعاً إلى بذل المزيد من الجهود بما يحقق أهداف الشركة وتطلعاتها المستقبلية.





الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع.

02

القوائم المالية

للسنة المنتهية في

31 ديسمبر 2023

وتقرير المراجع المستقل

تقرير المراجع المستقل إلى السادة/ مساهمي الشركة العربية للاستثمار المحترمين

رأينا

في رأينا، أن القوائم المالية تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة العربية للاستثمار («الشركة») كما في 31 ديسمبر 2023، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي.

ما قمنا بمراجعته

تتألف القوائم المالية للشركة مما يلي:

- ◀ قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2023.
- ◀ قائمة الدخل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- ◀ قائمة الدخل الشامل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- ◀ قائمة التغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- ◀ قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- ◀ إيضاحات حول القوائم المالية، التي تتضمن معلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أساس الرأي

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير تم توضيحها في تقريرنا بالتفصيل ضمن قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية.

نعتقد أن أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا.

الاستقلال

إننا مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، المعتمد في المملكة العربية السعودية («الميثاق»)، المتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذا الميثاق.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي ومذكرة تأسيس الشركة والنظام الأساسي لها، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه أعضاء مجلس الإدارة ضرورياً ليتمكنوا من إعداد قوائم مالية خالية من التحريفات الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها والإفصاح - عند الضرورة - عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم ينوي أعضاء مجلس الإدارة تصفية الشركة أو وقف عملياتها أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك. إن المكلفين بالحوكمة، أي لجنة المراجعة، مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. يُعد التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه لا يضمن أن عملية المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عند وجوده. يمكن أن تنتج التحريفات من غش أو خطأ، وتُعد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وفي إطار عملية المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني خلال عملية المراجعة. كما نقوم أيضاً بما يلي:

- ◀ تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة هذه المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة كأساس لبدء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف أي تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش يعد أكبر من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث قد ينطوي الغش على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- ◀ الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية المراجعة لغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية للشركة.
- ◀ تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها أعضاء مجلس الإدارة.
- ◀ استنتاج مدى ملاءمة استخدام أعضاء مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، تحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تشير إلى وجود شك كبير حول قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها. وإذا توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، يجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الشركة في أعمالها.
- ◀ تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

نقوم بإبلاغ أعضاء مجلس الإدارة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط لعملية المراجعة ونتائج المراجعة الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي التي قد نكتشفها خلال مراجعتنا.



التوقيع

عادل القحطاني

برايس وترهاوس كوبرز

التاريخ 28 أبريل 2024م - 19 شوال 1445هـ

ترخيص رقم 614

كما في 31 ديسمبر 2022	كما في 31 ديسمبر 2023	إيضاحات	الموجودات
507,654	535,253	5	نقد وأرصدة لدى البنوك
			استثمارات:
697,661	550,066	6	أوراق مالية
378,402	409,465	1-7	مساهمات في حقوق الملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	14,320	2-7	مساهمات في حقوق الملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
20,554	23,748	8	استثمار في شركات زميلة
132,666	135,147	9	قروض ودفوعات مقدمة
6,490	6,167	10	موجودات أخرى
10,597	10,321	1-11	ممتلكات ومعدات
9,368	9,229	2-11	عقارات استثمارية
2,064	1,631	12	موجودات غير ملموسة
1,765,456	1,695,347		مجموع الموجودات

كما في 31 ديسمبر 2022	كما في 31 ديسمبر 2023	إيضاحات	
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
381,722	275,609	13	ودائع
22,920	22,375	15	مطلوبات أخرى
10,360	10,646	16	منافع الموظفين
415,002	308,630		مجموع المطلوبات
حقوق المساهمين			
1,050,000	1,050,000	18	رأس المال
124,763	128,925	19	احتياطي نظامي
22,799	22,799	20	احتياطي عام
229,839	244,748		أرباح مبقاة
(76,947)	(59,755)	21	احتياطيات أخرى
1,350,454	1,386,717		مجموع حقوق المساهمين
1,765,456	1,695,347		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

قائمة الدخل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر			
2022	2023	إيضاحات	
			الإيرادات
42,961	74,814	22	إيرادات فائدة
(5,248)	(16,820)	22	مصروف فائدة
37,713	57,994		صافي إيرادات الفائدة
4,262	4,506		إيرادات إيجار
15,034	12,254		توزيعات أرباح
(795)	1,062	23	صافي الربح / (الخسارة) من الأوراق المالية
(56)	29		صافي الربح / (الخسارة) من صرف عملات أجنبية
3,923	734	24	إيرادات أخرى
(21,288)	(23,377)	25	مصاريف عمومية وإدارية
(1,635)	(13,078)	26	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، بالصافي
1,950	(228)	8	الحصة من (خسائر) / أرباح شركات زميلة
(1,228)	1,725	8	عكس قيد / (مخصص) الانخفاض في قيمة شركات زميلة
37,880	41,621		صافي الدخل للسنة

قائمة الدخل الشامل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر		
2022	2023	إيضاحات
37,880	41,621	صافي الدخل للسنة
		(الخسارة)/ الدخل الشامل الآخر
بنود سيعاد تصنيفها إلى قائمة الدخل في الفترات اللاحقة:		
استثمار الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:		
(38,663)	(2)	صافي حركة القيمة العادلة خلال السنة
1,051	11,237	26 مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
(3)	6,647	21 إعادة تدوير الخسارة / (الربح) إلى قائمة الدخل
(37,615)	17,882	
(2,245)	732	21 ,8 فروقات صرف من تحويل العمليات الأجنبية
1,960	1,236	21 ,8 الحصة في الدخل الشامل الآخر لشركات زميلة
(37,900)	19,850	
بنود لن يعاد تصنيفها إلى قائمة الدخل في الفترات اللاحقة:		
17,131	(2,789)	21 صافي حركة القيمة العادلة في استثمارات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
299	131	21 ,16 إعادة قياس التزامات المنافع المحددة
17,430	(2,658)	
(20,470)	17,192	مجموع الدخل/ (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة
17,410	58,813	مجموع الدخل الشامل للسنة

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين

رأس المال	إيضاحات	
1,050,000		الرصيد في 31 ديسمبر 2021
-		صافي الدخل للسنة
-		الخسارة الشاملة الأخرى
-		مجموع الدخل / (الخسارة) الشاملة
-	19	تحويل إلى احتياطي نظامي
-	17	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
-		تحويل عند استبعاد استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	7	خسارة محققة من تخفيض رأس مال استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-		توزيعات أرباح
1,050,000		الرصيد في 31 ديسمبر 2022
-		صافي الدخل للسنة
-		الدخل الشامل الآخر
-		مجموع الدخل الشامل
-	19	تحويل إلى احتياطي نظامي
-	17	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
-	7	خسارة محققة من تخفيض رأس مال استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-		توزيعات أرباح
1,050,000		الرصيد في 31 ديسمبر 2023

المجموع	احتياطات أخرى	أرباح مبقاة	احتياطي عام	احتياطي نظامي
1,363,744	(41,247)	211,217	22,799	120,975
37,880	-	37,880	-	-
(20,470)	(20,470)	-	-	-
17,410	(20,470)	37,880	-	-
-	-	(3,788)	-	3,788
(450)	-	(450)	-	-
-	(15,230)	15,230	-	-
(4,000)	-	(4,000)	-	-
(26,250)	-	(26,250)	-	-
1,350,454	(76,947)	229,839	22,799	124,763
41,621	-	41,621	-	-
17,192	17,192	-	-	-
58,813	17,192	41,621	-	-
-	-	(4,162)	-	4,162
(450)	-	(450)	-	-
(1,100)	-	(1,100)	-	-
(21,000)	-	(21,000)	-	-
1,386,717	(59,755)	244,748	22,799	128,925

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر		
2022	2023	إيضاحات
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
37,880	41,621	صافي الدخل للسنة
تعديلات لتسوية صافي الدخل إلى صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية:		
1,635	13,078	26 مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، بالصافي
5,311	3,701	6 إيرادات من الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
247	(645)	6 اطفاء الخصم
97	-	2-11 خسارة الانخفاض في قيمة أرض
1,155	-	مخصص منافع الموظفين
(1,950)	228	8 حصة في أرباح شركات زميلة
1,228	(1,725)	8 الانخفاض في قيمة شركات زميلة
734	729	11 استهلاك
549	477	12 إطفاء
3,416	(849)	6 حركة صرف عملات أجنبية
50,302	56,615	

السنة المنتهية في 31 ديسمبر		
2022	2023	إيضاحات
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
(6,797)	(42,391)	ودائع لدى البنوك تزيد فترة استحقاقها عن ثلاثة أشهر
(20,277)	16,591	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
135,643	(4,367)	قروض ودفعات مقدمة
6,882	(815)	موجودات أخرى
(38,819)	(106,113)	ودائع
(5,359)	(7,118)	مطلوبات أخرى
(4,574)	(1,214)	16 منافع موظفين مدفوعة
117,001	(88,812)	صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التشغيلية
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
(58,062)	(49,452)	7 شراء استثمارات مساهمة في حقوق الملكية
40,430	-	7 متحصلات من استبعاد مساهمات في حقوق الملكية
(147,616)	(83,760)	6 شراء استثمارات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
183,549	229,141	6 متحصلات من استبعاد استثمارات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(405)	(269)	11-1 شراء ممتلكات ومعدات
(35)	(45)	11-2 شراء عقارات استثمارية
(124)	(44)	12 شراء موجودات غير ملموسة
1,447	271	8 توزيعات أرباح مقبوضة من شركات زميلة
19,184	95,842	صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر		
2022	2023	إيضاحات
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(24,145)	(21,000)	توزيعات أرباح مدفوعة
(450)	(450)	17 مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
(24,595)	(21,450)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
111,590	(14,420)	صافي التغير في النقد وما يماثله
351,764	463,354	نقد وما يماثله في بداية السنة
463,354	448,934	نقد وما يماثله في نهاية السنة
		معلومات تكميلية غير نقدية
20,484	(15,093)	صافي التغير في احتياطي القيمة العادلة
2,245	(732)	فروقات صرف من تحويل العمليات الأجنبية
(299)	(131)	إعادة قياس منافع الموظفين
(1,960)	(1,236)	حصة شركات زميلة في الدخل الشامل الآخر

1 معلومات عامة

الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع. («الشركة») هي شركة مساهمة عربية تأسست في يوليو 1974، وهي مملوكة لحكومات 17 دولة عربية. يتمثل الهدف الرئيسي للشركة في تشجيع الاستثمار والتنمية في الوطن العربي من خلال المساهمة في مشاريع مجدية تجارياً واقتصادياً. تتمتع الشركة بكافة الضمانات والامتيازات الممنوحة للاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية التي تكفلها القوانين السارية في الدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص الحرية الكاملة لحركة الموجودات وعدم خضوعها للتأميم والمصادرة وغير ذلك من المخاطر غير التجارية.

يقع المركز الرئيسي للشركة في العنوان التالي:

ص.ب. 4009

الرياض 11491

المملكة العربية السعودية

تمتلك الشركة فرعاً في مملكة البحرين يعمل كمصرف للمؤسسات في مملكة البحرين («الفرع») بموجب ترخيص من مصرف البحرين المركزي. تشمل الأنشطة الرئيسية للفرع التمويل التجاري والإقراض التجاري وخدمات الخزينة والخدمات المصرفية الإسلامية.

تعفي المملكة العربية السعودية (دولة المقر) إجمالي ربح الشركة وتوزيعات أرباحها واحتياطياتها من جميع الضرائب والأتعاب ورسوم الامتيازات طوال فترة الشركة. كذلك، فإن فرع البحرين معفي أيضاً من جميع الضرائب حسب الأنظمة السارية في مملكة البحرين.

1-1 أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية للشركة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي.

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء المشتقات والموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وبالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل التي يتم قياسها بالقيمة العادلة ومنافع الموظفين والتي يتم إظهارها بالقيمة الحالية للالتزام الخاص بها. إضافة إلى ذلك، وكما هو موضح بشكل كامل في الإيضاحات ذات الصلة، يتم تعديل الموجودات والمطلوبات المالية التي يتم التحوط لها بموجب علاقة تحوط للقيمة العادلة لتسجيل التغيرات في القيمة العادلة العائدة إلى المخاطر التي يتم التحوط لها.

يقتضي إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة؛ كما يتطلب أيضاً من الشركة أن تمارس حكمها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة. لقد تم الإفصاح عن المجالات التي تنطوي على درجة عالية من الحكم أو التعقيد، أو المجالات التي تعد فيها الافتراضات والتقديرات هامة بالنسبة للقوائم المالية في الإيضاح رقم 4.

مبدأ الاستمرارية

قام أعضاء مجلس إدارة الشركة بإجراء تقييم لقدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها، وإنه على قناعة بأن الشركة لديها الموارد للاستمرار في العمل في المستقبل المنظور. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإدارة قد قيّمت الالتزام بجميع الأنظمة السارية، استباقاً لأي دعوى قضائية ممكنة، ولم يصل إلى علمها أي حالة من حالات عدم التأكد الجوهري والتي قد تطرح شكوكاً جوهرياً حول قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها. ولذلك، يستمر إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

2-1 المعايير والتفسيرات والتعديلات

لم تطبق الشركة مبكراً أي معيار أو تفسير أو تعديل قد تم إصداره ولم يصبح سارياً حتى هذا التاريخ. يتم تطبيق العديد من التعديلات لأول مرة اعتباراً من 2023، ولكن ليس لها أثر جوهري على القوائم المالية للشركة.

المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة المطبقة من قبل الشركة

تاريخ السريان	الوصف	المعيار والتفسير والتعديلات
الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023	تهدف التعديلات إلى تحسين الإفصاحات المتعلقة بالسياسة المحاسبية ومساعدة مستخدمي القوائم المالية على التمييز بين التغييرات في التقديرات المحاسبية والتغييرات في السياسات المحاسبية.	تعديلات محدودة النطاق على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 وبيان الممارسة رقم 2 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 8
الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023	يحل هذا المعيار محل المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 4، والذي يسمح بمجموعة واسعة من الممارسات في المحاسبة عن عقود التأمين.	المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17 "عقود التأمين"
الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023	تمنح هذه التعديلات الشركات إعفاءً مؤقتاً من المحاسبة عن الضرائب المؤجلة الناشئة عن الإصلاح الضريبي العالمي الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كما تتضمن التعديلات متطلبات الإفصاح المستهدفة للشركات المتأثرة.	تعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 12 - الإصلاح الضريبي العالمي - القواعد النموذجية للركيزة الثانية
الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023	تتطلب هذه التعديلات من الشركات أن تثبت الضريبة المؤجلة على المعاملات التي، عند الإثبات المبدئي، تؤدي إلى مبالغ متساوية من الفروقات المؤقتة القابلة للخصم والخاضعة للضريبة.	تعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 12 - الضريبة المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناشئة عن معاملة واحدة.

المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة والتي لم تصبح سارية بعد

تاريخ السريان	الوصف	المعيار والتفسير والتعديلات
1 يناير 2024	تتضمن هذه التعديلات متطلبات معاملات البيع وإعادة التأجير في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 لشرح كيفية محاسبة المنشأة عن البيع وإعادة التأجير بعد تاريخ المعاملة. من المرجح أن تتأثر معاملات البيع وإعادة التأجير التي تكون فيها بعض أو كل مدفوعات الإيجار عبارة عن مدفوعات إيجار متغيرة ولا تعتمد على مؤشر أو معدل.	تعديل على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 - عقود الإيجار على أساس البيع وإعادة التأجير
1 يناير 2024	توضح هذه التعديلات كيفية تأثير الشروط التي يجب أن تلتزم بها المنشأة خلال اثني عشر شهرًا بعد فترة التقرير على تصنيف المطلوبات. تهدف التعديلات أيضًا إلى تحسين المعلومات التي تقدمها المنشأة فيما يتعلق بالمطلوبات الخاضعة لهذه الشروط.	تعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 - المطلوبات غير المتداولة مع التعهدات
1 يناير 2024	تتطلب هذه التعديلات إفصاحات لتعزيز شفافية ترتيبات تمويل الموردين وتأثيراتها على مطلوبات الشركة والتدفقات النقدية وتعرضها لمخاطر السيولة. إن متطلبات الإفصاح هي استجابة لمجلس معايير المحاسبة الدولية لمخاوف المستثمرين من أن بعض ترتيبات تمويل موردي الشركات غير مرئية بشكل كافٍ، مما يعيق تحليل المستثمرين.	تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21 - عدم قابلية صرف العملات
1 يناير 2025	تتأثر المنشأة بالتعديلات عندما يكون لديها معاملة أو عملية بعملة أجنبية غير قابلة للصرف إلى عملة أخرى في تاريخ القياس لغرض محدد. تكون العملة قابلة للصرف عندما تكون هناك قدرة على الحصول على العملة الأخرى (مع تأخير إداري عادي)، وتتم المعاملة من خلال آلية السوق أو الصرف التي تخلق حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ.	تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21 - عدم قابلية صرف العملات

2 السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية

إن السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية المطبقة في إعداد هذه القوائم المالية مبينة أدناه. لقد تم تطبيق هذه السياسات بشكلٍ منتظم من سنة إلى أخرى، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

(أ) الموجودات والمطلوبات المالية

1 تصنيف الموجودات المالية

يُصنف الأصل المالي، عند الإثبات المبدئي، على أنه مقاس: بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى كلا الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفه بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

- ◀ أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- ◀ أن تؤدي الأحكام التعاقدية للأصل المالي إلى نشوء تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تقتصر على مدفوعات أصل الدين والفائدة على مبلغ أصل الدين القائم.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط إذا استوفت كلا الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

- ◀ أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال تتحقق غايته عن طريق تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية.
- ◀ أن تؤدي الأحكام التعاقدية للأصل المالي إلى نشوء تدفقات نقدية في تواريخ محددة بحيث تقتصر على مدفوعات أصل الدين والفائدة على مبلغ أصل الدين القائم.

أدوات حقوق الملكية: عند الإثبات المبدئي للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ به للمتاجرة، يجوز للشركة بشكل غير قابل للإلغاء أن تختار عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. ويتم هذا الخيار على أساس كل استثمار على حدة.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

تصنّف جميع الموجودات المالية الأخرى على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. بالإضافة إلى ذلك، عند الإثبات المبدئي، يجوز للشركة أن تُعين بشكل غير قابل للإلغاء أصلاً مالياً يفي بمتطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما في القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل إن كان القيام بذلك يقلل من أو يخفض إلى حد كبير عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ بخلاف ذلك.

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد الإثبات المبدئي، إلا في الفترة التي تقوم فيها الشركة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم الشركة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ فيه بالأصل المالي على مستوى محفظة الأعمال لأن هذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الأعمال وطريقة تقديم المعلومات الخاصة بذلك إلى أعضاء مجلس الإدارة. وتتضمن هذه المعلومات ما يلي:

- ◀ السياسات والأهداف المحددة لمحفظة الأعمال والتطبيق العملي لتلك السياسات. بالتحديد، ما إذا كانت استراتيجية أعضاء مجلس الإدارة تركز على تحقيق إيرادات من هوامش الأرباح، والحفاظ على معدلات ربح محددة، ومطابقة مدة الموجودات المالية مع مدة المطلوبات التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق تدفقات نقدية من خلال بيع الموجودات.
- ◀ كيفية تقييم أداء المحفظة وتقديم تقرير بذلك إلى أعضاء مجلس إدارة الشركة.
- ◀ المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وكيفية إدارة تلك المخاطر.
- ◀ كيفية تعويض مدراء الأعمال - أي، ما إذا كان التعويض مبنياً على القيمة العادلة للموجودات التي تمت ادارتها أو التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها.

معدل تكرار المبيعات وحجمها وتوقيتها في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات والتوقعات بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية. ولكن، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل فردي، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للشركة لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يعتمد تقييم نموذج العمل على تصورات متوقعة بشكل معقول دون وضع تصورات «الحالة الأسوأ» أو «حالة الضغط» في الاعتبار. بعد تحقيق الإثبات المبدئي للتدفقات النقدية بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للشركة، فإن الشركة لا تغير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج العمل هذا، ولكنها تقوم بإدراج هذه المعلومات عند التقييم المستقبلي للموجودات المالية حديثة الإنشاء أو الموجودات المشتراة حديثاً.

يتم قياس الموجودات المالية المقتناة للمتاجرة والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وذلك بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل لأنه لا يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية كما لا يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة فقط.

لأغراض هذا التقييم، يُعرّف «أصل الدين» بأنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الإثبات المبدئي. وتُعرّف «الفائدة» بأنها المقابل للقيمة الزمنية للنقود، والمخاطر الائتمانية ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى المرتبطة بأصل الدين القائم وذلك خلال مدة معينة، وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل الدين والفائدة فقط، تأخذ الشركة بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. يتضمن ذلك تقييم ما إذا كانت الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تغير توقيت التدفقات النقدية التعاقدية أو مقدارها نتيجة لعدم تحقيقها لهذه الشروط. وعند إجراء هذا التقييم، تأخذ الشركة بعين الاعتبار:

- ◀ الأحداث المحتملة التي من شأنها أن تغير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية.
- ◀ خصائص الدعم المالي.
- ◀ شروط المبالغ المدفوعة مقدماً والتمديد.
- ◀ الشروط التي تحد من مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة (على سبيل المثال ترتيبات الموجودات بدون حق الرجوع).
- ◀ الخصائص التي تعدل النظر في القيمة الزمنية للنقود - مثل إعادة ضبط معدلات الربح بشكل دوري.

إعادة التصنيف

تقوم الشركة بإعادة تصنيف الموجودات المالية بين القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتكلفة المطفأة، إذا، وفي ظل ظروف نادرة فقط، تغير هدف نموذج أعمالها للموجودات المالية بحيث لم يعد ينطبق تقييم نموذج الأعمال السابق الخاص بها.

(2) تصنيف المطلوبات المالية

تصنف الشركة مطلوباتها المالية، بخلاف الضمانات المالية وارتباطات القروض، على أنها مقاسة بالتكلفة المطفأة.

يتم إثبات الودائع مبدئياً بالقيمة العادلة بعد خصم تكاليف المعاملة.

يتم قياس المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة، ما لم يتطلب قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

(3) إلغاء الإثبات

أ- موجودات مالية

تلغي الشركة إثبات الموجودات المالية عند انقضاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي، أو تقوم بنقل حقوقها في قبض التدفقات النقدية التعاقدية وفقاً لمعاملة يتم فيها نقل جميع مخاطر ومنافع الملكية بشكل أساسي أو في حال عدم قيام الشركة بنقل أو الاحتفاظ بجميع مخاطر ومنافع الملكية بشكل أساسي وعدم احتفاظها بالسيطرة على الأصل المالي.

عند إلغاء إثبات الأصل المالي، فإن الفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية الموزعة على الجزء الملغى لإثباته من الأصل) ومجموع (1) المقابل المقبوض (بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه ناقصاً أي التزام جديد مفترض) و(2) أي ربح أو خسارة متراكمة تم إثباتها في الدخل الشامل الآخر، يتم إثباته في قائمة الدخل.

في المعاملات التي لا تحتفظ فيها الشركة ولا تحول جميع مخاطر ومنافع الملكية بشكل أساسي لأصل مالي، لكن تحتفظ بالسيطرة على الأصل، تستمر الشركة في إثبات الأصل بقدر مشاركتها المستمرة، وهو ما يتم تحديده بقدر تعرضها للتغيرات في قيمة الأصل المحول.

ب- مطلوبات مالية

تقوم الشركة بإلغاء إثبات المطلوبات المالية عند تنفيذ التزاماتها التعاقدية أو إلغائها أو انقضائها.

4) تعديلات على الموجودات والمطلوبات المالية

أ- موجودات مالية

إذا تم تعديل شروط الأصل المالي، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بشكل كبير. وإذا كانت كذلك، فإن الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي تعتبر منقضية. في هذه الحالة، يتم إلغاء إثبات الأصل المالي الأصلي ويتم إثبات الأصل المالي الجديد بالقيمة العادلة.

إذا لم تكن التدفقات النقدية للأصل المعدل المحمل بالتكلفة المطفأة مختلفة بشكل أساسي، فإن التعديل لن يؤدي إلى إلغاء إثبات الأصل المالي. في هذه الحالة، تقوم الشركة بإعادة احتساب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي ويتم إثبات المبلغ الناتج عن تعديل إجمالي القيمة الدفترية كأرباح أو خسارة تعديل في قائمة الدخل. إذا تم تنفيذ هذا التعديل بسبب الصعوبات المالية للمقترض، فسيتم عرض الربح أو الخسارة مع خسائر الانخفاض في القيمة. وفي الحالات الأخرى، يتم عرضها كدخل ربح.

ب- مطلوبات مالية

تقوم الشركة بإلغاء إثبات المطلوبات المالية عندما يتم تعديل شروطها وتكون التدفقات النقدية للمطلوبات المعدلة مختلفة بشكل جوهري. في هذه الحالة، يتم إثبات التزام مالي جديد استناداً إلى الشروط المعدلة وذلك بالقيمة العادلة. يتم إثبات الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي المطفأ والالتزام المالي الجديد بشروط معدلة في قائمة الدخل.

5) الانخفاض في القيمة

تقوم الشركة بإثبات مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

- ◀ الموجودات المالية التي تعتبر أدوات دين.
- ◀ الذمم المدينة من عقود الإيجار.
- ◀ عقود الضمانات المالية الصادرة.
- ◀ ارتباطات القروض الصادرة.

لا يتم إثبات خسارة الانخفاض في القيمة على الاستثمارات في حقوق الملكية.

تقوم الشركة بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى

العمر الإنتاجي، باستثناء ما يلي، والتي يتم قياسها على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً:

- ◀ سندات استثمار الديون التي يتم تحديدها على أنها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير.
 - ◀ الأدوات المالية الأخرى التي لم ترتفع فيها مخاطر الائتمان بشكل كبير منذ الإثبات المبدئي.
- تعتبر الشركة أن سندات الدين تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يكون تصنيف مخاطر الائتمان لها مساوياً للتعريف المفهوم عالمياً لـ «درجة الاستثمار».
- تعتبر الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً جزءاً من الخسارة الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث التخلف عن سداد أداة مالية والمحتملة خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير.

قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي التقدير المرجح بالاحتمالات للخسائر الائتمانية. ويتم قياسها كما يلي:

- ◀ الموجودات المالية التي لم تتعرض لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند تاريخ التقرير: بالقيمة الحالية لجميع أوجه العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها).
- ◀ الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية في تاريخ التقرير: بالفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.
- ◀ ارتباطات القروض غير المسحوبة: بالقيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للشركة إذا تم سحب الارتباط، والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة استلامها.
- ◀ عقود الضمانات المالية: المدفوعات المتوقعة لتعويض حاملها ناقصاً أي مبالغ تتوقع الشركة استردادها.

موجودات مالية معاد هيكلتها

إذا تم إعادة التفاوض على شروط الأصل المالي أو تعديلها أو تم استبدال أصل مالي حالي بأصل جديد بسبب الصعوبات المالية للمقترض، عندها يتم تقييم ما إذا كان يجب إلغاء إثبات الأصل المالي وقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:

إذا لم ينتج عن إعادة الهيكلة المتوقعة إلغاء إثبات الأصل الحالي، فإن التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل يتم إدراجها في حساب العجز النقدي من الأصل الحالي.

إذا أدت إعادة الهيكلة المتوقعة إلى إلغاء إثبات الأصل الحالي، عندها يتم التعامل مع القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد على أنها التدفقات النقدية النهائية من الأصل المالي الحالي في وقت إلغاء إثباته. يتم تضمين هذا المبلغ في حساب العجز النقدي من الأصل المالي الحالي التي تم خصمها من التاريخ المتوقع لإلغاء إثباته إلى تاريخ التقرير باستخدام معدل الربح الفعلي للأصل المالي الحالي.

موجودات مالية منخفضة القيمة الائتمانية

تقوم الشركة بتاريخ كل تقرير مالي بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة قد انخفضت قيمتها ائتمانياً. يعد الأصل المالي «منخفض القيمة الائتمانية» عندما يقع حدث واحد أو أكثر يكون له أثر مجحف على التدفقات النقدية المستقبلية المقدره للأصل المالي. تشمل الأدلة على وجود انخفاض في القيمة الائتمانية للأصل المالي وجود البيانات التالية التي يمكن رصدها:

- ◀ صعوبة مالية كبيرة تواجه المقترض أو الجهة المصدرة.
- ◀ خرق بنود العقد مثل التخلف عن السداد أو التأخر في السداد.
- ◀ إعادة هيكلة قرض أو دفعة مقدمة من قبل الشركة بشروط لم تكن الشركة لتأخذها بعين الاعتبار على العكس،
- ◀ وجود احتمال بدخول المقترض في إفلاس أو إعادة هيكلة مالية، أو
- ◀ اختفاء السوق النشطة للأوراق المالية بسبب صعوبات مالية.

عادة ما يعتبر القرض الذي تم إعادة التفاوض عليه بسبب تدهور حالة المقترض منخفض القيمة ائتمانيا ما لم يكن هناك دليل على أن مخاطر عدم تلقي التدفقات النقدية التعاقدية قد انخفضت بشكل كبير وليس هناك مؤشرات أخرى لانخفاض القيمة.

عند تقييم فيما إذا كان الاستثمار في الديون السيادية قد انخفضت قيمته الائتمانية، فإن الشركة تأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

- ◀ تقييم السوق للجدارة الائتمانية وانعكاسها على عائدات السندات.
- ◀ تقييمات وكالات التصنيف للجدارة الائتمانية.
- ◀ قدرة البلد على الوصول إلى أسواق رأس المال لإصدار سندات دين جديدة.
- ◀ احتمالية إعادة هيكلة الدين وما قد يسفر عنها من خسارة لحامليها بسبب الإعفاء من الديون طواعية أو بصورة إلزامية.
- ◀ آليات الدعم الدولية المعمول بها لتوفير الدعم اللازم باعتبارها «المقرض الأخير» لذلك البلد، وكذلك النية التي تعكسها البيانات العامة من الحكومات والوكالات لاستخدام هذه الآليات. ويشمل ذلك تقييمًا لعمق تلك الآليات، وبغض النظر عن النية السياسية، ما إذا كانت هناك القدرة على الوفاء بالمعايير المطلوبة.

عرض مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسارة للخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي كما يلي:

- ◀ الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.
- ◀ استثمارات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم اثبات مخصص خسارة في قائمة المركز المالي لأن القيمة الدفترية لهذه الموجودات هي قيمتها العادلة. ومع ذلك، يتم الإفصاح عن الخسارة وإثباتها في احتياطي القيمة العادلة.

◀ عندما تشمل أداة مالية مكونًا تم سحبه ومكونًا لم يتم سحبه، ولا تستطيع الشركة تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة لمكون الارتباط للقرض بشكل منفصل عن المكون الذي تم سحبه: تقوم الشركة بعرض مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين. يتم عرض المبلغ المجمع كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للمكون الذي تم سحبه. ويتم عرض أي فائض من مخصص الخسارة عن إجمالي المبلغ للمكون الذي تم سحبه كمخصص.

شطب

يتم شطب القروض وسندات الدين (إما جزئيًا أو كليًا) عندما لا يكون هناك أي احتمال واقعي لاستردادها. ومع ذلك، قد تظل الموجودات المالية التي تم شطبها خاضعة لأنشطة الإنفاذ من أجل الالتزام بإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة.

6 الضمانات المالية وارتباطات القروض

«الضمانات المالية» هي تلك العقود التي تتطلب من الشركة القيام بسداد مدفوعات لتعويض حاملها عن خسارة حدثت بسبب إخفاق مدين محدد في السداد حال الاستحقاق وفقاً لشروط أداة الدين. «ارتباطات القروض» هي ارتباطات ثابتة لتقديم الائتمان بموجب شروط وأحكام محددة مسبقاً.

يتم قياس الضمانات المالية الصادرة أو الارتباطات الخاصة بتقديم قرض بسعر ربح أقل من السوق مبدئيًا بالقيمة العادلة ويتم إطفاء القيمة العادلة المبدئية على مدى فترة الضمان أو الارتباط. يتم قياسها لاحقاً بالمبلغ المطفأ ومبلغ مخصص الخسارة، أيهما أعلى.

لم تصدر الشركة أي ارتباطات قروض مقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. بالنسبة لارتباطات القروض الأخرى، تقوم الشركة بإثبات مخصص وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 37 إذا كان العقد غير مجدي.

ب) تحويل العملات الأجنبية

أ- العملة الوظيفية وعملة العرض

إن البنود المدرجة في القوائم المالية للشركة يتم قياسها باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها الشركة («العملة الوظيفية»). يتم عرض القوائم المالية بالدولار الأمريكي، وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للشركة. إن الأرقام الواردة في القوائم المالية مدرجة بآلاف الدولارات الأمريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك.

ب- معاملات وأرصدة

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية للشركة على أساس أسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات. يتم إثبات أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وكذلك الناتجة من تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بعملات أجنبية على أساس أسعار صرف العملات السائدة كما في نهاية السنة ضمن قائمة الدخل. يتم التعامل مع فروقات التحويل على البنود غير النقدية، مثل الأسهم المحتفظ بها

كأوراق مالية للمتاجرة، كجزء من ربح أو خسارة القيمة العادلة في قائمة الدخل. يتم تضمين فروق التحويل المتعلقة بالبنود غير النقدية في الدخل الشامل الآخر.

ج- اتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم الاحتفاظ بالأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء في القوائم المالية ويتم تضمين التزام الطرف المقابل في الودائع من البنوك. يتم التعامل مع الفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء كفائدة ويتم استحقاقه على مدى عمر الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

ج- مقاصة الأدوات المالية

يتم إجراء مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية وتفيد بالصافي في قائمة المركز المالي عند وجود حق نافذ نظاماً بمقاصة المبالغ المثبتة ويكون هناك نية لتسويتها على الأساس الصافي أو يمكن تحقيق الأصل وتسوية الالتزام في نفس الوقت.

د- أدوات مالية مشتقة

يتم إثبات المشتقات مبدئياً بالقيمة العادلة في التاريخ الذي يتم فيه إبرام عقد المشتقات ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. جميع الأدوات المالية المشتقة التي تحتفظ بها الشركة هي عقود يتم التفاوض عليها بشكل خاص ويتم إدراجها كموجودات عندما تكون القيمة العادلة موجبة ومطلوبات عندما تكون القيمة العادلة سالبة. يتم الحصول على القيم العادلة من الأطراف المقابلة أو من خلال استخدام خدمات التسعير المقدمة من وكالات مثل بلومبرج. يتم التعامل مع المشتقات المتضمنة في الأدوات المالية الأخرى كمشتقات منفصلة ويتم تسجيلها بالقيمة العادلة، عندما لا تكون خصائصها ومخاطرها الاقتصادية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتلك الخاصة بالعقد الأصلي ولا يتم إدراج العقد الأصلي كمشتقات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. يتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة لهذه المشتقات المتضمنة في قائمة الدخل.

هـ- إيرادات ومصاريف الفائدة

يتم إثبات إيرادات ومصاريف الفائدة لجميع الأدوات المالية التي تحمل فائدة (باستثناء تلك المصنفة على أنها محتفظ بها للمتاجرة أو مخصصة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل) ضمن «إيرادات الفائدة» و «مصروف الفائدة» في قائمة الدخل باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. طريقة معدل الفائدة الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المطفأة للأصل المالي أو الالتزام المالي وتوزيع إيرادات الفائدة أو مصاريف الفائدة على الفترة المتعلقة بها. معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يتم بموجبه خصم المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة إلى صافي القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي طوال العمر المتوقع للأداة المالية أو فترة أقل حيثما كان ذلك ملائماً. عند حساب معدل الفائدة الفعلي، تقوم الشركة بتقدير التدفقات النقدية مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية (مثل خيارات الدفع مقدماً) ولكن لا تأخذ الخسائر الائتمانية المستقبلية بعين الاعتبار. يتضمن الحساب جميع الرسوم والنقاط

المدفوعة أو المقبوضة بين الأطراف المتعاقدة والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي، وتكاليف المعاملة، وجميع العلاوات أو الخصومات الأخرى. بمجرد أن يتم تخفيض أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية المتشابهة كنتيجة لخسارة الانخفاض في القيمة، يتم إثبات إيرادات الفائدة باستخدام معدل الفائدة المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة الانخفاض في القيمة.

و- إيرادات الرسوم والعمولات

يتم إثبات الرسوم والعمولات على أساس مبدأ الاستحقاق عند تقديم الخدمة. يتم تأجيل رسوم ارتباط القرض للقروض التي من المحتمل أن يتم سحبها (مع التكاليف المباشرة ذات الصلة) ويتم إثباتها كتعديل لمعدل الفائدة الفعلي على القرض. يتم إثبات رسوم القرض المشترك كإيرادات عند اكتمال القرض المشترك ولم تحتفظ الشركة بأي جزء من حزمة القرض لنفسها أو احتفظت بجزء منها بنفس معدل الفائدة الفعلي مثل المشتركين الآخرين.

ز- إيرادات توزيعات أرباح

يتم إثبات توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عندما ينشأ حق الشركة في استلام المدفوعات، عادة عندما تعلن الشركة المستثمر فيها عن توزيعات الأرباح.

ح- ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات باستثناء الأراضي بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم. تشتمل التكلفة التاريخية على النفقات العائدة مباشرة إلى اقتناء البنود.

تدرج التكاليف اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل أو يتم إثباتها كأصل منفصل، حسب الضرورة، عندما يكون من المحتمل أن تتدفق إلى الشركة منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند ويكون بالإمكان قياس تكلفة هذا البند بشكلٍ موثوق. وتفيد جميع عمليات التصليح والصيانة الأخرى في المصاريف التشغيلية خلال الفترة المالية التي يتم تكبدها فيها.

لا يتم استهلاك الأرض. يتم احتساب استهلاك الموجودات الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع تكلفتها على قيمها المتبقية على مدى أعمارها الإنتاجية المقدر، على النحو التالي:

◀ مبان وتحسيناتها: 5 - 50 سنة

◀ أثاث ومعدات: 3 - 5 سنوات

يتم فحص القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية للموجودات ويتم تعديلها إذا كان ذلك مناسباً في تاريخ كل تقرير. يتم فحص الموجودات لتخري الانخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث أو التغييرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد تكون غير قابلة للاسترداد. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى المبلغ القابل للاسترداد، وذلك في حالة زيادة القيمة الدفترية للأصل عن قيمته المقدر القابلة للاسترداد. القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو قيمة الاستخدام، أيهما أعلى.

تحدد الأرباح والخسائر الناجمة عن الاستبعاد وذلك بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية. ويتم إثباتها في قائمة الدخل.

ط- عقارات استثمارية

يتم تصنيف الممتلكات المحتفظ بها مقابل عائدات الإيجار طويلة الأجل أو لزيادة رأس المال أو كليهما، والتي لا تشغلها الشركة كعقار استثماري. تشتمل العقارات الاستثمارية بشكل أساسي على أراضي ومبان (ومعدات وتجهيزات وتركيبات والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من المباني). يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالتكلفة التاريخية بالصافي من الاستهلاك المتراكم. تتضمن التكلفة التاريخية النفقات العائدة مباشرة إلى الاستحواذ على الموجودات. تدرج التكاليف اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل أو يتم إثباتها كأصل منفصل، حسب الملائم، عندما يكون من المحتمل أن تتدفق إلى الشركة منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل ويكون بالإمكان قياس تكلفة هذا الأصل بشكلٍ يعتمد عليه. ويتم إلغاء إثبات القيمة الدفترية للجزء المستبدل. يتم تحميل جميع تكاليف الإصلاحات والصيانة الأخرى على قائمة الدخل خلال الفترة المالية التي تم تكبدها فيها. لا يتم استهلاك الأراضي. يتم احتساب الاستهلاك للموجودات الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع تكلفتها على أعمارها الإنتاجية المقدره كما هو مبين ضمن الممتلكات والمعدات. تحدد الأرباح والخسائر من عمليات الاستبعادات بمقارنة المتحصلات مع القيمة الدفترية وتثبت في قائمة الدخل.

ي- موجودات غير ملموسة

تتكون الموجودات غير الملموسة للشركة من البرمجيات، ويتم قياسها بالتكلفة عند الإثبات المبدئي. بعد الإثبات المبدئي، تُدرج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً أي إطفاء متراكم وأي خسائر متراكمة للانخفاض في القيمة، إن وجدت.

تطفاً الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة على مدى العمر الإنتاجي الاقتصادي ويتم تقييمها لتجري الانخفاض في قيمتها عندما يتوفر أي دليل يشير إلى احتمال تعرض الموجودات غير الملموسة لانخفاض في قيمتها. يتم فحص فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء في نهاية كل سنة مالية على الأقل. تتم المحاسبة عن التغيرات في العمر الإنتاجي المتوقع أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل من خلال تعديل فترة أو طريقة الإطفاء، حسبما يقتضي الحال، ويتم اعتبارها كتغيرات في التقديرات المحاسبية.

يتم إثبات مصروف الإطفاء للموجودات غير الملموسة في قائمة الدخل ضمن فئة المصاريف بما يتماشى مع وظيفة الموجودات غير الملموسة.

يتم احتساب الإطفاء للموجودات غير الملموسة على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي للموجودات الذي يبلغ عشر سنوات.

ك- نقد وما يماثله

لغرض عرض قائمة التدفقات النقدية، يتكون النقد وما يماثله من النقد وأرصدة لدى البنوك والودائع لأجل بفترة استحقاق أصلية أقل من ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتران.

ل- مخصصات

يتم إثبات المخصصات لتكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يترتب على الشركة التزام قائم نظامي أو ضمني نتيجة لأحداث سابقة، ويكون من المحتمل أن يقتضي الأمر تدفقاً لموارد لتسوية الالتزام ويكون بالإمكان تقدير المبلغ بشكلٍ موثوق.

م- منافع الموظفين

أ) تكاليف التعويض

يتم إثبات منافع واستحقاقات موظفي الشركة بما في ذلك استحقاقات الإجازة السنوية والعطلات وتذاكر السفر والمنافع الأخرى قصيرة الأجل عند استحقاقها للموظفين.

ب) نظام الادخار

يتم تحميل مساهمات الشركة في نظام ادخار المساهمات المحدد على قائمة الدخل في السنة التي تتعلق بها. فيما يتعلق بهذه الخطط، تتحمل الشركة التزاماً نظامياً وضمينياً بدفع المساهمات عند استحقاقها ولا توجد التزامات بدفع المنافع المستقبلية.

ج) منافع نهاية الخدمة

يتم تكوين مخصص تعويض الموظفين بناءً على التقييم الاكتواري لالتزام الشركة بموجب اللوائح الخاصة بالموظفين في الفرع ووفقاً للمتطلبات النظامية المحلية.

يتم حساب الالتزامات المتعلقة بخطة المنافع المحددة بواسطة خبراء اكتواريين مؤهلين باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة. يتم حساب صافي التزام الشركة بتقدير مبلغ المنافع المستقبلية التي حصل عليها الموظفون في الفترات الحالية والسابقة، وخصم المبلغ من أجل تحديد القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة، وخصم القيمة العادلة لموجودات الخطة (إن وجدت). إن خطة المنافع المحددة للشركة غير ممولة حالياً، وبالتالي، لا يوجد موجودات للخطة.

يتم إثبات إعادة قياس صافي التزام أو أصل المنافع المحددة، والتي تشمل الأرباح والخسائر الاكتوارية، والعائد لموجودات الخطة (باستثناء الفائدة) مباشرة في الدخل الشامل الآخر. تحدد الشركة صافي مصروفات الفائدة أو الدخل على صافي التزام المنافع المحددة أو الموجودات للسنة من خلال تطبيق معدل الخصم المستخدم لقياس التزام المنافع المحددة في بداية السنة على صافي الالتزام المحدد أو الأصل الافتتاحي. يتم الإثبات صافي مصروف الفائدة وتكاليف الخدمات الأخرى في قائمة الدخل.

ن- استثمار في شركات زميلة

الشركات الزميلة هي الشركات التي تمارس عليها الشركة نفوذاً جوهرياً. يتم مبدئياً إثبات الاستثمارات في الشركات الزميلة بالتكلفة وتحسب لاحقاً وفقاً لطريقة حقوق الملكية المحاسبية، ويتم إدراجها في قائمة المركز المالي بالقيمة المحتسبة وفقاً لطريقة حقوق الملكية أو القيمة القابلة للاسترداد، أيهما أقل.

تمثل القيمة المحتسبة وفقاً لطريقة حقوق الملكية التكلفة، بالإضافة إلى التغييرات التي تطرأ على حصة الشركة لما بعد الاستحواذ في صافي موجودات الشركة الزميلة (الحصة في النتائج والاحتياطات والأرباح/ (الخسائر) المتراكمة بناءً على آخر معلومات مالية متاحة) ناقصاً الانخفاض في القيمة، إن وجد.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقرر الشركة ما إذا كان من الضروري إثبات خسارة انخفاض في القيمة إضافية لاستثمارها في الشركات الزميلة. تحدد الشركة في تاريخ كل تقرير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض في قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. وفي حال وجود مثل هذا الدليل، تقوم الشركة باحتساب مبلغ الانخفاض في القيمة باعتباره الفرق بين المبلغ القابل للاسترداد للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ومن ثم تقوم بإثبات «الحصة من أرباح / (خسائر) شركات زميلة» في قائمة الدخل.

يمكن عكس قيد خسارة الانخفاض في القيمة المثبتة سابقاً فيما يتعلق بالاستثمار في شركة زميلة من خلال قائمة الدخل، بحيث تبقى القيمة الدفترية للاستثمار في قائمة المركز المالي عند المبلغ المحتسب بطريقة حقوق الملكية (قبل مخصص الانخفاض في القيمة) أو المبلغ القابل للاسترداد، أيهما أقل.

يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة من المعاملات بين الشركة وشركاتها الزميلة بقدر حصة الشركة في الشركات الزميلة.

3 إدارة المخاطر المالية

تدار المخاطر الكامنة في أنشطة أعمال الشركة من خلال عملية التحديد والقياس والمراقبة المستمرة، والتي تخضع لحدود المخاطر والضوابط الأخرى. تتعرض الشركة لمخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل بالإضافة إلى أشكال أخرى من المخاطر الكامنة في عملياتها المالية. تقوم الشركة بانتظام بفحص سياسات وأنظمة إدارة المخاطر لتعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والمتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات الحديثة.

لدى الشركة إدارة مستقلة لإدارة المخاطر تقدم تقاريرها مباشرة إلى لجنة المخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة. يحدد مجلس الإدارة مدى تقبل المخاطر ومعايير تحمل المخاطر وسياسات المخاطر.

1-3 مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان الخسارة المالية المحتملة الناشئة عن عدم قدرة العميل على الوفاء بشروط وأحكام التسهيل الائتماني. يتم قياس هذه المخاطر فيما يتعلق بالأطراف المقابلة لكل من البنود المدرجة في قائمة المركز المالي وخارجها.

لقد وضعت الشركة إجراءات صارمة، ليس فقط لتقييم مخاطر الائتمان ولكن أيضًا لمراقبة مخاطر الائتمان بشكل منتظم. يتم إجراء عمليات فحص منتظمة لكل حساب ويتم تخفيف المخاطر المحددة بعدد من الطرق. بالإضافة إلى التحليل الائتماني الدقيق، يتم تنفيذ أحكام وشروط جميع التسهيلات الائتمانية بصرامة.

تتبع الشركة معايير صارمة قائمة على المخاطر في وضع حدود الائتمان للدول والمؤسسات المالية. كما تم تطبيق معايير حكيمة لتنظيم أنشطة الشركة الاستثمارية. إلى جانب إجراء تقييمات منتظمة للحكم على الجدارة الائتمانية للطرف المقابل، تؤدي المراقبة اليومية للتطورات المالية في جميع أنحاء العالم دورًا هامًا لتضمن تحديد أي حدث يؤثر على ملف المخاطر في وقت وقوعه. تنشأ تركيزات مخاطر الائتمان عندما يمارس الأطراف المقابلة أنشطة عمل مشابهة في نفس المنطقة الجغرافية. تتمثل المخاطر المرتبطة بهذا التركيز في أن التعرض سيكون جوهريًا في حالة وجود اتجاه مشترك يؤثر على قطاع الأعمال / المنطقة الجغرافية. للتخفيف من هذا الخطر، تقوم الشركة بتوزيع تعرضها، إلى أقصى حد ممكن، على أنواع مختلفة من الأطراف المقابلة. ومع ذلك، عندما يكون التركيز حتميًا، تتخذ الشركة المزيد من الاحتياطات الكافية لتقليل هذا الخطر الإضافي إلى مستويات مقبولة.

1- الخسارة الائتمانية المتوقعة - الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التخلف عن السداد للأداة المالية قد زادت بشكل كبير منذ الإثبات المبدئي، تقوم الشركة بالأخذ في الحسبان المعلومات المعقولة والمدعومة ذات الصلة والمتوفرة بدون تكلفة أو جهد غير مبررين. ويشمل ذلك المعلومات والتحليل الكمي والنوعي،

استناداً إلى الخبرة التاريخية للشركة وتقييم الائتمان على نحو مستنير بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

بالنسبة لمحفظه الشركة غير المخصصة للبيع بالتجزئة، تقوم الشركة بتقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان على مستوى الطرف المقابل حيث يتم إجراء التصنيف الداخلي حالياً على مستوى الطرف المقابل ولا يتم إجراء تصنيف داخلي على مستوى المنشأة. تحتفظ الشركة بتصنيف على مستوى المنشأة وهو التصنيف الداخلي للطرف المقابل في تاريخ إنشاء المنشأة وتاريخ التقييم. تطبق الشركة وسيلة مخاطر الائتمان المنخفضة على استثمارها في سندات الدين عندما يكون تصنيفها الخارجي ضمن درجة الاستثمار أو أعلى.

2- تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري منذ الاثبات المبدئي، تقوم الشركة باستخدام نظام تصنيف مخاطر الائتمان الداخلية الخاص بها وتصنيفات المخاطر الخارجية والتغيرات الكمية في احتمالية التخلف عن السداد وحالة التخلف عن سداد الحسابات وأحكام خبراء الائتمان والخبرة السابقة ذات الصلة، حيثما أمكن. تعتبر مخاطر الائتمان المتعلقة بتعرض معين متزايدة بشكل جوهري منذ الاثبات المبدئي إذا استندت في ذلك إلى النموذج الكمي للشركة باستخدام الحكم الائتماني للخبراء، وحيثما أمكن، الخبرة التاريخية ذات الصلة.

قد تقرر الشركة أن التعرض قد شهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان استناداً إلى مؤشرات نوعية خاصة تعتبرها مؤشراً على ذلك وقد لا ينعكس تأثيرها بشكل كامل في تحليلها الكمي في الوقت المناسب.

كوسيلة للدعم، ترى الشركة أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان تحدث في موعد لا يتجاوز تاريخ استحقاق أصل بأكثر من 30 يومًا. يتم تحديد أيام التأخر عن السداد من خلال احتساب عدد الأيام منذ انقضاء أقدم تاريخ مستحق فيما يخص عدم استلام الدفعة بشكل كامل. يتم تحديد تواريخ الاستحقاق دون الأخذ في الاعتبار أي فترة سماح قد تكون متاحة للمقترض.

تراقب الشركة فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان من خلال عمليات الفحص الدورية للتأكد من أن:

- ◀ المعايير قادرة على تحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل التعرض للتخلف عن السداد.
 - ◀ المعايير لا تتماشى مع النقطة الزمنية عندما يصبح الأصل في حالة تأخر عن السداد لـ 30 يومًا.
 - ◀ لا يوجد قلب غير مبرر في مخصص الخسارة من التحويلات بين احتمالية التخلف عن السداد لمدة 12 شهرًا (المرحلة 1) واحتمالية التخلف عن السداد على مدى العمر الإنتاجي (المرحلة 2).
- تقوم الشركة بتصنيف أدواتها المالية إلى المرحلة 1 والمرحلة 2 والمرحلة 3 وذلك بناء على منهجية الانخفاض في القيمة المطبقة كما هو مبين أدناه: -

المرحلة 1: بالنسبة للأدوات المالية التي لم تزداد مخاطر الائتمان المتعلقة بها بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي والتي لم تنخفض قيمتها الائتمانية منذ استحداثها، تقوم الشركة بتسجيل المخصص على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهرًا. وسيتم تصنيف كافة

الحسابات عند نشأتها ضمن المرحلة 1 فيما عدا الموجودات المشتراة أو المنشأة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة فقط.

المرحلة 2: بالنسبة للأدوات المالية التي ازدادت مخاطر الائتمان المتعلقة بها بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي ولكن لم تنخفض قيمتها الائتمانية، تقوم الشركة بتسجيل المخصص على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي.

وفيما يتعلق بغير محافظ التجزئة، هناك العديد من المؤشرات التي يتم استخدامها لنقل التعرضات إلى المرحلة 2، وتشتمل تلك المؤشرات بشكل رئيسي على تصنيفات المخاطر للمدين التي تزيد عن أو تعادل الدرجة 7، عندما تبلغ أيام التأخر عن السداد 30 يومًا أو أكثر كما في 31 ديسمبر 2023. إضافة إلى ما ورد أعلاه، يتم تصنيف الحسابات المشار إليها على أنها خاضعة للمراقبة / معاد هيكلتها كما في 31 ديسمبر 2023 بما في ذلك الحسابات التي تم إعادة هيكلتها خلال 12 شهرًا الأخيرة ضمن المرحلة 2. بالإضافة إلى ذلك، في حالة التعرضات السيادية، تأخذ الشركة بعين الاعتبار مصفوفة مخصصات الديون السيادية المحددة من قبل مصرف البحرين المركزي. وعليه، فإن تعرضات الديون السيادية التي يكون مجموع درجاتها أقل من 10 من الممكن تصنيفها ضمن المرحلة 2 وذلك على أساس كل حالة على حدة.

المرحلة 3: بالنسبة للأدوات المالية المنخفضة القيمة الائتمانية، تقوم الشركة بإثبات الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي. ويتم استخدام عملية تحديد التخلف عن السداد، أي أيام التأخر عن السداد لأكثر من 90 يوما ضمن المرحلة 3.

3- درجات مخاطر الائتمان

يضمن نظام التصنيف الائتماني الداخلي وعملية الفحص التحديد الفوري لأي تدهور في مخاطر الائتمان ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. إن عمليات التصنيف الداخلي للشركة تتم وفق مقياس مكون من 7 نقاط بشأن المقترضين غير المتخلفين عن السداد والذي يأخذ بعين الاعتبار القوة المالية للمقترض بالإضافة إلى الجوانب النوعية للوصول إلى تصور شامل لمخاطر التخلف عن السداد المتعلقة بالمقترض.

كما يتم أيضا تقسيم مقاييس التصنيف هذه إلى فئات تعكس التقديرات بشأن الحد الأقصى للخسارة المحتملة في حالة وقوع حادثة التخلف عن السداد. ويتم فحص تصنيفات المخاطر المخصصة لكل مقترض على أساس سنوي على الأقل. وتمكن المراقبة المنتظمة للمحفظة الشركة من إنهاء الحسابات التي تثبت وجود تدهور بشأن مخاطر الائتمان. كما تستخدم الشركة أيضا درجات التصنيف المحددة من قبل وكالات التصنيف مثل موديز وستاندرد آند بورز وفيتش كجزء من عملية التقييم عند النظر في التعرضات الخاصة بالمنشآت المصنفة.

تقوم الشركة بتخصيص كل تعرض وفقا لدرجة المخاطر الائتمانية بناء على مجموعة متنوعة من البيانات التي يتم تحديدها على أنها تنبؤ لمخاطر التخلف عن السداد وتطبيق حكم الخبراء الائتماني. ويتم تحديد درجات المخاطر الائتمانية باستخدام العوامل الكمية والنوعية التي تعتبر مؤشرا لمخاطر التخلف عن السداد. وهذه العوامل تختلف تبعا لطبيعة التعرض ونوع المقترض.

يتم تحديد درجات مخاطر الائتمان ومعايرتها بحيث تزيد مخاطر التخلف عن السداد مع تدهور مخاطر الائتمان، على سبيل المثال، الفرق في مخاطر التخلف عن السداد بين درجتي مخاطر الائتمان 1 و2 أصغر من الفرق بين درجتي مخاطر الائتمان 2 و3.

يتم تخصيص كل تعرض لغير محافظ التجزئة لدرجة المخاطر الائتمانية عند الاثبات المبدئي بناء على المعلومات المتاحة حول المقترض. تخضع المخاطر للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي إلى نقل التعرض إلى درجة مخاطر ائتمان مختلفة. تشمل مراقبة التعرض لغير محافظ التجزئة استخدام البيانات التالية.

- ◀ المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء الفحص الدوري لملفات العملاء - على سبيل المثال، القوائم المالية المراجعة وحسابات الإدارة والموازنات والتوقعات.
- ◀ بيانات من وكالات الائتمان المرجعية والمقالات الصحفية والتغيرات في التصنيفات الائتمانية الخارجية.
- ◀ التغيرات الجوهرية الفعلية والمتوقعة في البيئة السياسية والتنظيمية والتقنية للمقترض أو في أنشطته أعماله.

4- إنشاء هيكل مُدد لاحتمالية التخلف عن السداد

إن درجات المخاطر الائتمانية هي مدخلات رئيسية في تحديد هيكل المُدد للتعرضات لاحتمالية التخلف عن السداد. تقوم الشركة بجمع معلومات الأداء والتخلف عن السداد حول تعرضها لمخاطر الائتمان التي يتم تحليلها حسب نوع المنتج والمقترض بالإضافة إلى تصنيف مخاطر الائتمان. تستخدم الشركة نماذج إحصائية لتحليل البيانات التي يتم جمعها وتوليد تقديرات العمر الإنتاجي المتبقي لاحتمالية التخلف عن السداد على مدى العمر الإنتاجي للتعرضات وكيفية التنبؤ بالتغير فيها نتيجة لمرور الوقت.

يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات التخلف وعوامل الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى التحليل المتعمق لأثر بعض العوامل الأخرى (مثل خبرة التحمل) على مخاطر التخلف عن السداد. بالنسبة إلى معظم التعرضات، تتضمن مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات والادخارات والتضخم وصافي الإقراض وصافي الدين والنفقات الحكومية ومعدلات البطالة.

بعد الأخذ بعين الاعتبار مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية الخارجية والتوقعات، تقوم الشركة بصياغة وجهة نظر «الحالة الأساسية» للتوجه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة من سيناريوهات التوقعات المحتملة الأخرى (أي بشأن إدراج المعلومات المستقبلية). تستخدم الشركة بعد ذلك هذه التوقعات لتعديل تقديراتها لاحتمالية التخلف عن السداد.

5- تعريف التخلف عن السداد

تعتبر الشركة أن الأصل المالي في حالة تخلف عن السداد عندما:

- ◀ يكون من غير المرجح قيام المقترض بسداد التزاماته الائتمانية تجاه الشركة بالكامل دون استخدام الشركة لحقها في اتخاذ إجراءات مثل تحقيق الضمان المقدم (إن وجد).

- ◀ يكون المقترض متأخر السداد لأكثر من 90 يومًا على أي التزام ائتماني جوهري للشركة. تعتبر السحوبات على المكشوف متأخرة السداد بمجرد أن ينتهك العميل الحد الموصى به أو تم إخطاره بحدود أقل من المبلغ الحالي القائم.
 - ◀ عند تقييم ما إذا كان المقترض في حالة تخلف عن السداد، تضع الشركة في اعتبارها المؤشرات التالية:
 - النوعية - مثل انتهاكات التعهد.
 - الكمية - مثل وضع التأخر عن السداد وعدم سداد التزام آخر لنفس المصدر للشركة.
 - بناءً على البيانات التي تم تطويرها داخلياً والتي تم الحصول عليها من مصادر خارجية.
- قد تتفاوت المدخلات في تقييم ما إذا كانت إحدى الأدوات المالية في حالة تخلف عن السداد وأهميتها مع مرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف.

6- دمج المعلومات المستقبلية

تقوم الشركة بدمج معلومات مستقبلية عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان للأداة قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي وقياسها لخسارة الائتمانية المتوقعة. بناءً على دراسة مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية الخارجية والتوقعات، تقوم الشركة بصياغة وجهة نظر «الحالة الأساسية» التي يكون عليها التوجه المستقبلي للتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة من سيناريوهات التوقعات المحتملة الأخرى. وتنطوي هذه العملية على تطوير سيناريوهات اقتصادية إضافية، والنظر في الاحتمالات النسبية لكل نتيجة.

يتم استخدام توقعات الاقتصاد الكلي الخارجية المتاحة من صندوق النقد الدولي لإعداد توقعات الحالة الأساسية. وبالنسبة للسيناريوهات الأخرى، يتم إجراء التعديلات على توقعات الحالة الأساسية بناءً على تقدير الخبراء. كما تقوم الشركة باستخدام سيناريوهات متعددة ويتم تحديد الاحتمالات بشأن كل سيناريو وفقاً لتقدير الخبراء. وتخضع التعديلات على توقعات الحالة الأساسية للاقتصاد الكلي إلى موافقة لجنة الائتمان بالشركة العربية للاستثمار.

تمثل الحالة الأساسية النتيجة الأكثر ترجيحاً وتتماشى مع المعلومات التي تستخدمها الشركة لأغراض أخرى. تمثل السيناريوهات الأخرى نتائج أكثر تبايناً وأكثر تشاؤمية. تقوم الشركة بشكل منتظم بإجراء اختبار الضغط للصدمات الأكثر شدةً لمعايرة تحديده لهذه السيناريوهات التمثيلية الأخرى.

قامت الشركة بتحديد وتوثيق المحركات الرئيسية لمخاطر الائتمان وخسائر الائتمان لكل محفظة من الأدوات المالية، وقد قامت، باستخدام تحليل البيانات التاريخية، بتقدير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومخاطر الائتمان وخسائر الائتمان. تضمنت السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة كما في 31 ديسمبر 2023 النطاقات التالية من المؤشرات الرئيسية.

- ◀ الناتج المحلي الإجمالي
- ◀ الاستثمارات
- ◀ ودائع الادخار
- ◀ التضخم

- ◀ صافي الإقراض
- ◀ صافي الدين
- ◀ النفقات الحكومية
- ◀ معدلات البطالة

7- الموجودات المالية المعدلة

قد يتم تعديل الشروط التعاقدية للقروض لعدد من الأسباب، بما في ذلك تغير ظروف السوق ومحتجزات العملاء وعوامل أخرى لا تتعلق بتدهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعميل. قد يتم إلغاء إثبات القرض القائم الذي تم تعديل شروطه ويتم إثبات القرض الذي أعيد التفاوض عليه كقرض جديد بالقيمة العادلة وفقاً للسياسة المحاسبية.

تقوم الشركة بإعادة التفاوض بشأن قروض العملاء خلال الأزمات المالية (يُشار إلى ذلك باسم «أنشطة التحمل») بغرض زيادة فرص التحصيل وتخفيض مخاطر التخلف عن السداد. ووفقاً لسياسة التحمل لدى الشركة، يتم منح مهل القروض على أساس انتقائي في حال كان العميل عاجزاً في الوقت الحالي عن الوفاء بديونه أو كانت هناك مخاطر هامة من حالة التخلف عن السداد، مع وجود دليل على أن المدين قد بذل كافة الجهود المعقولة للسداد وفقاً للشروط التعاقدية الأصلية، ويكون من المتوقع أن يتمكن المدينون من الوفاء بالشروط المعدلة.

تتضمن الشروط المعدلة عادة تمديد فترة الاستحقاق وتغيير توقيت مدفوعات الفائدة وتعديل تعهدات القروض.

بالنسبة للموجودات المالية التي تم تعديلها كجزء من سياسة التحمل الخاصة بالشركة، فإن تقدير احتمالية التخلف عن السداد يعكس ما إذا كان التعديل قد أدى إلى تحسين أو استعادة قدرة الشركة على جمع الفائدة والمبلغ الأساسي وخبرة الشركة السابقة في إجراء تحمل مماثل. وكجزء من هذه العملية، تقوم الشركة بتقييم أداء الدفع للمقترضين للشروط التعاقدية المعدلة وتنظر في مختلف المؤشرات السلوكية.

عادةً ما يكون التحمل مؤشراً كمياً على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، وقد يُشكل توقع التحمل دليلاً على أن التعرض منخفض القيمة الائتمانية/ في حالة التخلف عن السداد. يحتاج العميل لإثبات سلوك السداد الجيد باستمرار خلال فترة 12 شهراً قبل أن يصبح التعرض منخفض القيمة الائتمانية/ وفي حالة التخلف عن السداد.

8- قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة

تمثل المدخلات الرئيسية في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة هيكل المُدد للمتغيرات التالية:

- ◀ احتمالية التخلف عن السداد.
- ◀ الخسارة بافتراض التخلف عن السداد.
- ◀ التعرض للمخاطر عند التخلف عن السداد.

وتستمد هذه المقاييس عمومًا من النماذج الإحصائية المطورة داخليًا والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها لتعكس معلومات مستقبلية كما هو موضح أعلاه.

ان تقديرات احتمالية التخلف عن السداد هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس النماذج الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات التصنيف المصممة وفقا لفئات مختلفة من الأطراف المقابلة والتعرضات.

تستخدم الشركة احتمالية التخلف عن السداد خلال الدورة طبقًا لوكالات التصنيف الخارجية ويتم إجراء تعديل على عوامل الاقتصاد الكلي لتحويل احتمالية التخلف عن السداد خلال الدورة إلى احتمالية التخلف عن السداد عند نقطة زمنية معينة.

الخسارة بافتراض التخلف عن السداد هي حجم الخسارة المحتملة إذا كان هناك تخلف عن السداد. تراعي نماذج الخسارة بافتراض التخلف عن السداد الهيكل والضمان وأقدمية المطالبة وقطاع عمل الطرف المقابل وتكاليف استرداد أي ضمان يعتبر أساسياً للأصل المالي.

وفيما يتعلق بتقدير الخسارة بافتراض التخلف عن السداد كما في 31 ديسمبر 2023، قامت الشركة باستخدام تقدير نظامي للخسارة بافتراض التخلف عن السداد بواقع 60% للتعرض غير المضمون.

يمثل مستوى التعرض للمخاطر عند التخلف عن السداد التعرض المتوقع في حالة التخلف عن السداد. تستمد الشركة التعرض للمخاطر عند التخلف عن السداد من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغييرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن تعرض الأصل المالي للمخاطر عند التخلف عن السداد هو إجمالي قيمته الدفترية. بالنسبة لارتباطات الإقراض والضمانات المالية، يشتمل التعرض للمخاطر عند التخلف عن السداد على المبلغ المسحوب، بالإضافة إلى المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن كتابتها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها وفقاً للملاحظات التاريخية والتوقعات المستقبلية.

إن فترة التعرض تضع حدًا للفترة التي يتم على مداها أخذ حالات التخلف عن السداد بعين الاعتبار ومن ثم تؤثر على تحديد حالات احتمالية التخلف عن السداد وقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة (لاسيما بشأن حسابات المرحلة 2 مع الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الإنتاجي).

وفيما يتعلق بغير محافظ التجزئة كما في 31 ديسمبر 2023، تم استخدام تقدير معامل التحويل الائتماني بنسبة 100%.

وشريطة استخدام الحد الأقصى لاحتمالية التخلف عن السداد لمدة 12 شهرًا للموجودات المالية التي لم ترتفع فيها مخاطر الائتمان بشكل جوهري، تقوم الشركة بقياس التعرض عند التخلف عن السداد في ضوء مخاطر التخلف عن السداد خلال فترة التعاقد القصوى (بما في ذلك خيارات التمديد للمقترض) التي تتعرض الشركة على مدارها لمخاطر الائتمان، حتى لو قررت الشركة تقديم مدة أطول لأغراض إدارة المخاطر. تمتد المدة التعاقدية القصوى إلى التاريخ الذي يحق فيه للشركة المطالبة بسداد سلف أو إنهاء ارتباط القرض أو الضمان.

2-3 تحليل جودة الائتمان

يوضح الجدول التالي المعلومات حول الجودة الائتمانية للموجودات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة واستثمارات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بالنسبة للموجودات المالية، تمثل المبالغ في الجدول إجمالي المبالغ الدفترية ما لم يتم تحديده بشكل محدد. وبالنسبة لالتزامات القروض وعقود الضمانات المالية، تمثل المبالغ في الجدول المبالغ الملتزم بها أو المضمونة، على التوالي.

نقد وأرصدة لدى البنوك

31 ديسمبر 2023				
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	12 شهر الخسارة الائتمانية المتوقعة	
270,217	-	-	270,217	درجة استثمارية
265,092	-	-	265,092	درجة غير استثمارية
49	49	-	-	منخفضة القيمة بصورة منفردة
535,358	49	-	535,309	المجموع
31 ديسمبر 2022				
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	12 شهر	
298,890	-	-	298,890	درجة استثمارية
208,796	-	-	208,796	درجة غير استثمارية
51	51	-	-	منخفضة القيمة بصورة منفردة
507,737	51	-	507,686	المجموع

قروض ودفوعات مقدمة

31 ديسمبر 2023				
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	12 شهر الخسارة الائتمانية المتوقعة	
110,750	-	-	110,750	قياسية
27,335	-	27,335	-	تحت المراقبة
138,085	-	27,335	110,750	المجموع

31 ديسمبر 2022				
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	12 شهر الخسارة الائتمانية المتوقعة	
133,717	-	-	133,717	قياسية
133,717	-	-	133,717	المجموع

موجودات أخرى

31 ديسمبر 2023				
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	12 شهر الخسارة الائتمانية المتوقعة	
835	-	-	835	قياسية
835	-	-	835	المجموع

31 ديسمبر 2022				
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	12 شهر الخسارة الائتمانية المتوقعة	
4,223	-	-	4,223	قياسية
4,223	-	-	4,223	المجموع

سندات استثمار الديون بالتكلفة المطفأة

31 ديسمبر 2023				
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	12 شهر الخسارة الائتمانية المتوقعة	
27	-	-	27	درجة استثمارية
27	-	-	27	المجموع

31 ديسمبر 2022				
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	12 شهر الخسارة الائتمانية المتوقعة	
48	-	-	48	درجة استثمارية
48	-	-	48	المجموع

سندات استثمار الديون بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

31 ديسمبر 2023				
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	
483,500	-	-	483,500	قياسية
43,925	-	43,925	-	تحت المراقبة
527,425	-	43,925	483,500	المجموع

31 ديسمبر 2022				
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	
665,141	-	-	665,141	قياسية
400	-	400	-	تحت المراقبة
665,541	-	400	665,141	المجموع

يتم تحديد درجات جودة الائتمان أدناه:

الدرجة الاستثمارية: الموجودات المالية التي تنطوي على مخاطر منخفضة من التخلف عن السداد بتصنيف AAA إلى BBB- (أو ما يعادلها) من قبل وكالة ائتمان خارجية أو بتصنيف (من 1 إلى 4-) وفقاً لنظام التصنيف الائتماني الداخلي.

الدرجة غير الاستثمارية: الموجودات المالية التي تحمل مخاطر ائتمانية أعلى وتصنيف ائتماني أقل من الموجودات ذات الدرجة الاستثمارية، بتصنيف أقل من BBB- (أو ما يعادلها) من قبل وكالة ائتمان خارجية أو بتصنيف أعلى من 4- وفقاً لنظام التصنيف الائتماني الداخلي.

الموجودات العاملة (قياسية/عادية): الأصل العامل هو الذي لا يكشف عن أي مشاكل ولا يحمل أكثر من المخاطر العادية المرتبطة بالعمل. ويجب ألا يكون هذا الأصل من الموجودات غير العاملة.

تحت المراقبة: الموجودات المالية التي تدهورت في جودة الائتمان منذ الإثبات المبدئي ولكنها لا تقدم دليلاً موضوعياً على حدوث خسارة ائتمانية.

الخاسرة: الموجودات غير العاملة التي تأخر سداد أقساطها أو فوائدها عن موعد استحقاقها لأكثر من 360 يوماً تسمى الموجودات الخاسرة؛ وتعتبر موجودات غير قابلة للاسترداد ويجب توفير هذه الحسابات بالكامل في دفاتر الشركة حيث لا يوجد مبرر من وجهة نظر موضوعية لتأخير تصنيف الأصل تحت فئة المشكوك في تحصيلها بسبب احتمالية الاسترداد الجزئي في المستقبل.

إن مخاطر الائتمان بناءً على احتمالية التخلف عن السداد موضحة أدناه:

مخاطر الائتمان بناءً على احتمالية التخلف عن السداد

إجمالي القيمة الدفترية غير المضمونة		إجمالي القيمة الدفترية المضمونة		31 ديسمبر 2023
الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	(%)
-	-	-	364,416	0,10 - 0,00
-	-	-	153,559	0,40 - 0,11
-	-	-	107,886	1,00 - 0,41
-	-	-	504,576	3,00 - 1,01
-	-	70,935	-	25,00 - 20,01
-	-	353	-	50,00 - 25,01
-	-	71,288	1,130,437	المجموع

31 ديسمبر 2022	إجمالي القيمة الدفترية غير المضمونة	إجمالي القيمة الدفترية المضمونة
0,10 - 0,00	-	-
0,40 - 0,11	-	-
1,00 - 0,41	-	-
3,00 - 1,01	-	-
25,00 - 20,01	-	-
50,00 - 25,01	400	48
+50,01	-	-
المجموع	400	1,307,124

1-2-3 سياسات رقابة وتخفيف المخاطر

من أجل إدارة فعالة لمخاطر الائتمان، قام مجلس الإدارة باعتماد سياسات تحدد معايير قبول المخاطر والمنهجية المتعلقة بالمخاطر لوضع حدود للدول والمقترضين / الأطراف المقابلة. علاوة على ذلك، للتخفيف من مخاطر تركيز الائتمان، توضح السياسات الحدود للقطاعات والمنتجات والمحافظ.

فيما يلي مقاييس الرقابة وتخفيف المخاطر المحددة:

- الضمانات: تتبنى الشركة مجموعة من السياسات والممارسات التي تعمل على الحد من مخاطر الائتمان، وأكثر هذه السياسات والممارسات شيوعاً هي الحصول على ضمانات مقابل الأموال الممنوحة. تطبق الشركة إرشادات بشأن قبول فئات معينة من الضمانات لتقليل مخاطر الائتمان.
- ترتيبات المقاصة الرئيسية: تقوم الشركة بالحد من التعرض لخسائر الائتمان وذلك بإبرام ترتيبات مقاصة رئيسية مع الأطراف الأخرى التي لديها معاملات جوهرية مع الشركة.

2-2-3 الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان دون الأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات أو تحسينات ائتمانية أخرى

يبين الجدول التالي الحد الأقصى لتعرض الشركة لمخاطر الائتمان للبنود الواردة وغير الواردة في قائمة المركز المالي. إن الحد الأقصى للتعرض المذكور يظهر قبل أثر التخفيف من خلال استخدام المقاصة الرئيسية وترتيبات الضمانات، ولكن بعد خصم أي مخصص انخفاض في القيمة.

الحد الأقصى للتعرض		
2022	2023	
		فيما يلي تعرضات مخاطر الائتمان المتعلقة بالتعرضات الممولة:
507,654	535,253	نقد وأرصدة لدى البنوك
64,500	110,137	قروض ودفعات مقدمة للبنوك
68,166	25,010	قروض ودفعات مقدمة لمؤسسات غير بنكية
665,541	527,425	سندات دين استثمارية
4,223	835	موجودات أخرى
1,310,084	1,198,660	

		فيما يلي تعرضات مخاطر الائتمان المتعلقة بالتعرضات الممولة:
		مطلوبات محتملة
50,000	-	ارتباطات قروض
50,000	-	
1,360,084	1,198,660	في 31 ديسمبر

يوضح الجدول أعلاه أسوأ احتمال لمخاطر الائتمان التي يمكن أن تتعرض لها الشركة كما في 31 ديسمبر 2023 و2022 وذلك بدون الأخذ بعين الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية أخرى. بالنسبة للموجودات الواردة في قائمة المركز المالي، تم تقويم التعرضات المذكورة أعلاه على أساس صافي القيمة الدفترية المسجلة في قائمة المركز المالي بعد خصم أي انخفاض في القيمة.

إن الإدارة واثقة من مقدرتها على الاستمرار في الرقابة والحفاظ على أدنى حد من التعرض لمخاطر الائتمان الناتجة عن محفظة القروض والدفعات المقدمة وسندات الدين وفقاً لما يلي:

- تم تصنيف 80% من السحوبات البنكية على المكشوف ومحفظة القروض والدفعات المقدمة ضمن الموجودات القياسية وفقاً لسياسة الائتمان المعتمدة (31 ديسمبر 2022: 100%).
- تعتبر 100% من السحوبات البنكية على المكشوف ومحفظة القروض والدفعات المقدمة غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة (31 ديسمبر 2022: 100%).
- ما يقرب من 38% (31 ديسمبر 2022: 31%) من سندات الدين ذات تصنيف ائتماني A- على الأقل.

3-2-3 جودة الائتمان للموجودات المالية

فيما يلي ملخص بالمخاطر الائتمانية كما في 31 ديسمبر. إن هذه الأرقام تمثل المبلغ الإجمالي دون مخصص الانخفاض في القيمة المتعلق بها:

المجموع	منخفضة القيمة بصورة منفردة	متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة	غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة	
			عادية	تحت المراقبة
31 ديسمبر 2023				
535,407	49	-	535,358	نقد وأرصدة لدى البنوك
538,563	11,138	43,925	483,500	سندات دين
				قروض ودفعات مقدمة
110,750	-	-	110,750	- قروض ودفعات مقدمة للبنوك
27,335	-	27,335	-	- قروض ودفعات مقدمة لمؤسسات غير بنكية
835	-	-	835	موجودات أخرى
1,212,890	11,187	71,260	1,130,443	
31 ديسمبر 2022				
507,737	51	-	507,686	نقد وأرصدة لدى البنوك
677,231	11,690	400	665,141	سندات دين
				قروض ودفعات مقدمة
65,134	-	-	65,134	- قروض ودفعات مقدمة للبنوك
68,583	-	-	68,583	- قروض ودفعات مقدمة لمؤسسات غير بنكية
4,223	-	-	4,223	موجودات أخرى
1,322,908	11,741	400	1,310,767	

بلغ مجموع مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للقروض والدفعات المقدمة كما في 31 ديسمبر 2023 مبلغ 2,937 ألف دولار أمريكي (31 ديسمبر 2022: 1,051 ألف دولار أمريكي).

تم تقديم معلومات إضافية عن مخصص الانخفاض في قيمة القروض والدفوعات المقدمة في (الإيضاح رقم 9). بلغ مجموع مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لسندات الدين 24,988 ألف دولار أمريكي (31 ديسمبر 2022: 13,729 ألف دولار أمريكي).

4-2-3 تركيز المخاطر للموجودات المالية المعرضة لمخاطر الائتمان

يوضح الجدول أدناه مخاطر الائتمان الرئيسية التي تتعرض لها الشركة وذلك بالقيم الدفترية لها، مصنفة حسب المنطقة الجغرافية. قامت الشركة في هذا الجدول بتوزيع مخاطر الائتمان على المناطق حسب مكان إقامة الأطراف المقابلة.

المجموع	أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية	آسيا	الدول العربية الأخرى	الخليج	
535,253	55,934	38,565	137	440,617	نقد وأرصدة لدى البنوك
135,147	-	-	27,334	107,813	قروض ودفوعات مقدمة
527,425	229,992	24,918	43,600	228,915	سندات دين
835	16	-	258	561	موجودات أخرى
1,198,660	285,942	63,483	71,329	777,906	في 31 ديسمبر 2023

بنود خارج قائمة المركز المالي

ارتباط قرض غير مسحوب

المجموع	أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية	آسيا	الدول العربية الأخرى	الخليج	
507,649	1,649	54,723	3,037	448,240	نقد وأرصدة لدى البنوك
132,666	-	-	68,091	64,575	قروض ودفوعات مقدمة
665,541	329,100	34,599	67,332	234,510	سندات دين
4,223	14	-	258	3,951	موجودات أخرى
1,310,079	330,763	89,322	138,718	751,276	في 31 ديسمبر 2022

بنود خارج قائمة المركز المالي

ارتباط قرض غير مسحوب

50,000	-	-	50,000		
---------------	---	---	---------------	--	--

3-3 مخاطر السوق

تمثل مخاطر السوق مخاطر الخسائر المحتملة الناتجة عن التغيرات في أسعار سوق الأدوات المرتبطة بسعر الفائدة والأسهم في محفظة التداول وصرف العملات الأجنبية في الشركة. ولتحديد وتقويم وقياس وإدارة ومراقبة والتخفيف من مخاطر السوق، وضعت السياسات والإجراءات وأنظمة تقنية المعلومات اللازمة لذلك.

(أ) مخاطر سعر الفائدة

يتم قياس مخاطر سعر الفائدة بالقدر الذي تؤثر فيه التغيرات في سوق سعر الفائدة على هوامش الربح وصافي إيرادات الفائدة والقيمة الاقتصادية لأسهم الشركة. يتم استخدام عملية إدارة الموجودات والمطلوبات للشركة لإدارة مخاطر سعر الفائدة من خلال هيكل المحافظ الواردة وغير الواردة في قائمة المركز المالي. سوف يتأثر صافي إيرادات الفائدة نتيجة للتقلبات في سعر الفائدة بقدر تغير هيكل إعادة تسعير الموجودات المرتبطة بفوائد عن تلك الخاصة بالمطلوبات. تهدف الشركة إلى تحقيق نمو مستقر في الأرباح من خلال الإدارة الفعالة للموجودات والمطلوبات مع تثبيت مركزها بشكل انتقائي للاستفادة من التغيرات قصيرة الأجل في مستويات سعر الفائدة. تستخدم الشركة تحليل الفجوة في سعر الفائدة لقياس حساسية سعر الفائدة من الأرباح السنوية المستحقة لإعادة تسعير عدم التطابق بين مراكز الموجودات والمطلوبات والمشتقات الحساسة لأسعار الفائدة. يستخدم تحليل الفترة المعدلة لقياس حساسية سعر الفائدة على محفظة الدخل الثابت. يستخدم تحليل قيمة نقطة الأساس لاحتمال التغيرات في قيمة الموجودات والمطلوبات وذلك في ضوء تغير نقطة أساس واحدة في أسعار الفائدة وتأثيرها على حقوق المساهمين بالشركة.

إن أمين الخزينة هو المسؤول الأول عن إدارة مخاطر سعر الفائدة. يتم تقديم تقارير عن المراكز والمخاطر العامة إلى الإدارة العليا للفحص ويتم تعديل المراكز إذا اقتضت الضرورة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بانتظام بفحص محفظة حساسية سعر الفائدة وتأثيرها على الأرباح. يتم اتخاذ القرارات الاستراتيجية بهدف توليد إيرادات فائدة قوية ومستقرة بمرور الوقت.

يوضح الجدول الآتي حساسية التغيرات المعقولة في سعر الفائدة مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة، في قائمة الدخل للشركة. تمثل حساسية الدخل تأثير التغيرات المفترضة في سعر الفائدة على الموجودات المالية والمطلوبات المالية المقنتاة لغير أغراض المتاجرة بفائدة عائمة والموجودات والمطلوبات المالية بفائدة ثابتة والتي تم إعادة قياسها إلى القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر. وفي حالة زيادة أسعار الفائدة السائدة بالسوق بالمبالغ الظاهرة في الجدول، فإن صافي الدخل وحقوق المساهمين سيتأثران طبقاً لما هو مبين أدناه. إن أي انخفاض مماثل في أسعار الفائدة سيكون له تأثير مساو ولكن معاكس.

	دولار أمريكي	يورو	درهم إماراتي	ريال سعودي	دينار بحريني	جنيه إسترليني	المجموع
	25 نقطة أساس	25 نقطة أساس	25 نقطة أساس	25 نقطة أساس	25 نقطة أساس	25 نقطة أساس	
مخاطر سعر الفائدة - 31 ديسمبر 2023							
موجودات مالية							
نقد وأرصدة لدى البنوك	594	-	4	21	438	-	1,057
قروض ودفعات مقدمة	332	-	-	-	-	-	332
سندات دين	751	134	-	-	-	-	885
أثر الموجودات المالية	1,677	134	4	21	438	-	2,274
مطلوبات مالية							
ودائع	(815)	-	(1)	-	-	-	(816)
أثر المطلوبات المالية	(815)	-	(1)	-	-	-	(816)
الأثر على نتائج الشركة	862	134	3	21	438	-	1,458

	دولار أمريكي	يورو	درهم إماراتي	ريال سعودي	دينار بحريني	جنيه إسترليني	المجموع
	25 نقطة أساس	25 نقطة أساس	25 نقطة أساس	25 نقطة أساس	25 نقطة أساس	25 نقطة أساس	
مخاطر سعر الفائدة 31 ديسمبر 2022							
موجودات مالية							
نقد وأرصدة لدى البنوك	680	-	26	116	438	-	1,260
قروض ودفوعات مقدمة	332	-	-	-	-	-	332
سندات دين	751	134	-	-	-	-	885
أثر الموجودات المالية	1,763	134	26	116	438	-	2,477
مطلوبات مالية							
ودائع	(815)	-	(1)	-	-	-	(816)
أثر المطلوبات المالية	(815)	-	(1)	-	-	-	(816)
الأثر على نتائج الشركة	948	134	25	116	438	-	1,661

إدارة إصلاح مؤشر سعر الفائدة والمخاطر المرتبطة به

بعد قرار المنظمين العالميين بالتخلص التدريجي من معدلات سعر الفائدة السائدة بين البنوك «إيبور» واستبدالها بأسعار مرجعية بديلة، أنشأ الفرع لجنة خاصة للتحويل من سعر الفائدة «إيبور» («لجنة التحويل») لإدارة التحويل لأي من عقودها التي يمكن أن تتأثر بذلك. يقود لجنة التحويل كبار الممثلين من دوائر عدة لدى الفرع بما في ذلك دائرة الأعمال والدائرة المالية ودوائر المخاطر والامتثال والعمليات والتكنولوجيا والدائرة القانونية. تشمل أهداف لجنة التحويل تقييم المدى الذي تحتاج فيه القروض والدفعات المقدمة والأوراق المالية وارتباطات القروض والمطلوبات إلى التدفقات النقدية لسعر الفائدة السائد بين البنوك (إيبور)، إلى تعديل نتيجة لإصلاح سعر الفائدة السائد بين البنوك (إيبور) مع تقييم الأثر المالي والمحاسبي لهذه التعديلات وكيفية إدارة الاتصال حول إصلاح سعر الفائدة السائد بين البنوك (إيبور) مع الأطراف المقابلة الخارجية وأصحاب المصلحة الداخليين. خلال سنة 2021، انتقل الفرع إلى أنظمة جديدة لاستيعاب متطلبات أسعار الفائدة الحالية من المخاطر الجديدة ووضع خططاً وإجراءات وعمليات مفصلة لدعم التحويل.

في حين تم تسجيل جميع الموجودات الجديدة اعتباراً من 2022 باستخدام السعر المرجعي البديل، أعد الفرع بالتوازي لنقل جميع الموجودات ذات السعر المتغير بالدولار الأمريكي التي تستحق بعد 30 يونيو 2023 إلى السعر الحالي من المخاطر. ابتداءً من 2022، تعاون الفرع مع الأطراف المقابلة المعنية واتفق على نهج تعديل الموجودات المعنية وفقاً لشروط البنود الاحتياطية استعداداً لوقف سعر الليبور. وبناءً على ذلك، بدأ الفرع في 30 يونيو 2023 عملية التحويل لجميع التعرضات المعنية. كما في 31 ديسمبر 2023، لا يحتفظ الفرع بأي تعرضات للسعر المتغير على أساس الليبور بالدولار الأمريكي مرتبطة بالليبور.

(ب) مخاطر مركز الأسهم

يتم تعريف مخاطر مركز الأسهم على أنها تغير محتمل في القيمة الاقتصادية الحالية في سهم أو مركز مشابه نتيجة للتغيرات في عوامل مخاطر السوق الأساسية المرتبطة بها. تشمل مخاطر مركز الأسهم على الأسهم المدرجة في كل من محافظ التداول والمحافظ البنكية. تقيس الشركة مخاطر مركز الأسهم من خلال إعادة التقييم اليومي لمحفظه الأسهم.

يوضح الجدول أدناه التأثير على الربح والخسارة لتغير مفترض بنسبة 10٪ في القيمة العادلة لصناديق الاستثمار والأسهم:

2022			2023			تصنيف حقوق الملكية
التأثير على حقوق الملكية	التأثير على صافي الدخل	التغير في سعر حقوق الملكية/ صافي قيمة موجودات الصندوق %	التأثير على حقوق الملكية	التأثير على صافي الدخل	التغير في سعر حقوق الملكية/ صافي قيمة موجودات الصندوق %	
-	2,603	10±	-	1,701	10±	حقوق الملكية للتداول
-	411	10±	-	369	10±	صندوق الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
23,604	-	10±	30,690	-	10±	المساهمات في حقوق الملكية - مدرجة

إن مخاطر أسعار الأسهم لأغراض غير التداول الناتجة عن مساهمات حقوق الملكية غير المدرجة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا يمكن قياسها بسهولة. بلغت القيمة العادلة العائدة إلى مساهمة حقوق الملكية غير المدرجة، المتضمنة في حقوق الملكية في نهاية السنة 130 مليون دولار أمريكي (2022: 144 مليون دولار أمريكي) (إيضاح 7-1).

(ج) مخاطر صرف العملات الأجنبية

مخاطر صرف العملات الأجنبية هي مخاطر فقدان الأصل المقوم بعملة أجنبية لجزء من القيمة، أو زيادة الالتزام المقوم بعملة أجنبية نتيجة لتقلبات أسعار الصرف غير الموازية مقابل العملة الأساسية / عملة التقرير للشركة.

تحدد الشركة مخاطر الصرف الأجنبي على مستويين: (أ) المعاملة، و (ب) الهيكلية. تنشأ مخاطر المعاملات عندما تمدد الشركة التعرض أو تقتصر بعملة أجنبية، أي بخلاف عملة التقرير / عملتها الأساسية. تحدث المخاطر الهيكلية عندما يكون هناك عدم تطابق بين التدفقات النقدية الواردة والصادرة المقومة بالعملات الأجنبية. يتم قياس المخاطر الهيكلية لسرف العملات الأجنبية من خلال تحديد فجوات العملة بين الموجودات والمطلوبات في نطاقات زمنية مختلفة وفقاً لآجال استحقاقها عبر الشركة.

يضع مجلس الإدارة حدوداً لمستوى التعرض حسب العملة وبشكل إجمالي لكل من المراكز ليلية واحدة وخلال اليوم، والتي تتم مراقبتها يومياً.

يلخص الجدول أدناه تعرض الشركة لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية في 31 ديسمبر. يتضمن الجدول الموجودات والمطلوبات المالية للشركة بالقيمة الدفترية، مصنفة حسب العملات الرئيسية.

تركزات مخاطر العملات - الأدوات المالية

المجموع	أخرى	جنيه إسترليني	دينار بحريني	ريال سعودي	درهم إماراتي	يورو	دولار أمريكي	كما في 31 ديسمبر 2023
535,253	238	51	243,087	53,921	13,025	54,876	170,055	نقد وأرصدة لدى البنوك
أوراق مالية استثمارية								
22,641	3,440	-	-	17,009	-	-	2,192	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
527,425	-	-	-	-	-	3,101	524,324	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
423,785	77,145	-	-	219,127	41,377	-	86,136	مساهمة في حقوق الملكية
135,147	-	-	-	-	-	-	135,147	قروض ودفعات مقدمة
835	-	7	717	-	-	32	79	موجودات أخرى
1,645,086	80,823	58	243,804	290,057	54,402	58,009	917,933	مجموع الموجودات المالية
(275,609)	-	-	-	-	(894)	(55,447)	(219,268)	ودائع
(22,375)	(3,905)	-	(4,482)	(14,932)	-	(304)	1,248	مطلوبات أخرى
(297,984)	(3,905)	-	(4,482)	(14,932)	(894)	(55,751)	(218,020)	مجموع المطلوبات المالية

المجموع	أخرى	جنيه إسترليني	دينار بحريني	ريال سعودي	درهم إماراتي	يورو	دولار أمريكي	كما في 31 ديسمبر 2022
507,654	445	60	175,576	46,734	10,605	502	273,732	نقد وأرصدة لدى البنوك
أوراق مالية استثمارية								
32,079	3,862	-	-	26,028	-	-	2,189	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
665,541	-	-	-	-	-	53,138	612,403	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
41	41	-	-	-	-	-	-	محتفظ بها بالتكلفة المطفأة
378,402	61,982	-	-	204,695	-	-	111,725	مساهمة في حقوق الملكية
132,666	-	-	-	-	-	-	132,666	قروض ودفعات مقدمة
4,223	-	6	793	-	-	30	3,394	موجودات أخرى
1,720,606	66,330	66	176,369	277,457	10,605	53,670	1,136,109	مجموع الموجودات المالية
(381,722)	-	-	-	-	(867)	(53,444)	(327,411)	ودائع
(22,920)	(7,142)	-	(4,899)	(14,615)	-	(293)	4,029	مطلوبات أخرى
(404,642)	(7,142)	-	(4,899)	(14,615)	(867)	(53,737)	(323,382)	مجموع المطلوبات المالية

إنّ الدولار الأمريكي هو العملة الوظيفية للشركة. وبالتالي، لا يوجد لدى الشركة مخاطر صرف عملات أجنبية لتعرضات الدولار الأمريكي، ويتم رصد الأرصدة للمعلومية فقط. لا يعرّض التعرّض للريال السعودي الشركة لأي مخاطر تتعلق بالعملة، كما أنّ الريال السعودي مرتبط بالدولار الأمريكي.

4-3 مخاطر السيولة

تصنف مخاطر السيولة على أنها احتمال عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية بسبب عدم تطابق الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات. تشتمل مخاطر السيولة على كل من مخاطر سيولة الأموال ومخاطر السيولة في السوق. تضمن إدارة مخاطر السيولة توفر الأموال في جميع الأوقات لتلبية متطلبات تمويل الشركة. لتقييم مخاطر السيولة وقياسها وإدارتها ومراقبتها، يتم وضع السياسات والإجراءات وأنظمة تكنولوجيا المعلومات اللازمة. تدير لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات في الشركة عملية حوكمة ورقابة تغطي أنشطة إدارة مخاطر السيولة، مما يسهل عملية اتخاذ قرارات العمل من خلال إدارة السيولة المطلعة.

تقيس الشركة مخاطر السيولة على المدى القصير والطويل من خلال نهج تحليل الفجوات الثابتة. يتضمن هذا التحليل تحديد تاريخ استحقاق التدفقات النقدية لقائمة المركز المالي بالكامل في فترات زمنية محددة لتحديد حالات عدم التطابق عبر المدى الزمني بناءً على التدفقات النقدية التعاقدية والمتوقعة. تم وضع حدود الفجوات لإدارة الموجودات والمطلوبات للمراقبة الفعالة للسيولة.

إن الشركة لديها خطة تمويل في حالة الطوارئ لإدارة السيولة في حالة حدوث اضطرابات شديدة في قدرة الشركة على تمويل بعض أو كل أنشطتها في الوقت المناسب وبتكلفة معقولة. تحتفظ الشركة باستثمارات كافية في الموجودات السائلة مثل الودائع بين البنوك وسندات الخزينة. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد الشركة أيضاً على الموجودات التجارية والأوراق المالية الأخرى القابلة للتداول لتوفير مصادر ثانوية للسيولة.

1-4-3 تحليل الاستحقاق للموجودات والمطلوبات المالية

يوضح الجدول أدناه تحليلاً للموجودات والمطلوبات حسب التواريخ التي يتوقع سدادها أو استردادها فيها.

المجموع	بدون تاريخ استحقاق ثابت	أكثر من 12 شهراً	أقل من 12 شهراً	كما في 31 ديسمبر 2023
الموجودات				
535,253	-	-	535,253	النقد والودائع لدى البنوك
استثمارات				
550,066	17,009	469,374	63,683	أوراق مالية
423,785	423,785	-	-	مساهمات في حقوق الملكية
135,147	89,789	-	45,358	قروض ودفعات مقدمة
835	-	-	835	موجودات أخرى
1,645,086	530,583	469,374	645,129	مجموع الموجودات
المطلوبات				
275,609	-	-	275,609	ودائع
22,375	19,278	397	2,700	مطلوبات أخرى
297,984	19,278	397	278,309	مجموع المطلوبات
1,347,102	511,305	468,977	366,820	الصافي
-	1,347,102	835,797	366,820	الفجوة التراكمية للسيولة

المجموع	بدون تاريخ استحقاق ثابت	أكثر من 12 شهراً	أقل من 12 شهراً	كما في 31 ديسمبر 2022
الموجودات				
507,654	-	-	507,654	النقد والودائع لدى البنوك
استثمارات				
697,661	26,028	583,819	87,814	أوراق مالية
378,402	378,402	-	-	مساهمات في حقوق الملكية
132,666	-	81,221	51,445	قروض ودفوعات مقدمة
4,223	197	-	4,026	موجودات أخرى
1,720,606	404,627	665,040	650,939	مجموع الموجودات
المطلوبات				
381,722	-	-	381,722	ودائع
22,920	19,332	205	3,383	مطلوبات أخرى
404,642	19,332	205	385,105	مجموع المطلوبات
1,315,964	385,295	664,835	265,834	الصافي
	1,315,964	930,669	265,834	الفجوة التراكمية للسيولة

2-4-3 التدفقات النقدية غير المشتقة

يعرض الجدول أدناه التدفقات النقدية مستحقة الدفع من قبل الشركة بموجب المطلوبات المالية غير المشتقة عن طريق الاستحقاقات التعاقدية المتبقية في تاريخ قائمة المركز المالي. إن المبالغ الموضحة في الجدول هي التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصصة:

المجموع	من 3 أشهر إلى 12 شهراً	من شهر إلى 3 أشهر	كما في 31 ديسمبر 2023
			المطلوبات
275,609	11,653	263,956	ودائع
21,262	18,563	2,699	مطلوبات أخرى
296,871	30,216	266,655	مجموع المطلوبات (تواريخ الاستحقاق التعاقدية)

المجموع	من 3 أشهر إلى 12 شهراً	من شهر إلى 3 أشهر	كما في 31 ديسمبر 2022
			المطلوبات
381,722	64,146	317,576	ودائع
21,810	18,449	3,361	مطلوبات أخرى
403,532	82,595	320,937	مجموع المطلوبات (تواريخ الاستحقاق التعاقدية)

تشتمل الموجودات المتاحة للوفاء بكافة المطلوبات وتغطية ارتباطات القروض القائمة على النقد، والودائع لدى البنوك، وبنود في طور التحصيل، والقروض والدفعات المقدمة للبنوك، والسحوبات البنكية على المكشوف للعملاء، والقروض والدفعات المقدمة للعملاء. وقد تتمكن الشركة أيضاً من الوفاء بصافي التدفقات النقدية الصادرة غير المتوقعة من خلال بيع الأوراق المالية، والوصول إلى مصادر تمويل إضافية.

3-4-3 التدفقات النقدية المشتقة

يوضح الجدول أدناه استحقاق الشركة للتدفقات النقدية التعاقدية للمشتقات:

المجموع	حتى شهر واحد من شهر إلى 3 أشهر	كما في 31 ديسمبر 2023
		مشتقات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
		مشتقات العملات الأجنبية
3,905	-	3,905
		صادرة
3,890	-	3,890
		واردة
3,905	-	3,905
		مجموع الصادرات
3,890	-	3,890
		مجموع الواردات

كما في 31 ديسمبر 2022		حتى شهر واحد من شهر إلى 3 أشهر		المجموع
مشتقات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل				
مشتقات العملات الأجنبية				
صادرة	7,142	-	7,142	7,142
واردة	7,120	-	7,120	7,120
مجموع الصادرات	7,142	-	7,142	7,142
مجموع الواردات	7,120	-	7,120	7,120

4-4-3 ارتباطات القروض، والضمانات المالية، والموافقات، والبنود الأخرى خارج قائمة المركز المالي

- تستند آجال الاستحقاق المذكورة أعلاه إلى إعادة التسعير التعاقدية أو تواريخ الاستحقاق، أيهما أقرب.
- إن الارتباطات بتمديد الائتمان تمثل الارتباطات التعاقدية لتقديم قروض وائتمانات متجددة. عادة ما يكون للارتباطات تواريخ انتهاء ثابتة، أو بنود إنهاء أخرى، وتتطلب عادةً دفع رسوم. نظرًا لأن الارتباطات قد تنتهي دون سحبها، لا يمثل مجموع مبالغ العقود بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية.
- تُلزم خطابات الاعتماد والضمانات الاحتياطية الشركة بإجراء مدفوعات نيابة عن العملاء بشرط إخفاق العميل في الأداء بموجب شروط العقد. قد تنطوي خطابات الاعتماد الاحتياطية على مخاطر السوق إذا تم إصدارها أو تمديدتها بمعدل فائدة ثابت.
- وافقت الشركة على ارتباطات استثمارية بمبلغ 11,6 مليون دولار أمريكي (غير قابلة للإلغاء بمبلغ 3,6 مليون دولار أمريكي وقابلة للإلغاء بمبلغ 8 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2023) (31 ديسمبر 2022: 25,7 مليون دولار أمريكي (غير قابلة للإلغاء بمبلغ 3,8 مليون دولار أمريكي وقابلة للإلغاء بمبلغ 21,9 مليون دولار أمريكي)).

5-3 اختبار الجهد

يشير اختبار الجهد إلى مجموعة من التقنيات المستخدمة لتقييم مدى تعرض مؤسسة مالية أو النظام بأكمله لأحداث استثنائية ولكن ممكن حدوثها. يعد اختبار الجهد أداة مهمة لإدارة المخاطر تستخدمها البنوك كجزء من إدارة المخاطر الداخلية. ينبع اختبار الجهد إدارة البنك إلى النتائج السلبية غير المتوقعة المتعلقة بمجموعة متنوعة من المخاطر، ويوفر مؤشرًا لمقدار رأس المال الذي قد يكون مطلوبًا لتحمل الخسائر في حالة حدوث صدمات كبيرة. علاوةً على ذلك، يعد اختبار الجهد أداة مكملة لنهج وتدابير إدارة المخاطر الأخرى.

طبقت الشركة تحليل الحساسية وطرق السيناريوهات لاختبار الجهد نظرًا لبساطتها، ودمجت اختبارات الحساسية المختلفة في جهد متعدد العوامل.

يغطي إطار اختبار الجهد مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، ومخاطر أسعار الفائدة البنكية، وتركيز مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ويحتوي على ثلاثة مستويات من الصدمات تحت كل سيناريو. تُعرّف هذه المستويات الثلاثة من الصدمات بأنها (1) منخفضة، (2) متوسطة، (3) عالية. يعكس هذا التصنيف شدة الصدمات وحجم أثرها.

6-3 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

(أ) أدوات مالية مقاسة بالقيمة العادلة

بخصوص الأدوات المالية المتداولة في الأسواق النشطة، فإن تحديد القيم العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية يعتمد على أسعار السوق المدرجة أو عروض أسعار التجار. يشمل ذلك أسهم حقوق الملكية المدرجة وأدوات الدين المدرجة في البورصات الرئيسية (على سبيل المثال؛ بورصة فاينانشيال تايمز وبورصة نيويورك) وعروض أسعار الوسطاء من بلومبرج ورويترز.

تعتبر الأداة المالية مدرجة في سوق نشط إذا كانت الأسعار المدرجة متاحة بسهولة وبشكل منتظم من بورصة، أو تاجر، أو وسيط، أو مجموعة صناعية، أو خدمة تسعير، أو وكالة تنظيمية، وتمثل هذه الأسعار معاملات السوق الفعلية والتي تحدث بانتظام على أساس تجاري. إذا لم تستوف المعايير المذكورة أعلاه، يعتبر السوق غير نشط. إن المؤشرات التي تدل على أن السوق غير نشط هي عندما يكون هناك فارق واسع بين سعر العرض - الطلب، أو زيادة كبيرة في فارق العرض - الطلب، أو عندما يكون هناك عدد قليل من المعاملات الحديثة.

بخصوص كافة الأدوات المالية الأخرى، يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم. في هذه الأساليب، يتم تقدير القيم العادلة من البيانات التي يمكن رصدها فيما يتعلق بأدوات مالية مماثلة، باستخدام نماذج لتقدير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، أو أساليب التقييم الأخرى. يتم تحديد القيمة العادلة للمشتقات المتداولة في السوق الموازية باستخدام طرق التقييم المقبولة عمومًا في الأسواق المالية، مثل تقنيات القيمة الحالية. تستند القيمة العادلة للعملاء الأجنبية الآجلة بشكل عام إلى أسعار الصرف الآجلة الحالية.

(ب) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

يحدد المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 13 تسلسلاً هرمياً لأساليب التقييم بناءً على ما إذا كانت مدخلات أساليب التقييم هذه يمكن رصدها، أو لا يمكن رصدها. تعكس المدخلات التي يمكن رصدها بيانات السوق التي تم الحصول عليها من مصادر مستقلة، وتعكس المدخلات التي لا يمكن رصدها افتراضات الشركة للسوق. لقد أنشأ هذان النوعان من المدخلات التسلسل الهرمي التالي للقيمة العادلة:

- ◀ **المستوى 1** - الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة. يتضمن هذا المستوى أسهم حقوق الملكية المدرجة وأدوات الدين المدرجة في البورصات.
- ◀ **المستوى 2** - المدخلات بخلاف الأسعار المدرجة المشمولة في المستوى 1 والتي يمكن رصدها بالنسبة للموجودات أو المطلوبات، إما بشكل مباشر (أي كأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي مشتقة من الأسعار). يتضمن هذا المستوى غالبية عقود المشتقات المتداولة في السوق الموازية، والقروض المتداولة، والديون المهيكلية الصادرة. إن مصادر مقاييس المدخلات مثل منحنى العائد لسعر «ليبور» أو مخاطر الائتمان للطرف المقابل، هي بلومبرج ورويترز.
- ◀ **المستوى 3** - مدخلات الموجودات أو المطلوبات التي لا تستند إلى بيانات السوق التي يمكن رصدها (مدخلات لا يمكن رصدها). يتضمن هذا المستوى استثمارات حقوق الملكية، وأدوات الدين ذات المكونات الهامة التي لا يمكن رصدها. يتطلب هذا التسلسل الهرمي استخدام بيانات السوق التي يمكن رصدها عند توفرها. تأخذ الشركة في الاعتبار أسعار السوق الملائمة والتي يمكن رصدها في تقييماتها حيثما أمكن ذلك.

موجودات ومطلوبات مقاسة بالقيمة العادلة

31 ديسمبر 2023				
المجموع	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل				
17,009	-	-	17,009	أسهم حقوق الملكية
5,632	5,632	-	-	صناديق الاستثمار
14,320	14,320	-	-	مساهمات في حقوق الملكية - بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
527,425	-	-	527,425	سندات دين
409,465	115,660	-	293,805	مساهمات في حقوق الملكية - بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
23,748	23,644	-	104	استثمار في شركات زميلة
997,599	159,226	-	838,343	مجموع الموجودات
مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل				
-	-	-	-	أدوات مالية مشتقة
-	-	-	-	مجموع المطلوبات

موجودات ومطلوبات مقاسة بالقيمة العادلة

المجموع	المستوى 3	المستوى 2	المستوى 1	31 ديسمبر 2022
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل				
26,029	-	-	26,029	أسهم حقوق الملكية
6,050	6,050	-	-	صناديق الاستثمار
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
665,541	-	-	665,541	سندات دين
378,402	144,003	-	234,399	المساهمة في حقوق الملكية
20,554	19,134	-	1,420	استثمار في شركات زميلة
1,096,576	169,187	-	927,389	مجموع الموجودات
مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل				
22	-	22	-	أدوات مالية مشتقة
22	-	22	-	مجموع المطلوبات

لم تكن هناك تحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة خلال السنة. تمثل استثمارات المستوى 2 الاستثمار في الصناديق المشتركة التي يتم تقييمها باستخدام صافي قيمة موجودات الصناديق.

تسوية قياسات القيمة العادلة للأدوات المالية من المستوى 3

قامت الشركة بتصنيف أسهم حقوق الملكية غير المدرجة ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. إن هذه الاستثمارات مقيّمة بالقيمة العادلة باستخدام طرق تقييم متعددة بما في ذلك نموذج خصم توزيعات الأرباح ونموذج الاستثمار المقارن وغيرها. فيما يلي تلخيص للتسوية بين الأرصدة الافتتاحية والختامية للمساهمة في أسهم حقوق الملكية غير المدرجة، والشركات الزميلة، بما في ذلك الحركات:

2022	2023	
151,768	163,137	1 يناير
-	14,320	إضافة
(16,700)	(1,100)	مستبعد
28,069	(22,734)	مجموع التغيير في القيمة العادلة
163,137	153,623	31 ديسمبر

في 31 ديسمبر 2023، لم تختلف القيمة العادلة المقدرة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى بما في ذلك القروض والدفعات المقدمة بشكل جوهري عن القيم الدفترية لكل منها.

7-3 إدارة رأس المال

- تتمثل أهداف الشركة عند إدارة رأس المال، بمفهوم أوسع من «حقوق الملكية» فيما يلي:
- الحفاظ على قدرة الشركة في الاستمرار في أعمالها لتتمكن من تقديم عوائد للمساهمين ومنافع لأصحاب المصالح الآخرين.
 - الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية لدعم تطوير أعمالها.

4 التقديرات والأحكام المحاسبية المؤثرة في تطبيق السياسات المحاسبية

تقوم الشركة بعمل تقديرات وافتراسات تؤثر على المبالغ المعروضة للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية التالية. يتم تقييم التقديرات والأحكام بشكل مستمر بالاعتماد على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى، بما فيها التوقعات للأحداث المستقبلية والمتوقع أن تكون معقولة حسب الظروف.

التقديرات:

الانخفاض في قيمة شركات زميلة

في تاريخ كل تقرير، تقيس الشركة القيمة العادلة لشركاتها الزميلة باستخدام أساليب تقييم مختلفة لتقييم أي مؤشرات انخفاض في القيمة. يتم تسجيل الانخفاض في القيمة، إن وجد، في قائمة الدخل. يتم تسجيل عكس الانخفاض في القيمة أيضًا في قائمة الدخل إلى حد الانخفاض المبدئي المثبت.

خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتطلب قياس خسائر الانخفاض في القيمة طبقًا للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 لجميع فئات الموجودات المالية وضع أحكام، خصوصًا تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات عند تحديد خسائر الانخفاض في القيمة وتقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. وهذه التقديرات يوجهها عدد من العوامل، يمكن أن تؤدي التغييرات فيها إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

إن حسابات الشركة للخسارة الائتمانية المتوقعة هي مخرجات لنماذج معقدة مع عدد من الافتراضات الأساسية المتعلقة باختيار المدخلات المتغيرة وترابطاتها. إن عناصر نماذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، والتي تعتبر أحكام وتقديرات محاسبية، تشمل ما يلي:

- ◀ نموذج التصنيف الائتماني الداخلي للشركة، والذي يحدد احتمالية التخلف عن السداد وفقًا للدرجات الفردية.
- ◀ معايير الشركة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، ومن ثم يجب قياس المخصصات للموجودات المالية على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر والتقييم النوعي.
- ◀ تجزئة الموجودات المالية عند تقييم الخسارة الائتمانية المتوقعة لهذه الموجودات على أساس جماعي.
- ◀ تطوير نماذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك المعادلات المختلفة واختيار المدخلات.
- ◀ تحديد الارتباطات بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية، مثل مستويات البطالة وقيم الضمانات والتأثير على احتمال التخلف عن السداد والتعرض للمخاطر عند التخلف عن السداد والخسارة بافتراض التخلف عن السداد.
- ◀ اختيار سيناريوهات الاقتصاد الكلي المستقبلية وأوزان الاحتمالات لاشتقاق المدخلات الاقتصادية في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

تحديد القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن قبضه من بيع أصل أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملة نظامية بين أطراف مشاركين في السوق وذلك في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن عملية بيع الأصل أو تحويل الالتزام تم إما في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام أو، في حال غياب سوق رئيسي، في أكثر الأسواق نفعًا للأصل أو الالتزام.

يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي يستخدمها المتعاملون في السوق عند تسعير أي أصل أو التزام، مع افتراض أن المتعاملين في السوق يعملون من منطلق مصالحهم الاقتصادية المثلى. تعتمد القيمة العادلة للأدوات المالية في الأسواق المالية النشطة في تاريخ التقرير على الأسعار المتداولة أو عروض الأسعار المقدمة من التجار.

بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى غير المتداولة في سوق نشطة، يتم تحديد قيمتها العادلة باستخدام أساليب التقييم التي تعتبر مناسبة في الظروف. تتضمن أساليب التقييم منهج السوق (أي استخدام معاملات السوق الأخيرة على أسس تجارية بحتة والمعدلة باستمرار عند الضرورة وبالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير) ومنهج الدخل (أي تحليل التدفقات النقدية المخصومة ونماذج خيارات الأسعار، من خلال أكبر استخدام ممكن لبيانات السوق المتاحة والمدعومة بطريقة محتملة إلى حد معقول). تأخذ القيمة العادلة لأصل غير مالي في الاعتبار قدرة المتعامل في السوق لتوليد منفعة اقتصادية من خلال التوظيف الأمثل والأعلى للأصل أو من خلال البيع لمتعامل آخر في السوق والذي بدوره سيقوم بالتوظيف الأمثل والأعلى للأصل.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المثبتة في القوائم المالية بشكل متكرر، تقرر الشركة ما إذا كانت قد حدثت تحويلات بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (بناءً على أدنى مستوى مدخلات جوهري لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير. (انظر الإيضاح رقم 3-6 (ب)). ولغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، حددت الشركة فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. (انظر الإيضاح رقم 3-6 (ب)).

الأحكام:

تصنيف العقارات كعقارات استثمارية أو عقارات يشغلها المالك

يتكون المركز الرئيسي للشركة من جزء يتم الاحتفاظ به لكسب الإيجارات، وجزء آخر تحتفظ به الشركة بنفسها لعملياتها. لا يمكن بيع هذين الجزئين بشكل منفصل لأنهما خاضعين لصك ملكية واحد، ويخضع عقد الإيجار لترتيب عقد إيجار تشغيلي، وبالتالي، فقد صنفته الشركة على أنه عقار مشغول من قبل المالك.

المحاسبة عن الاستثمار في شركات زميلة

لدى الشركة العديد من الشركات الزميلة التي تختلف تواريخ انتهاء فتراتهما المالية وأطرهما المحاسبية عن تاريخ السنة المالية للشركة وإطارها المحاسبي. علاوةً على ذلك، استخدمت الشركة أحدث القوائم المالية المراجعة المتاحة للشركات المستثمر فيها، وكلما كانت تلك القوائم لفترة تزيد عن ثلاثة أشهر قبل 31 ديسمبر 2023، استخدمت الإدارة أحدث حسابات الإدارة وقامت باستقراء النتائج للسنة بأكملها. تعتقد الإدارة أن أثر اختلاف تواريخ التقرير والأطر المحاسبية ليس جوهرياً على القوائم المالية للشركة ككل.

5 نقد وأرصدة لدى البنوك

يتكون النقد والأرصدة لدى البنوك كما في 31 ديسمبر مما يلي:

2022	2023	
		النقد وما يماثله
22,250	15,540	النقد في الصندوق ولدى البنوك
265,746	190,541	ودائع لدى البنوك ذات آجال استحقاق أصليّة لثلاثة أشهر أو أقل
175,358	242,853	سندات الخزينة المستحقة في غضون ثلاثة أشهر من الاستحواذ
463,354	448,934	ودائع لدى البنوك:
44,383	86,424	ودائع لدى البنوك ذات آجال استحقاق أصلية تزيد عن ثلاثة أشهر ولكن تقل عن سنة واحدة
(83)	(105)	ناقصاً: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة 3/1)
507,654	535,253	المجموع

6 استثمارات - أوراق مالية

تتكون الأوراق المالية الاستثمارية كما في 31 ديسمبر مما يلي:

2022	2023	
(أ) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		
26,029	17,009	أسهم حقوق الملكية
6,050	5,632	صناديق الاستثمار
32,079	22,641	المجموع
(ب) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر:		
سندات دين		
2,802	2,850	AA- إلى AA+
204,937	195,119	A- إلى A+
239,865	142,695	BBB- إلى BBB+
46,190	47,337	BB- إلى BB+
171,347	95,499	B- إلى B+
-	43,600	CCC إلى C
400	325	غير مصنفة
665,541	527,425	المجموع
(ج) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		
48	27	سندات دين
(7)	(27)	ناقصاً: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة 3)
41	-	المجموع
697,661	550,066	مجموع الاستثمارات

كما في 31 ديسمبر 2023، تم تصنيف مبلغ 483,500 ألف دولار أمريكي من سندات الدين ضمن المرحلة 1 (2022: 665,182 ألف دولار أمريكي) و43,925 ألف دولار أمريكي ضمن المرحلة 2 (2022: 400 ألف دولار أمريكي) و11,138 ألف دولار أمريكي ضمن المرحلة 3 (2022: 11,690 ألف دولار أمريكي) لأغراض الخسارة الائتمانية المتوقعة.

2023				
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
13,722	11,690	1,016	1,016	في بداية السنة
-	-	798	(798)	محول إلى المرحلة 2
11,237	(552)	11,882	(93)	صافي قياس مخصص الخسارة
24,959	11,138	13,696	125	في نهاية السنة

2022				
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
12,671	11,690	-	981	في بداية السنة
1,051	-	1,016	35	صافي قياس مخصص الخسارة
13,722	11,690	1,016	1,016	في نهاية السنة

فيما يلي تلخيص للحركة في الأوراق المالية الاستثمارية:

المجموع 2023	التكلفة المطفأة	أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	
697,661	41	665,541	32,079	في 1 يناير 2023
849	-	885	(36)	فروقات صرف العملات
242,271	-	83,760	158,511	إضافات
(400,755)	-	(229,141)	(171,614)	عمليات الاستبعاد (البيع والاستحقاق والاسترداد)
10,305	(41)	6,645	3,701	التغير في القيمة العادلة
(910)	-	(910)	-	التغير في الفائدة المستحقة
645	-	645	-	زيادة الخصم
550,066	-	527,425	22,641	في 31 ديسمبر 2023

المجموع 2022	التكلفة المطفأة	أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	
752,601	41	735,339	17,221	في 1 يناير 2022
(3,416)	-	(3,308)	(108)	فروقات صرف العملات
337,484	-	147,616	189,868	إضافات
(353,140)	-	(183,549)	(169,591)	عمليات الاستبعاد (البيع والاستحقاق والاسترداد)
(42,923)	-	(37,612)	(5,311)	التغير في القيمة العادلة
7,302	-	7,302	-	فائدة مستحقة
(247)	-	(247)	-	زيادة الخصم
697,661	41	665,541	32,079	في 31 ديسمبر 2022

إن الاستثمارات في سندات الدين بمبلغ لا شئى دولار أمريكي (2022: 68,050 ألف دولار أمريكي) مرهونة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء مع البنوك والمؤسسات المالية.

7 استثمارات - مساهمات حقوق الملكية

تتكون الاستثمارات في مساهمات حقوق الملكية مما يأتي:

2022	2023	
234,399	293,805	مدرجة
		غير مدرجة
144,003	115,660	- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
-	14,320	- القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
378,402	423,785	المجموع

1-7 القيمة العادلة لمساهمات حقوق الملكية - القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

2022		2023			
نسبة الملكية	القيمة العادلة للمساهمة	نسبة الملكية	القيمة العادلة للمساهمة	أسهم مدرجة / غير مدرجة	الدولة / المشروع
المغرب					
5.74	5,385	5.74	5,740	مدرجة	الشركة المغربية للإيجار
المملكة العربية السعودية					
15.00	20,335	15.00	10,888	غير مدرجة	شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي
9.94	2,427	9.94	3,260	غير مدرجة	الشركة الوطنية للإنتاج الثلاثي للطاقة
11.11	33,104	11.11	26,940	غير مدرجة	شركة بداية لتمويل المنازل
0.08	50,340	0.08	51,622	مدرجة	البنك الأهلي السعودي
0.002	37,721	0.002	42,657	مدرجة	شركة الزيت العربية السعودية
0.10	28,424	0.10	48,058	مدرجة	شركة أعمال المياه والطاقة الدولية (أكوا باور)
0.07	32,344	0.07	35,702	مدرجة	شركة الاتصالات السعودية
204,695		219,127			

2022		2023			
نسبة الملكية	القيمة العادلة للمساهمة	نسبة الملكية	القيمة العادلة للمساهمة	أسهم مدرجة / غير مدرجة	الدولة / المشروع
السودان					
6,99	804	6,99	-	غير مدرجة	شركة سكر كنانة*
2,18	1,697	2,18	811	مدرجة	مجموعة سوداتل للاتصالات
16,40	2,340	16,40	-	غير مدرجة	شركة أسمنت بربر*
	4,841		811		
مصر					
10,00	49,604	10,00	38,647	غير مدرجة	الشركة المصرية للبرولين والبولي بروبيلين
10,00	4,572	10,00	3,553	غير مدرجة	الشركة الدولية للتأجير التمويلي
2,03	27,736	2,03	20,439	مدرجة	مجموعة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية
	81,912		62,639		
الجزائر					
3,65	3,966	3,65	4,028	غير مدرجة	المؤسسة العربية المصرفية
	3,966		4,028		
الإمارات العربية المتحدة					
0,08	4,255	0,17	11,059	مدرجة	شركة سالك
-	-	0,09	30,318	مدرجة	هيئة كهرباء ومياه دبي
	4,255		41,377		
الأردن					
10,25	27,504	10,25	28,175	مدرجة	بنك الاستثمار العربي الأردني
8,17	3,127	8,17	2,979	مدرجة	الشركة العربية الدولية للفنادق
	30,631		31,154		

* انخفضت قيمة هذه الاستثمارات بالكامل.

2022		2023			
نسبة الملكية	القيمة العادلة للمساهمة	نسبة الملكية	القيمة العادلة للمساهمة	أسهم مدرجة / غير مدرجة	الدولة / المشروع
مملكة البحرين					
0,42	3,497	0,42	4,015	مدرجة	المؤسسة العربية المصرفية
قطر					
15,00	7,482	15,00	7,516	غير مدرجة	بنك الاستثمار العربي الأردني
سلطنة عُمان					
18,79	12,369	18,79	12,230	مدرجة	شركة تأجير للتمويل
الشركات العربية المشتركة					
1,67	3,639	1,67	3,377	غير مدرجة	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية
0,44	5,235	0,44	4,759	غير مدرجة	برنامج تمويل التجارة العربية
1,10	10,495	1,10	12,692	غير مدرجة	الشركة العربية للتعيين
19,369		20,828			
378,402		409,465			

2-7 القيمة العادلة لمساهمات حقوق الملكية - القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

2022		2023	
الإمارات العربية المتحدة			
-	14,320	شركة الصبح للاستثمار القابضة (إيضاح 1-2-7) - غير مدرجة	
-	14,320		

1-2-7 خلال السنة، استثمرت الشركة 14,32 مليون دولار أمريكي في أسهم ممتازة لشركة الصبح للاستثمار القابضة (ال شركة المستثمر فيها). كما دفعت الشركة علاوة إلى أحد مساهمي الشركة المستثمر فيها والتي يمكن تحويلها إلى 1,333 سهم عادي عند شراء الأسهم العادية للشركة المستثمر فيها في المستقبل. كما توفر الأسهم الممتازة للشركة خيار البيع لإعادة الأسهم الممتازة إلى أحد مالكي الشركة المستثمر فيها.

فيما يلي تلخيص للحركة في الاستثمارات - المساهمة في حقوق الملكية:

2022	2023	
347,639	378,402	في 1 يناير
58,062	49,452	إضافات خلال السنة
(40,430)	-	مستبعد خلال السنة
(4,000)	(1,100)	شطب
17,131	(2,789)	التغير في القيمة العادلة (إيضاح 21)
378,402	423,785	في 31 ديسمبر

8 استثمارات في شركات زميلة

تتكون الاستثمارات في شركات زميلة مما يأتي:

2022	2023	
1,420	104	مدرجة
19,134	23,644	غير مدرجة
20,554	23,748	المجموع

2022		2023		الدولة / المشروع
نسبة الملكية	القيمة العادلة للمساهمة	نسبة الملكية	القيمة العادلة للمساهمة	
				المغرب
33,00	814	33,00	432	شركة رياض السوالم
40,00	9,564	40,00	12,261	شركة أسما كلوب بلس
10,378		12,693		

2022		2023			
نسبة الملكية	القيمة العادلة للمساهمة	نسبة الملكية	القيمة العادلة للمساهمة	أسهم مدرجة / غير مدرجة	الدولة / المشروع
السودان					
20,80	1,420	20,80	104	مدرجة	بنك الاستثمار المالي
30,00	800	30,00	400	غير مدرجة	الشركة العربية للإجارة المحدودة
2,220		504			
الجزائر					
18,15	7,956	18,15	10,551	غير مدرجة	الشركة العربية للإيجار المالي
7,956		10,551			
20,554		23,748		مجموع الاستثمارات	

- ◀ شركة رياض السوالم - الشركة مطوراً لأرض خام، تقع الأرض في الدار البيضاء، المغرب.
- ◀ شركة أسما كلوب: الشركة مطوراً عقارياً تأسست سنة 2017، ويقع مقر جميع مشاريعها العقارية في الدار البيضاء، المغرب.
- ◀ بنك الاستثمار المالي: إن البنك مرخص من قبل بنك السودان المركزي، ويستثمر البنك في صناديق الاستثمار في السودان ويديرها.
- ◀ الشركة العربية للإجارة المحدودة هي شركة تأجير تمويلي، والغرض الرئيسي للشركة هو أنشطة التأجير بما في ذلك المعدات والعقارات، وتزاول الشركة أعمالها بالكامل في السودان.
- ◀ تأسست الشركة العربية للإيجار المالي في 2001، وإن الأنشطة الرئيسية للشركة هي أنشطة التأجير التمويلي في الجزائر. يقع مقر عمليات الشركة بالكامل في الجزائر.

تتكون الاستثمارات في شركات زميلة كما في 31 ديسمبر مما يأتي:

المجموع	الشركة العربية للإجارة المحدودة	الشركة العربية للإيجار المالي	شركة أسما كلوب بلس	شركة رياض السوالم	بنك الاستثمار المالي	
21,564	776	7,968	11,707	965	148	الرصيد في 31 ديسمبر 2021
المبالغ المثبتة في قائمة الدخل						
1,950	675	642	416	(147)	364	الحصة من أرباح/ (خسائر) شركات زميلة
(1,228)	(1,268)	87	(1,098)	259	792	الانخفاض في القيمة / عكس قيد
722	(593)	729	(682)	112	1,156	
المبالغ المثبتة في قائمة الدخل الشامل						
(2,245)	(738)	134	(1,461)	154	(334)	فروقات صرف من تحويل العمليات الأجنبية
1,960	1,510	-	-	-	450	الحصة في الدخل الشامل الآخر لشركات زميلة
(285)	772	134	(1,461)	154	116	
(1,447)	(155)	(875)	-	(417)	-	توزيعات أرباح
20,554	800	7,956	9,564	814	1,420	الرصيد في 31 ديسمبر 2022
المبالغ المثبتة في قائمة الدخل						
(228)	(885)	768	28	(139)	-	الحصة من أرباح/ (خسائر) شركات زميلة
1,725	(42)	1,888	2,010	(270)	(1,861)	الانخفاض في القيمة / عكس قيد
1,497	(927)	2,656	2,038	(409)	(1,861)	
المبالغ المثبتة في قائمة الدخل الشامل						
732	(108)	210	659	27	(56)	فروقات صرف من تحويل العمليات الأجنبية
1,236	635	-	-	-	601	الحصة في الدخل الشامل الآخر لشركات زميلة
1,968	527	210	659	27	545	
(271)	-	(271)	-	-	-	توزيعات أرباح
23,748	400	10,551	12,261	432	104	الرصيد في 31 ديسمبر 2023

فيما يأتي المعلومات المالية المختصرة للشركات الزميلة:

بنك الاستثمار المالي		
31 أكتوبر 2022 (غير مراجعة)	31 ديسمبر 2023 (غير مراجعة)	
15,300	20,847	مجموع الموجودات
(8,480)	(11,398)	مجموع المطلوبات
6,820	9,449	صافي الموجودات
2,288	2,345	صافي الإيرادات
1,749	280	الربح للفترة
2,163	2,375	الدخل الشامل الآخر
3,912	2,655	مجموع الدخل الشامل للفترة

شركة رياض السوالم		
31 ديسمبر 2022 (مراجعة)	31 ديسمبر 2023 (مراجعة)	
3,228	2,987	مجموع الموجودات
(1,580)	(1,680)	مجموع المطلوبات
1,648	1,307	صافي الموجودات
2	134	صافي الإيرادات
(472)	(130)	الخسارة للفترة
-	-	الدخل الشامل الآخر
(472)	(130)	مجموع الخسارة الشاملة للفترة

شركة أسما كلوب بلس		
31 ديسمبر 2022 (مراجعة)	31 ديسمبر 2023 (مراجعة)	
60,387	46,256	مجموع الموجودات
(31,453)	(15,604)	مجموع المطلوبات
28,934	30,652	صافي الموجودات

شركة أسما كلوب بلس		
31 ديسمبر 2022 (مراجعة)	31 ديسمبر 2023 (مراجعة)	
16,266	12,249	صافي الإيرادات
1,040	320	الربح للفترة
-	-	الدخل الشامل الآخر
1,040	320	مجموع الدخل/ (الخسارة) الشاملة للفترة

الشركة العربية للإيجار المالي		
31 ديسمبر 2022 (مراجعة)	31 ديسمبر 2023 (غير مراجعة)	
81,309	104,794	مجموع الموجودات
(26,952)	(46,430)	مجموع المطلوبات
54,357	58,364	صافي الموجودات
7,348	9,544	صافي الإيرادات
3,526	3,834	الربح للفترة
-	-	الدخل الشامل الآخر
3,526	3,834	مجموع الدخل الشامل للفترة

الشركة العربية للإجارة المحدودة		
31 ديسمبر 2022 (مراجعة)	31 ديسمبر 2023 (غير مراجعة)	
15,161	21,386	مجموع الموجودات
(4,594)	(12,017)	مجموع المطلوبات
10,567	9,369	صافي الموجودات
2,114	4,045	صافي الإيرادات
2,250	(2,867)	(الخسارة) / الربح للفترة
5,035	1,734	الدخل الشامل الآخر
7,285	(1,133)	مجموع (الخسارة) / الدخل الشامل للفترة

يتم عرض المعلومات الواردة أعلاه من القوائم المالية وحسابات الإدارة للشركات الزميلة دون المحاسبة عن الانخفاض في القيمة وتحويل العملات الأجنبية والتعديلات الأخرى غير الجوهرية.

9 قروض ودفعات مقدمة

تتكون القروض والدفعات المقدمة كما في 31 ديسمبر مما يلي:

2022	2023	
133,717	138,085	قروض ودفعات مقدمة (1-9)
(1,051)	(2,938)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (2-9)
132,666	135,147	قروض ودفعات مقدمة، بالصافي

1-9 يوضح الجدول الآتي التسويات من المبلغ الافتتاحي إلى المبلغ الختامي لإجمالي القيمة الدفترية للقروض والدفعات المقدمة:

2022	2023				
	المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	
269,360	133,717	-	-	133,717	في بداية السنة
116,500	50,000	-	-	50,000	قروض تم صرفها خلال السنة
-	-	-	33,627	(33,627)	محول إلى المرحلة 2
(354)	91	-	23	68	إطفاء الرسوم
1,088	1,145	-	53	1092	التغير في الفائدة المستحقة
(252,877)	(46,868)	-	(6,368)	(40,500)	سداد قروض
133,717	138,085	-	27,335	110,750	في نهاية السنة

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، استردت الشركة أصل الدين بمبلغ لا شيء (2022): 2,723 ألف دولار أمريكي) المتعلق بالتسهيلات المشطوبة (إيضاح 24)

2-9 يوضح الجدول الآتي التسويات بين الرصيد الافتتاحي والرصيد الختامي لمخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة:

المجموع	2023			
	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	
1,051	-	-	1,051	في بداية السنة
-	-	325	(325)	محول إلى المرحلة 2
1,887	-	1,999	(112)	صافي قياس مخصص الخسارة
2,938	-	2,324	614	في نهاية السنة

2022				
المجموع	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير منخفضة القيمة الائتمانية	الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	
678	-	-	678	في بداية السنة
373	-	-	373	صافي قياس مخصص الخسارة
1,051	-	-	1,051	في نهاية السنة

10 موجودات أخرى

تتكون الموجودات الأخرى كما في 31 ديسمبر مما يلي:

2022	2023	
4,102	3,644	توزيعات أرباح مدينة
121	-	مديونيات إيجار
2,267	2,523	ذمم مدينة أخرى
6,490	6,167	المجموع

11 ممتلكات ومعدات وعقارات استثمارية

1-11 ممتلكات ومعدات

تتكون الممتلكات والمعدات كما في 31 ديسمبر مما يلي:

المجموع 2023	أعمال قيد التنفيذ	أثاث ومعدات	مبان ومعدات	أراضي	التكلفة
34,152	80	8,842	20,791	4,439	في 1 يناير
473	135	332	6	-	إضافات خلال السنة
-	-	-	-	-	استبعادات خلال السنة
(204)	(204)	-	-	-	إعادة تصنيف
34,421	11	9,174	20,797	4,439	في 31 ديسمبر
الاستهلاك المتراكم					
23,555	-	8,181	15,374	-	في 1 يناير
545	-	231	314	-	المحمل للسنة
-	-	-	-	-	استبعادات خلال السنة
24,100	-	8,412	15,688	-	في 31 ديسمبر
صافي القيمة الدفترية					
10,321	11	762	5,109	4,439	في 31 ديسمبر 2023
المجموع 2022	أعمال قيد التنفيذ	أثاث ومعدات	مبان ومعدات	أراضي	التكلفة
33,897	40	8,642	20,776	4,439	في 1 يناير
609	244	350	15	-	إضافات خلال السنة
(150)	-	(150)	-	-	استبعادات خلال السنة
(204)	(204)	-	-	-	إعادة تصنيف
34,152	80	8,842	20,791	4,439	في 31 ديسمبر

المجموع 2022	أعمال قيد التنفيذ	أثاث ومعدات	مبان ومعدات	أراضي	
الاستهلاك المتراكم					
23,160	-	8,102	15,058	-	في 1 يناير
545	-	229	316	-	المحمل للسنة
(150)	-	(150)	-	-	استبعادات خلال السنة
23,555	-	8,181	15,374	-	في 31 ديسمبر
صافي القيمة الدفترية					
10,597	80	661	5,417	4,439	في 31 ديسمبر 2022

2-11 عقارات استثمارية

تتكون العقارات الاستثمارية كما في 31 ديسمبر مما يأتي

المجموع/2023	أثاث ومعدات	مبان ومعدات	أراضي	التكلفة
37,372	1,676	27,714	7,982	في 1 يناير
45	44	1	-	إضافات خلال السنة
-	-	-	-	استبعادات خلال السنة
37,417	1,720	27,715	7,982	في 31 ديسمبر
الاستهلاك المتراكم				
25,741	1,586	24,155	-	في 1 يناير
184	42	142	-	المحمل للسنة
-	-	-	-	استبعادات خلال السنة
25,925	1,628	24,297	-	في 31 ديسمبر

أراضي	مبانٍ ومعدات	أثاث ومعدات	المجموع/2023
الانخفاض المتراكم في القيمة:			
2,263	-	-	2,263
-	-	-	-
2,263	-	-	2,263
صافي القيمة الدفترية			
5,719	3,418	92	9,229
في 31 ديسمبر			
التكلفة			
7,982	27,714	1,687	37,383
-	-	35	35
-	-	(46)	(46)
7,982	27,714	1,676	37,372
في 31 ديسمبر			
الاستهلاك المتراكم			
-	24,011	1,587	25,598
-	144	45	189
-	-	(46)	(46)
-	24,155	1,586	25,741
في 31 ديسمبر			
الانخفاض المتراكم في القيمة:			
2,166	-	-	2,166
97	-	-	97
2,263	-	-	2,263
في 31 ديسمبر			
صافي القيمة الدفترية			
5,719	3,559	90	9,368
في 31 ديسمبر			

بلغت القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في 31 ديسمبر 2023 تقريباً 16,9 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2022: 16,3 مليون دولار أمريكي).

12 موجدات غير ملموسة

2022	2023	برمجيات
		التكلفة
5,606	5,730	في 1 يناير
124	44	إضافات خلال السنة
5,730	5,774	في 31 ديسمبر
		الإطفاء المتراكم
3,117	3,666	في 1 يناير
549	477	المحمل للسنة
3,666	4,143	في 31 ديسمبر
		صافي القيمة الدفترية
2,064	1,631	في 31 ديسمبر

13 ودائع

تتكون الودائع كما في 31 ديسمبر مما يلي:

2022	2023	
298,538	238,147	ودائع من قبل البنوك
83,184	37,462	ودائع من مؤسسات غير بنكية
381,722	275,609	المجموع

يتضمن ما ورد أعلاه الودائع التي تم الحصول عليها بموجب اتفاقيات إعادة شراء، والتي تبلغ قيمتها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2023 لا شيء (31 ديسمبر 2022: 63,6 مليون دولار أمريكي).

14 أدوات مالية مشتقة

في سياق الأعمال الاعتيادية، تجري الشركة أنواعًا مختلفة من المعاملات التي تنطوي على مشتقات الأدوات المالية. يوضح الجدول أدناه القيم العادلة الموجبة (الموجودات) والسالبة (المطلوبات) للأدوات المالية المشتقة مع مبالغها الاسمية. تشير المبالغ الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة، وهي ليست مؤشرًا على مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

2023		
المطلوبات	القيمة العادلة الموجودات	القيمة التعاقدية/الاسمية
محتفظ بها لغرض المتاجرة		
مشتقات العملات الأجنبية		
15	-	7,796
مقايضات العملات		

2022		
المطلوبات	القيمة العادلة الموجودات	القيمة التعاقدية/الاسمية
محتفظ بها لغرض المتاجرة		
مشتقات العملات الأجنبية		
22	-	14,262
مقايضات العملات		

15 مطلوبات أخرى

تشمل المطلوبات الأخرى ما يأتي:

2022	2023	
10,011	10,454	مطلوب إلى طرف ذي علاقة (إيضاح 17)
9,561	6,556	ذمم دائنة ومصاريف مستحقة
2,105	4,235	توزيعات أرباح دائنة
1,080	1,115	إيرادات مؤجلة
141	-	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لارتباط قرض غير مسحوب
22	15	أدوات مالية مشتقة (إيضاح 14)
22,920	22,375	المجموع

16 منافع الموظفين

تتكون منافع الموظفين كما في 31 ديسمبر مما يلي:

المجموع		مخصص الإجازات	مخصص تعويضات نهاية الخدمة	برامج الادخار للموظفين	
2022	2023				
14,078	10,360	1,241	7,477	1,642	في 1 يناير
1,463	1,612	527	915	170	إضافة للسنة
(4,574)	(1,214)	(450)	(586)	(178)	مخصصات مستخدمة
70	77	-	-	77	مساهمة الموظفين في برنامج الادخار
(299)	(131)	-	(131)	-	أرباح ائتمارية مثبتة في الدخل الشامل الآخر
(378)	(58)	(58)	-	-	حركات أخرى
10,360	10,646	1,260	7,675	1,711	في 31 ديسمبر

فيما يلي تحليل للمبلغ المثبت في قائمة المركز المالي

2022	2023	
7,434	7,632	القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة
7,434	7,632	صافي مطلوبات المنافع المحددة في قائمة المركز المالي

كانت الافتراضات الاكتوارية الأساسية المستخدمة في التقييم الاكتواري كما يلي:

2022	2023	
4,5%	4,65%	معدل الخصم
4,5%	4,65%	معدل الزيادة في الرواتب طويل الأجل
قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية رقم 19	قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية رقم 19	معدل الوفيات حسب منظمة الصحة العالمية
خفيف	خفيف	معدل دوران الموظفين

معلومات حساسية

تم احتساب القيمة الحالية لصافي مطلوبات المنافع المحددة بناءً على افتراضات اکتوارية معينة. في حالة تغيير أي من الافتراضات الرئيسية بمبلغ محتمل مع الاحتفاظ بالافتراضات الأخرى دون تغيير، فإن القيمة الحالية لمطلوبات المنافع المحددة ستتغير على النحو التالي:

2022	2023	
7,223	7,426	معدل الخصم + 0,5%
7,655	7,850	معدل الخصم - 0,5%
7,493	8,514	زيادات رواتب طويلة الأجل + 0,5%
7,371	8,135	زيادات رواتب طويلة الأجل - 0,5%

فيما يلي الحركة في القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة:

2022	2023	
11,141	7,434	في 1 يناير
المبالغ المثبتة في قائمة الدخل		
645	577	تكلفة خدمة حالية
181	338	مصرف فائدة
826	915	
المبالغ المثبتة في قائمة الدخل		
(760)	(103)	افتراضات مالية
86	(2)	إعادة القياس افتراضات ديموغرافية
375	(26)	تعديلات الخبرة
(299)	(131)	
(4,234)	(586)	مدفوعات مُسَددة للموظفين المغادرين
7,434	7,632	في 31 ديسمبر

إن الخطة معرضة للمخاطر الآتية:

مخاطر الوفاة - يتمثل الخطر في اختلاف حالات الوفيات الفعلية. يعتمد التأثير على خدمة المستفيدين / التوزيع العمري والمنافع.

مخاطر الراتب النهائي - يتمثل الخطر في أن يكون الراتب النهائي وقت انتهاء الخدمة أكبر مما هو مفترض في التقييم. نظرًا لأنه يتم احتساب المنافع بناءً على الراتب النهائي، فإنه مبلغ المنافع سيزيد بتناسب مباشر مع الراتب.

مخاطر الانسحاب - يتمثل الخطر في حالات انسحاب أعلى أو أقل مما هو مفترض، ويمكن أن يتجه التأثير النهائي نحو أي من الاتجاهين اعتمادًا على خدمة المستفيدين / التوزيع العمري والمنافع.

تبلغ مدة المتوسط المرجح للخطة 6,14-4,12 سنوات (2022: 6,68-4,13 سنوات)

إن آجال الاستحقاق لمخصص تعويضات نهاية الخدمة كما يأتي:

2022	2023	
424	780	1
1,453	1,751	2
1,532	437	3
420	669	4
643	816	5
5,303	5,563	6-10
9,775	10,016	المجموع

17 معاملات وأرصدة مع أطراف ذات علاقة

تقوم الشركة في سياق أنشطتها الاعتيادية بالمعاملات الآتية مع أطراف ذات علاقة.

1. الأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات كما في 31 ديسمبر هي كما يلي:

2022	2023	
		موظفو الإدارة التنفيذية
4,272	1,178	منافع نهاية الخدمة

2. إن مبالغ التعويضات المستحقة و (أو) المدفوعة لمجلس الإدارة وموظفي الإدارة التنفيذية خلال السنوات المنتهية في 31 ديسمبر هي كما يلي:

2022	2023	
1,001	1,089	مصاريف أعضاء مجلس الإدارة
450	450	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
984	926	رواتب ومنافع قصيرة الأجل للموظفين
473	186	منافع نهاية الخدمة

3. فيما يأتي حصة الأرباح من الشركات الزميلة والانخفاض في القيمة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر:

2022	2023	
1,950	(228)	الحصة من (خسائر) / أرباح شركات زميلة
(1,228)	1,725	عكس قيد / (مخصص) الانخفاض في قيمة شركات زميلة
1,447	271	توزيعات أرباح

4. المبالغ المطلوبة إلى طرف ذي علاقة كما في نهاية السنة هي كما يلي:

2022	2023	طبيعة المعاملة	طبيعة العلاقة	اسم الأطراف ذات العلاقة
10,011	10,454	تمويل مقبوض	مساهم	ليبيا

18 رأس المال

المصرح به والمدفوع

يتكون رأس المال الذي تبلغ قيمته الاسمية 1,000 دولار أمريكي لكل سهم كما في 31 ديسمبر مما يلي:

2022		2023		
المبلغ	عدد الأسهم	المبلغ	عدد الأسهم	
1,200,000	1,200,000	1,200,000	1,200,000	المصرح به
1,050,000	1,050,000	1,050,000	1,050,000	مدفوع بالكامل

فيما يلي ملكية المساهمين كما في 31 ديسمبر:

نسبة الملكية (%)				
2022	2023	2022	2023	
173,848	173,848	16,56	16,56	المملكة العربية السعودية
173,848	173,848	16,56	16,56	دولة الكويت
142,641	142,641	13,58	13,58	الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي)
116,243	116,243	11,07	11,07	جمهورية العراق
90,841	90,841	8,65	8,65	قطر
77,268	77,268	7,36	7,36	مصر
66,170	66,170	6,30	6,30	ليبيا
63,396	63,396	6,04	6,04	سوريا
29,696	29,696	2,83	2,83	السودان
18,960	18,960	1,81	1,81	مملكة البحرين
18,960	18,960	1,81	1,81	الجمهورية التونسية
18,960	18,960	1,81	1,81	المغرب
16,918	16,918	1,61	1,61	سلطنة عُمان
17,875	17,875	1,70	1,70	الجمهورية اللبنانية

نسبة الملكية (%)				
2022	2023	2022	2023	
17,875	17,875	1,70	1,70	الجزائر
3,569	3,569	0,34	0,34	الأردن
2,932	2,932	0,27	0,27	الجمهورية اليمنية
1,050,000	1,050,000	100%	100%	المجموع

19 احتياطي نظامي

وفقاً لمذكرة تأسيس الشركة ونظامها الأساسي، يتم تحويل 10% من صافي الدخل سنويًا إلى الاحتياطي النظامي حتى يساوي الاحتياطي 100% من رأس المال المدفوع.

2022	2023	
الحركة في الاحتياطي النظامي		
120,975	124,763	في بداية السنة
3,788	4,162	إضافات خلال السنة
124,763	128,925	في نهاية السنة

20 احتياطي عام

خلال سنة 2016 وبناءً على قرار الجمعية العمومية رقم 56 بتاريخ 4 يونيو 2016، قررت الجمعية العمومية تحويل مبلغ 22,799 ألف دولار أمريكي من الأرباح المبقاة إلى الاحتياطي العام. لا يجوز استخدام الاحتياطي العام إلا بقرار من مجلس الإدارة. لم يتم إجراء أي تحويلات خلال السنة الحالية والسنة السابقة.

21 احتياطات أخرى

فيما يلي ملخص الحركات في الاحتياطات الأخرى خلال السنوات المنتهية في 31 ديسمبر:

المجموع	احتياطي إعادة قياس منافع الموظفين	حصة شركات زميلة في الدخل الشامل الآخر	احتياطي تحويل عملات أجنبية	أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	
31 ديسمبر 2023						
(76,947)	(1,949)	4,389	(12,532)	(35,388)	(31,467)	في بداية السنة
10,545	131	1,236	732	(2,789)	11,235	التغير في القيمة
6,647	-	-	-	-	6,647	تحويل إلى قائمة الدخل
-	-	-	-	-	-	تحويل إلى الأرباح المبقاة
(59,755)	(1,818)	5,625	(11,800)	(38,177)	(13,585)	في نهاية السنة
31 ديسمبر 2022						
(41,247)	(2,248)	2,429	(10,287)	(37,289)	6,148	في بداية السنة
(20,467)	299	1,960	(2,245)	17,131	(37,612)	التغير في القيمة
(3)	-	-	-	-	(3)	تحويل إلى قائمة الدخل
(15,230)	-	-	-	(15,230)	-	تحويل إلى الأرباح المبقاة
(76,947)	(1,949)	4,389	(12,532)	(35,388)	(31,467)	في نهاية السنة

22 إيرادات ومصاريف الفائدة

2022	2023	
إيرادات فائدة على		
25,615	33,786	أوراق مالية استثمارية
10,047	29,322	ودائع لدى البنوك وسندات الخزينة
7,299	11,706	قروض ودفوعات مقدمة
42,961	74,814	
مصروف الفائدة على		
(4,690)	(15,476)	ودائع من البنوك والمؤسسات المالية
(558)	(1,344)	ودائع من مؤسسات غير بنكية
(5,248)	(16,820)	

23 صافي الربح / (الخسارة) من الأوراق المالية

2022	2023	
1,138	8,175	حقوق الملكية
3	(6,647)	سندات الدين (إيضاح 21)
(1,936)	(466)	وحدات صناديق ائتمانية
(795)	1,062	المجموع

24 إيرادات أخرى

2022	2023	
693	715	مكافآت لحضور أعضاء مجلس إدارة المشاريع
2,723	-	الاسترداد من القروض التي تم شطبها سابقاً (إيضاح 9)
507	19	أخرى
3,923	734	المجموع

25 مصاريف عمومية وإدارية

2022	2023	
(13,953)	(13,796)	رواتب ومنافع ذات علاقة
(1,522)	(3,299)	أتعاب مهنية واستشارية
(1,001)	(1,089)	مصاريف أعضاء مجلس الإدارة
(4,812)	(5,193)	أخرى
(21,288)	(23,377)	المجموع

تشمل الأتعاب المهنية مكافآت المراجع كما يلي:

2022	2023	
(164)	(164)	رسوم خدمات المراجعة
		رسوم خدمات أخرى
(9)	(9)	القوائم المالية لغرض خاص
(10)	(10)	إقرار الزكاة / الإقرار الضريبي وخدمات التقديم الأخرى
(24)	(24)	إجراءات متفق عليها بشأن إقرارات الكفاية
(207)	(207)	المجموع

26 (مخصص) عكس قيد الخسائر الائتمانية المتوقعة بالصافي

2022	2023	
(1,051)	(11,257)	الأوراق المالية الاستثمارية - دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتكلفة المطفأة (إيضاح 6)
(373)	(1,887)	قروض ودفوعات مقدمة (إيضاح 9)
(141)	141	ارتباطات قروض غير مسحوبة (إيضاح 15)
(70)	(22)	نقد وأرصدة لدى البنوك (إيضاح 5)
-	(53)	شطب توزيعات أرباح مدينة
(1,635)	(13,078)	المجموع

27 الاضطرابات السياسية

تشهد بعض الدول العربية التي تمتلك الشركة استثمارات فيها اضطرابات سياسية. تعتقد الإدارة أن الوضع السياسي في هذه الدول سوف يستقر على المدى المتوسط. بناءً على المعلومات المتاحة كما في تاريخ الموافقة على هذه القوائم المالية، تؤمن الإدارة بإمكانية الاستمرار على المدى الطويل وقابلية استرداد استثمارات الشركة طويلة الأجل (بما في ذلك المساهمات في حقوق الملكية والاستثمار في شركات زميلة).

28 الموافقة على القوائم المالية

تم اعتماد هذه القوائم المالية والموافقة على إصدارها من قبل أعضاء مجلس إدارة الشركة بتاريخ 25 أبريل 2024م (الموافق 16 شوال 1445هـ).

THE ARAB INVESTMENT COMPANY



شركة الاستثمار العربي



عناوين الاتصال

المركز الرئيسي

المملكة العربية السعودية - طريق الملك عبدالعزيز
ص. ب. 4009 الرياض 11491
هاتف: +966 11 4760601
فاكس: +966 11 4760514

فرع البحرين (بنك جملة)

مبنى الشركة العربية للاستثمار - ضاحية السيف
ص. ب. 5559 المنامة - مملكة البحرين
هاتف: +973 17 588 888
فاكس: +973 17 588 885

غرفة التداول

هاتف: +973 17 588 999
فاكس: +973 17 588 988



www.taic.com



الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع.



الشركة العربية للاستثمار ش.م.ع.
THE ARAB INVESTMENT COMPANY S.A.A.

